الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

واقع وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره
ـ دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- إيمان مزيود
- لمياء بلبط

إشراف:

د. ياسمينة إبراهيم سالم

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
حمزة خوازم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ياسمينة إبراهيم سالم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
هشام حريز	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل أفراد أسرتي

إلى أستاذتي جزاها الله خيرا

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي وصحبتي أثناء دراستي إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

إيمـــان

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين الكريمين
راجية من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما
ويرزقهما العافية "أبي الغالي * أمي الحنونة"

إلى الشموع التي أضاءت لي مشوار حياتي إخوتي
وأخواتي حفظهما الله من كل شر.

إلى كل أساتذة الكلية وعلى رأسهم الأستاذة
المشرفة *د. ياسمينة ابراهيم سالم * إلى كل
الزملاء إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم
مذكرتي.

راجية من الله أن يتقبل منا ثمرة هذا الإجتهاد

لميـــــاء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله، وله الشكر يكافئ نعمه ويوفي مزيده، وصل الله وسلم وأنعم وزد وبارك على حبيبنا المصطفى الهادي.

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العميق لأستاذتنا المشرفة *د. ياسمينة إبراهيم سالم* التي وجهتنا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة المساعدة في إنجاز هذه المذكرة بالشكل المطلوب جزاها الله خيرا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، الذين تكرموا بتقييم ومناقشة هذه المذكرة في إطار السعي المستمر لرفع سوية البحث العلمي الأكاديمي.

ولن يفوتنا أن نتقدم بالشكر للأساتذة المدرسين طيلة مشوارنا الدراسي ولمؤلفي الكتب التي اعتمدناها كمراجع لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر لكاتب هذه الرسالة

مسبوط محمد الهادي

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

مقدمـــــــة

مقدمـــة:

لقد شهدت السنوات الماضية توسعا كبيرا لعدد مؤسسات التمويل المصغر وحجمها في أنحاء عديدة في العالم، وفي بعض البلدان فهي تقدم خدمات لأعداد كبيرة من الزبائن، حيث تعتبر قضية القضاء على الفقر والبطالة بتوفير مناصب الشغل، من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية والدول المتقدمة أيضا، وبذلك أصبح التمويل المصغر من الموضوعات الهامة لدى الكثير من المنظمات السياسية والإجتماعية.

أما الجزائر فنظرا للتطور الذي عرفته معدلات البطالة مع نهاية القرن الماضي والإصلاحات الهيكلية التي مرت بها، إنتهجت أسلوب التمويل المصغر، باعتباره آلية من آليات خلق مناصب الشغل والحد من البطالة.

وبعد عدة محاولات وصلت إلى وضع قواعد وأسس التمويل المصغر، من خلال وكالات وطنية أسندت إليها مهمة تسيير القروض المصغرة، الأمر الذي ساعد على إستحداث عدد معتبر من مناصب الشغل في مختلف النشاطات الإقتصادية، من خلال توفير فرص إستثمارية للشباب وساهم ذلك في تخفيف البطالة.

وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أهم هياكل دعم وتعزيز التمويل المصغر في الجزائر، حيث تهدف إلى منح تمويل إلى الشباب الراغب في إنشاء مشروع مصغر، وهذا بهدف الحد من مشكل البطالة وتوفير مناصب الشغل.

إشكالية البحث

تعتبر نهاية ثمانينات القرن الماضي نقطة التحول في الإقتصاد الجزائري، حيث عرفت تغيرات جذرية، مما ساهمت في ظهور العديد من المشاكل أثرت سلبا على الطبقة المتوسطة والفقيرة، وأدت إلى إرتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي أدى بالدولة إلى البحث عن الآليات أو السبل الكفيلة لتحقيق التوازن، والقضاء على هذه المشكلات، هذه الآلية تمثلت في التمويل المصغر.

من خلال ما سبق، يمكن طرح التساؤل:

- ما واقع وآفاق تطوير التمويل المصغر في الجزائر؟

وتبعا لهذا التساؤل، يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهم تجارب التمويل المصغر؟
- ما خصوصيات التمويل المصغر في الجزائر؟
- ما نوعية إجراءات الحصول على التمويل المصغر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟.

فرضيات البحث

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن وضع الفرضيات الآتية:

ـ السودان من أهم تجارب التمويل المصغر؛

ـ تتسم منظومة التمويل المصغر بالتنوع من حيث مؤسساتها، هناك مؤسسات رسمية وغير رسمية ومؤسسات شبه رسمية؛

ـ تتسم إجراءات الحصول على التمويل المصغر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالتعقيد، فيجب تدريب صاحب المشروع قبل تمويل المشروع.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مجال واقع وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره، في إهتمام الجزائر بموضوع التمويل المصغر وذلك بسبب التغيرات الهيكلية وإرتفاع معدلات البطالة، بعد أن أثبت نجاحه في العديد من الدول بحيث يوفر فرص العمل مما تساهم في خفض معدلات البطالة والفقر في الجزائر.

ويمكن إختصار عوامل أخرى تعزز من أهمية البحث في العناصر التالية:

ـ كونه له أهمية يمكن إعتماده في توزيع الدخول ومحاربة الطبقية داخل المجتمع؛

ـ له أهمية كبيرة في توفير فرص العمل في المجتمع من خلال الفرص الإستثمارية للشباب.

أهداف البحث

من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال الدراسة:

ـ التعرف على مؤسسات التمويل المصغر وصعوباته وتحدياته؛

ـ التعرف على تجارب التمويل المصغر في الجزائر وبيان آفاقه وتحدياته وآليات تطويره؛

ـ دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتعرف على صيغ التمويل فيها وبيان إحصائياتها.

أسباب إختيار الموضوع

يمكن حصر الأسباب في:

ـ الميول النفسي للتمويل المصغر والمقاولاتية؛

ـ زيادة الإهتمام بالتمويل المصغر على المستوى البحثي وعلى مستوى الدولة.

منهج البحث

نستخدم في هذا البحث المناهج التالية:

ـ المنهج الوصفي التحليلي المناسب لعرض المعلومات وتحليلها، وذكر التفاصيل المتعلقة بجوانب البحث الأساسية؛

ـ منهج دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إحصائياتها وتحدياتها وآليات تطويرها.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتمويل المصغر في الجزائر، ويمكن الإقتصار على ذكر الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالبحث وهي:

✓ كريمة ميلي، التمويل المصغر وآليات تنفيذه في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة السنة الجامعية 2015/2014، تناولت الدراسة في الفصل الأول الإطار النظري للتمويل المصغر وتجاربه وصعوباته ومعوقاته، ثم تحولت الباحثة في فصل ثان إلى مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة تعريفها وخصائصها وتجاربها العالمية، لتنتقل إلى فصل ثالث أخير التمويل المصغر في الجزائر نشأته وتطور مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر، بالإضافة إلى النماذج المؤسسية لتطويره ووكالاته.

وقد خلصت الدراسة أن المشاريع المصغرة تعتبر من أهم الوسائل التي ساهمت في إحداث مناصب شغل، والرفع من كفاءة الإقتصاد، وبتعدد مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر، وبتنوع أساليبها فإن جل الفئات تستفيد من التمويل المصغر، ولكن المشكلة في إستمرار هذه المشروعات وعدم القدرة على سداد القروض، وعدم توفر الكفاءات ونقص الخبرة في تسويق المنتج، وهذا ما دفع الخبراء والإقتصاديين إلى إقتراح وإيجاد مؤسسات داعمة لتسوية منتجات المشروعات المصغرة، وإصلاحات شاملة على مستوى إستراتيجيات التمويل.

✓ إيمان بوزيد، التمويل الأصغر كإستراتيجية لمجابهة الفقر "دراسة حالة الجزائر 2005-2012م" مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2013/2012، تناولت الدراسة في الفصل الأول الإطار النظري للفقر وآليات مكافحته، ثم تحولت في فصل ثان دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر، لتتعرض في فصل أخير إلى واقع التمويل الأصغر وآثاره على الفقر في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة أن التمويل الأصغر يعتبر من أهم الوسائل الأكثر فعالية في كبح الفقر والتخفيف من حدتها، فهو يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية لتلبية احتياجات الفقراء، فكان له دور مهم وفعال لأنه إستطاع التخفيف كثيرا من حدة الآثار السلبية التي وصم بها الإقتصاد الجزائري منذ أن إتجه إلى إقتصاد السوق، الأمر الذي جعل منه إستراتيجية معالجة لمكافحة الفقر.

✓ دراسة مطاي عبد القادر وآخرون، مقال بعنوان "التمويل المصغر في الجزائر الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي العدد الثالث، 2018، وقد تناول فيه: نظرة عامة حول التمويل الأصغر في الجزائر التعريف والإطار التنظيمي والمؤسساتي للتمويل المصغر في الجزائر، وخدمات الإيداع والتحويل والتأمين الأصغر في الجزائر وأخيرا عوائق وتحديات التمويل الأصغر في الجزائر.

تمتاز الدراسة التي بين أيدينا عن الدراسات السابقة بـ:

ـ بحث موضوع واقع وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره من مختلف جوانبه النظرية والتطبيقية.

- ✓ ماهية التمويل المصغر وتطوره التاريخي والتحديات التي تواجهه؛
- ✓ واقع التمويل المصغر في الجزائر تجاربه وآفاقه وآليات تطويره؛

ـ التعرض للوكالات المختلفة للتمويل المصغر، من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، ومساهمتها في تقديم التمويل للشباب وخفض معدلات البطالة.

مصطلحات الدراسة:

تعرضنا للتمويل المصغر بمعانيه المتعددة في البحث على أنها مترادفات وهي: التمويل الصغير، التمويل متناهي الصغر، التمويل الأصغر، وهذه المصطلحات تعني تقديم قروض أو إئتمانات صغيرة للفقراء وذوي الدخول المنخفضة.

تقسيمات البحث:

سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول وهي:

❖ الفصل الأول بعنوان: واقع وآفاق التمويل المصغر، ويتضمن نشأة التمويل المصغر ومفهومه وأنواعه وأهميته وأهدافه، كما تم التطرق إلى مؤسسات التمويل المصغر وعملائه وأخيرا تحديات التمويل المصغر وتجاربه العالمية.

❖ الفصل الثاني: بعنوان التمويل المصغر في الجزائر، ويتضمن نشأة التمويل المصغر في الجزائر ومفهومه وأهميته والإطار التنظيمي والقانوني له، كما تم التطرق إلى تجارب التمويل المصغر في الجزائر، وأخيرا فرص وتحديات التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره.

❖ الفصل الثالث: بعنوان دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتضمن التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومهامها وأهدافها، كما تم التطرق إلى صيغ التمويل والإعانات والإمتيازات الجبائية التي تمنحها، وأخيرا إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديات وآليات تطويرها.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في ظل دراستنا هذه:

- ✓ صعوبة الحصول على المراجع وذلك بسبب غلق المكتبات العامة والجامعية في ظل هذه الظروف؛
- ✓ تعذر تطبيق الدراسة الميدانية في المؤسسات؛
- ✓ صعوبة إنجاز الجانب التطبيقي في الميدان بسبب جائحة كوفيد 19.

نظرا للصعوبات السالفة الذكر تحولت الدراسة في جانبها التطبيقي من دراسة حالة فرع ميلة إلى دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بصفة عامة.

الفصل الأول:

مدخل للتمويل المصغر

مقدمة الفصل الأول

يسود في معظم الدول النامية نظام مزدوج للتمويل، أحدهما وهو النظام الرسمي الذي تحكمه القوانين واللوائح التي تنظم الحد الأعلى لسعر الفائدة والذي يخدم شريحة معينة من العملاء الكبار تتسم بكبر حجم مدخراتها وكذلك القروض التي يحتاجون إليها، ونظام آخر غير رسمي لا يخضع إلى أي قوانين أو لوائح تلجأ إليه الفئة المهمشة التي لا يمكنها التعامل مع مؤسسات النظام الرسمي كالبنوك ومؤسسات التمويل وتنحصر هذه الفئة المهمشة في الشريحة ذات الدخول المنخفضة أو المعدومة، ومن الآليات التي كانت بدايتها ضمن النظام غير الرسمي التمويل المصغر، والذي أصبح من الموضوعات الهامة لدى الكثير من المنظمات السياسية والاجتماعية لارتباطه بكل الإستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة الفقر، وقد عرفت هذه الصناعة نموا جيدا في السنوات الأخيرة لأنها أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، وهذا ما إنتهجته بعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل مصر والسودان. حيث قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل المصغر لعملائها الذين أثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة تسهم في التوظيف وزيادة الإنتاج.

من خلال هذا الفصل سوف نتناول نظرة عامة حول التمويل المصغر وخصوصياته وتجاربه ضمن المباحث التالية:

- ✓ عموميات حول التمويل المصغر؛
- ✓ هياكل وآليات التمويل المصغر؛
- ✓ تجارب عربية رائدة في التمويل المصغر.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل المصغر

تتعدد المصادر التمويلية المتاحة أمام الفقراء ومحدودي الدخل، فهم يستعينون بالنظم غير الرسمية كإقراض المال وغيرها، ولكنها تتسم بمخاطر عديدة، وأما المصادر التمويلية الرسمية كالبنوك التجارية وغيرها فمعظم الفقراء يفتقرون الحصول على تلك الخدمات المالية، لذلك التمويل المصغر هو الأنسب لهم.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق للمطالب التالية:

- ✓ نشأة وتعريف التمويل المصغر؛
- ✓ أنواع التمويل المصغر وأهميته؛
- ✓ خصائص التمويل المصغر وأهدافه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التمويل المصغر

إزداد مؤخرا الإهتمام بالتمويل المصغر باعتباره أداة هامة جدا للحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي في العالم وبداية سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف التمويل المصغر.

أولا: نشأة التمويل المصغر

تعود بوادر التمويل المصغر إلى مئات السنين في مختلف بقاع العالم من غانا إلى المكسيك إلى الهند وخارجها، وفي أوروبا اعتبارا من القرن الخامس عشر ومن أمثلته في الوقت الذي كان فيه الفقراء من إفريقيا وآسيا يعملون على تكوين مجموعات الإدخار والإقراض بشكل مبسط وغير منظم، وكذلك الأمر في بعض مناطق أمريكا اللاتينية حيث بدأت أولا ملامح التمويل المصغر بشكله البدائي، أين بدأ السكان المحليون في البحث عن وسائل تعويضهم عن نقص الخدمات المالية المتاحة لهم من البنوك التجارية؛ حيث قامت جماعات من ضعيفي الدخل بتكوين مجموعات غير رسمية تضم الأصدقاء والأقارب والجيران يتبادلون فيما بينهم أدوار المقرض والمقترض، وبذلك ظهرت أولى الملامح التي رسمت مستقبل هذه الصناعة التمويلية، وفي منتصف السبعينات من القرن الماضي جاءت تجربة الدكتور محمد يونس في بنغلاديش والتي بدأت من خلال الإئتمانات الصغيرة تأخذ أبعادا هامة في بلدان الجنوب، حيث تقرر في سنة 1974م مساعدة الفقراء في بنغلاديش في فترة المجاعة بتوزيع مبالغ الزكاة، إنطلاقا من فلسفة أن الفقراء يمكن أن يحسنوا حياتهم إذا تحصلوا على رأس المال لتنشيط تجارتهم، غير أنه تبين من خلال هذه التجربة أن معظم الأفراد الذين تحصلوا على قروض صغيرة لم ينجحوا بسبب استغلالها في الإستهلاك، أو لسوء تسيير مشاريعهم.[1]

تعود أول تجربة مؤسسية للتمويل المصغر تقدم خدمات إقراضية جماعية بصورتها الحديثة إلى تجربة الدكتور محمد يونس، الذي قام بتأسيس مصرف القرية (Gramens Bank) في بنغلاديش سنة

[1] بوعراب رابح، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل خلال الفترة 2005م -2015م، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر03، المجلد06، العدد01، 2017م، ص 158-159.

1983م، وقد حقق هذا البرنامج تطورا غير مسبوق، حيث حقق مع حلول سنة 1991م أكثر من مليون زبون يراه الكثير على أنه الحل الأمثل لعلاج مشكلة الفقر، وقد تم تصدير هذه التجربة إلى معظم دول العالم الفقيرة؛ وخلال تسعينات القرن الماضي عرف التمويل المصغر تطورا سريعا، حيث تحول من مجال ضيق نسبيا لتقديم قروض للمشاريع الصغيرة إلى مفهوم واضح يشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية للفقراء بما في ذلك التحويلات المالية والتأمينات كما قد ازدهر التمويل الصغير في بلدان كثيرة كما عملت مختلف الهيئات على تمويله.[1]

وقامت العديد من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل المصغر، حتى الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأخرى[2].

ثانيا: تعريف التمويل المصغر

ليس هناك تعريف محدد للتمويل المصغر، بل توجد العديد من التعاريف ونبرز من بينها ما يلي[3]:

التمويل المصغر هو تقديم الخدمات المالية المختلفة (قروض وإدخار وتحويلات وتأمين ...الخ) للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة.

ويعرف التمويل المصغر في معظم دول العالم أنه تسهيل مالي أو عيني مفتوح لذوي الدخل المنخفض والفقراء من الناس لحسابهم الخاص وهذا التسهيل المالي أو العيني يشمل الادخار والإئتمان ويمكن أن يشمل الخدمات الأخرى مثل التأمين أو خدمات الدفع أو تحسين فرص الحصول على ودائع صغيرة والقروض الصغيرة للأسر الفقيرة المهملة من قبل المصارف، وتقديم هذه الخدمات المالية للناس الفقراء في المناطق الريفية والحضرية والذين لا يستطيعون الحصول على خدمات القطاع الرسمي[4].

كما يقصد بالتمويل المصغر أنه عبارة عن قروض أو إئتمانات صغيرة تقدم للفقراء وذوي الدخول المنخفضة[5].

---

[1] المرجع السابق، ص 158.159.

[2] بوعتو عفيف، تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمشاريع المصغرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2018/ 2019، ص45.

[3] محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، التمويل الأصغر لمحات وإضاءات المجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي ولاية الخرطوم، السودان، 22 مارس2015، ص02.

[4] وحيدة جبرال مشد و رسول عيسى مهدي، التمويل الصغير في ظل تشدد القطاع المصرفي العراقي، التأثيرات ومحددات النمو، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والإقتصاد، العدد مئة وتسعة، 2018، ص14

[5] ناجية صالحي ونوال بن عمارة، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة حمة لخضر الوادي الجزائر، العدد السادس، 2015، ص129.

كما يعرف التمويل المصغر بأنه التمويل الموجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية، تخدم مؤسسات التمويل المصغر، مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل المصغر[1].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل المصغر هو تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين إقتصاديين، أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي.

المطلب الثاني: نماذج التمويل المصغر وأهميته

هناك عدة نماذج مؤسسية خاصة بتقديم التمويل المصغر، لما له من أهمية كبيرة في تحسين أوضاع الفقراء وذوي الدخول المنخفضة الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات القطاع الرسمي.

أولا: نماذج التمويل المصغر

للتمويل المصغر ثلاث نماذج مؤسسية وهي[2]:

1. **نموذج بنك غرامين:** وفقا لهذا النموذج يمنح القرض الجماعي لمجموعة من الفقراء (أعضاء المجموعة) بضمان المجموعة كلها، أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد، وتقوم المجموعة بالسداد عنه، وتوجد جداول زمنية منتظمة للسداد على فترات قصيرة كوسيلة للرقابة على أداء المقترضين، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الفائدة بالمقارنة مع البنوك التجارية، وذلك لتغطية كافة التكاليف الإدارية المصاحبة لبرامج التمويل المصغر؛
2. **جمعيات الإدخار والإقراض الدوار:** هي عبارة عن جمع عدد من المدخرات الصغيرة من عدد من الأفراد (تربطهم علاقات صداقة أو جوار أو صلة قرابة) لكي تصبح مبلغا يستفيد منه شخص واحد، ثم يتكرر الأمر شهريا حتى يحصل كل على دوره، فإذا كان هناك 5 أشخاص اتفقوا على تشكيل جمعية لتدبير 100 دولار مثلا، فعلى كل شخص أن يدفع 20 دولارا شهريا، ويحصل في الغالب الأكثر إحتياجا على الدور الأول يليه فرد آخر في الشهر التالي، بالإتفاق والتراضي أو بالقرعة وهكذا...؛
3. **نموذج بنك القرية:** بنوك القرية هي عبارة عن جمعيات خاصة تدير قروضا ومدخرات أعضاء المجموعة، وهي غالبا ما تقام بمبادرة من الجماعات المحلية ومساعدة إحدى المنظمات غير الربحية، وفي الغالب يكون عدد أعضاء الجمعية ما بين 25 ـ 50 عضوا، وهم الذين يديرون البنك ويختارون رؤسائهم ويصيغون لوائحهم الخاصة، ويجب أن يصبح البنك مستقلا عن المنظمة التي أنشأته خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات.

---

[1] ياسين حريزي، دور التمويل الأصغر الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2014/2013، الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com تاريخ التحميل: 02فيفري 2020.

[2] عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات (KIE PUBLICATION) مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، الإصدار الأول، 2018، ص133، في الموقع الإلكتروني www.kantakji.com تاريخ التحميل 14فيفري2020.

وهذا شكل يختصر نماذج التمويل المصغر

شكل رقم 1: نماذج التمويل المصغر

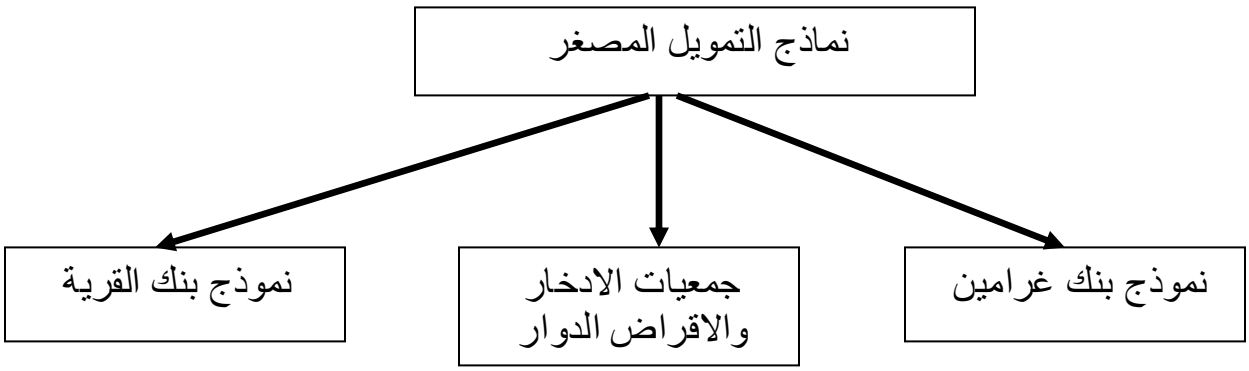

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق

الشكل أعلاه يبين نماذج التمويل المصغر، فله ثلاث نماذج وله أهمية كبيرة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية في البلدان.

ثانيا: أهمية التمويل المصغر

للتمويل المصغر أهمية كبيرة تتمثل في ما يلي[1]:

1. الأهمية الاقتصادية للتمويل المصغر

يساهم في بناء القدرات الإنتاجية، حيث أنه:

- يساهم في بناء القدرات الإنتاجية على المستويات الاقتصادية كافة؛
- يساهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة؛
- ينتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة ويدعم تطور نمو روح المبادرة ومهاراتها؛
- يساعد في تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف؛
- يساهم في استيعاب قوة العمل المتحققة إلى سوق العمل ومن ثم الحد من مشكلة البطالة؛
- يساهم في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، بدعم قطاعات الصادر وتوفير النقد الأجنبي.

2. الأهمية الاجتماعية للتمويل المصغر

يعتبر التمويل المصغر إحدى الآليات المبتكرة التي تسعى إلى تخفيف حدة الفقر، والخروج بالفقراء من دائرة الفقر والوصول إلى درجة الرفاهية وقد برز للتمويل المصغر دور كبير في دعم الأبعاد الإجتماعية، وأهميته تتمثل في الآتي:

- ✓ يعتبر عاملا أساسيا للإستقرار الإجتماعي، ويعطى للفئات الإجتماعية المهمشة كما يعزز دورها الريادي والإجتماعي؛

[1] سلومة موسى يحي بشارة، التمويل المصغر ودوره في تحفيف حدة الفقر في السودان، دراسة تطبيقية على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص 72–73.

- ✓ يساهم في تقوية العلاقات الإجتماعية، من خلال التفاعل بين أصحاب المشروعات الصغرى، وفئات المجتمع المختلفة؛
- ✓ تطوير إدارة المشاريع الصغيرة، وتوفير القدرة على التكيف مع ظروف العمل المحيطة، مع تبني سياسات جديدة تتلائم مع هذه الظروف على عكس المشروعات الكبيرة؛
- ✓ يساهم في الإستقرار الأسري، أي الحد من المشاكل الأسرية وتسرب الأبناء من المدارس؛
- ✓ المساهمة في وصول الأفراد إلى درجة الرفاهية؛
- ✓ يساهم في رفع درجة الثقة بالنفس في ظل كثير من التحديات.

3. الأهمية الأخلاقية للتمويل المصغر

للأخلاق أهمية بالغة في حياة الأفراد والجماعات والأمم، ومن هنا يمكن تلخيص الأهمية الأخلاقية للتمويل المصغر فيما يلي[1]:

- ❖ وسيلة لنجاح الإنسان في الحياة؛
- ❖ غرس ثقافة التشغيل الذاتي بالإنتقال إلى العمل بروح الجدية والثقة بالنفس؛
- ❖ التعامل بالصدق والأمانة؛
- ❖ التحلي بالأخلاق الإسلامية، والتعامل بالسلوك القويم والإلتزام بالإبتعاد عن الممارسات التي تتنافى مع الأخلاق؛
- ❖ الإستعداد لتحمل المسؤولية الأسرية والإعتماد على الذات.

بالإضافة إلى[2]:

1. باستطاعة التمويل المصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، ومن ثم الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن إعتبار التمويل المصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وخاصة النساء من الإعتماد على النفس وإحداث التغيير الإقتصادي الإيجابي؛
2. أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛
3. يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل المصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الإستقلال المالي؛

[1] مقداد لحسن محمد علي، علم الأخلاق الاسلامية، دار علم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط2، 2010، ص8.

[2] محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الاسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، السنة الجامعية 2010، ص23.

4. التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبئ شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة، بحيث يتعذر عليها إسترداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل؛
5. كما يساهم التمويل المصغر في توظيف إمكانيات المجتمع المحلي، والتي لا يمكن توظيفها عن طريق التمويل المتوسط والكبير؛
6. يساهم في زيادة توظيف الموارد القومية للدولة (الأرض، العمالة، النوعية)؛
7. يساهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي نتيجة التشغيل الكامل للموارد[1].

فيما يلي شكل يختصر أهمية التمويل المصغر

الشكل رقم 02: أهمية التمويل المصغر

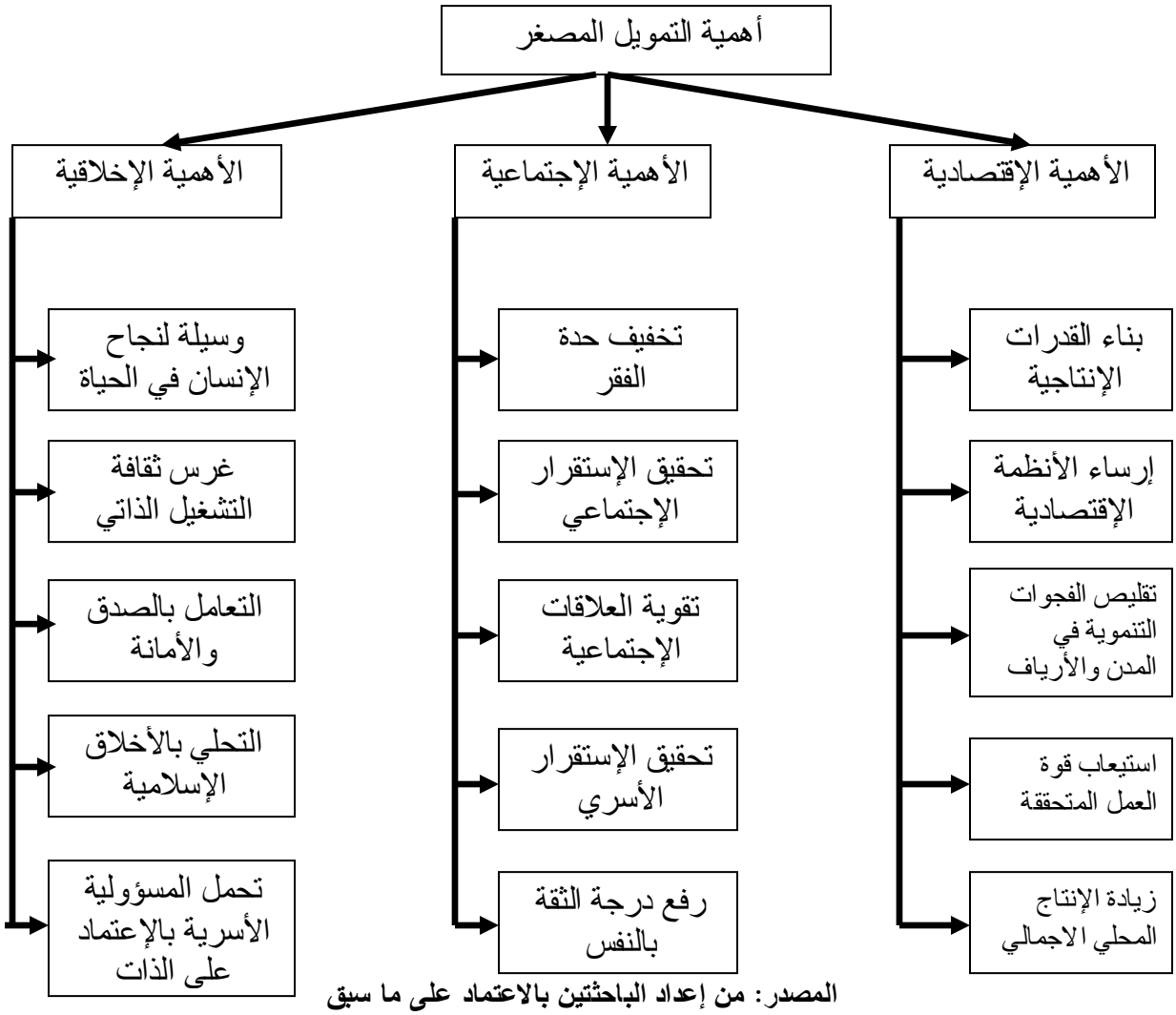

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق

هدا الشكل أعلاه يختصر الأهمية الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية للتمويل المصغر.

[1] ابراهيم عبد الرسول محمد بلال وآخرون، التمويل الأصغر وأثره على المستوى المعيشي، دراسة حالة (بعض مدن ولاية غرب كرفدان، السودان، خلال فترة من (2009 – 2017) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجد الأول، العدد السابع، 2017، ص17.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التمويل المصغر

يتميز التمويل المصغر بمجموعة من الخصائص وله أهداف يسعى إلى تحقيقها سنتطرق إليها في هذا المطلب:

أولا: خصائص التمويل المصغر

تتميز برامج المؤسسات العاملة في مجال التمويل المصغر بالخصائص التالية:[1]

- عبارة عن قروض صغيرة وقصيرة الأجل موجهة لأغراض تمويل إحتياجات رأس المال العامل؛
- التقييم البسيط والسهل لإستثمارات المقترضين؛
- إستخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الإدخار الإلزامي بدلا من إستخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بإلتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل المصغر ؛
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- إستخدام أدوات الإدخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية إحتياجاته الخاصة الظرفية؛
- ملاءمة موقع وتوقيت السداد؛
- خدمات مالية مناسبة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة نجد أن:[2]

- التمويل المصغر تمويل مبني على المعلومات، إذ يجب جمع معلومات كافية من العمل ونشاطه لتحديد مدى نجاحه وقدرته على السداد، إضافة إلى أداة مطالبة (وصل أمانة) مع ضمان يتمثل غالبا في الضغط الإجتماعي؛
- التمويل المصغر يمول جزءا من دورة المشروع أو دورة كاملة، أو أكثر من دورة ومن ثم لا يجب ربطه بدورة رأسمال، كما لا يرتبط بصورة مباشرة بدراسة الجدوى، وإنما بدراسة مشروع؛
- التمويل يعطى للعميل والنشاط معا؛
- عدوى السلوك السلبي تنتشر بين العملاء؛

[1] الطيف عبد الكريم، كوارد فطيمة، التمويل الأصغر وتفعيل دور المرأة المقاولة في التنمية، دراسة حالة الوكالة الوطنية، دعم القرض المصغر في الجزائر، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، مجلد 05، العدد 10 سنة 2019، ص123.

[2] كريمة ميلي: التمويل المصغر وآليات تنفيذه في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2014مـ 2015، ص 11-12.

- العلاقات الإجتماعية تلعب دورا فعالا في التمويل المصغر؛
- التمويل المصغر يشمل عملية تمويلية تعليمية للعملاء، ومن ثم هو تمويل تنموي يعمل على تغيير سلوك المتعاملين في إتجاهات إيجابية؛

وعليه يمكن القول أن التمويل المصغر يشير إلى إتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام إلى الفقراء وأنشطة الأعمال الصغرى، بحيث يشمل ليس فقط القروض بل وأيضا المدخرات، وخدمات تحويل الأموال بما في ذلك خدمة إرسال التحويلات المالية الهامة جدا والتأمين[1].

ثانيا: أهداف التمويل المصغر

هناك جملة من الأهداف يسعى التمويل المصغر للوصول إليها وتتمثل في ما يلي:[2]

- يهدف التمويل المصغر إلى تقوية وتمكين الفئات السكانية الفقيرة الأمر الذي يجعل منه فكرة جذابة وأنه يوفر الأمل للكثير من الفقراء لتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية، والواقع أن مانحي التمويل المصغر يركزون على مسألة الدخل، إذا يرون أن زيادة الدخل تؤدي إلى تخفيض نسب الفقر، ولكن في الحقيقة هناك فرق بين زيادة الدخل وتقليل نسب الفقر، فليس من الضروري أن تؤدي زيادة الدخل إلى تخفيف نسب الفقر، المهم كيف يتصرف الفقراء في الدخل الزائد، هل ينفقونه على أسرهم مثل الغذاء، التعليم، الصحة) أم أنهم يوجهونه إلى إشباع حاجاتهم غير الضرورية لذلك فإن التركيز على الدخل وحده ليس كافيا؛
- يهدف التمويل المصغر إلى توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها، وبما أن العمل هو رأس المال الأساسي للفقراء، فإن إستدانة أكبر عدد ممكن من فرص التمويل المرتقبة، ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وإنسيابه والعمل على توسيعه بالإستخدام الذاتي وإتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية؛
- التمويل المصغر يهدف إلى تحقيق نمو المشروعات الصغيرة وتنويع أنشطتها كما يهدف إلى توفير الأموال من أجل الإستثمار في الأعمال الصغيرة، ومن ثم الخروج بالأشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الإقتصادي، حيث أن التجارب الحديثة والتاريخ الإقتصادي يشيران إلى دعم واقعية تلك المعلومات، فمعظم الأشخاص سواء من الفقراء أو غيرهم ليسوا من أصحاب المشاريع ومن ثم فإن المنطق الكامن وراء التفكير في الإئتمان الجماعي سوف يؤدي عموما إلى البدء في الأعمال القابلة للإستمرار إنما هو منطق ضعيف اليوم كما كان عليه الحال في الماضي، تعتمد بداية الأعمال في الدول المتقدمة بشكل كبير على المدخرات ومصادر غير رسمية للإقراض، ولكن لم تلعب القروض متناهية الصغر دورا في تنمية الأعمال الصغيرة، فكثير من القروض متناهية الصغر تستخدم من أجل الإستهلاك عوضا عن الإستثمار، كما أن التمويل

[1] كريمة ميلي، المرجع السابق، ص12.

[2] سلومة موسى يحي بشارة، المرجع السابق، ص66 .67.

المصغر يهدف إلى الحد من الفقر، وذلك عن طريق مؤسسات التمويل المصغر وهو الوصول إلى الفقراء التي ترغب المؤسسة المالية الرسمية التعامل معهم[1]؛

- يهدف أن يصبح أداة لمحاربة الفقر؛
- إدماج التمويل غير الرسمي في التمويل الرسمي؛
- تحقيق المساواة فيما يتعلق بتلك الموارد وإتاحة فرص الحصول عليها.[2]

وفيما يلي شكل يختصر أهداف التمويل المصغر:

الشكل رقم 3: أهداف التمويل المصغر

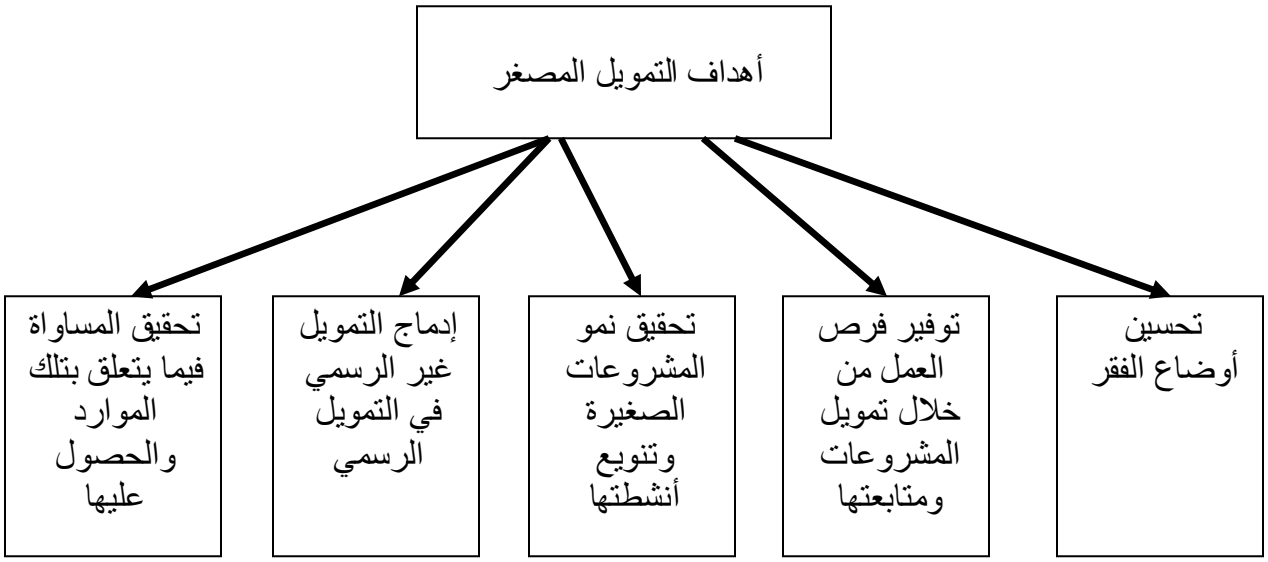

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق

الشكل أعلاه يختصر أهداف التمويل المصغر كتحسين أوضاع الفقراء وتوفير فرص العمل، ولتحقيق هذه الأهداف يجب توفير مؤسسات التمويل المصغر.

المبحث الثاني: هياكل وآليات التمويل المصغر

للتمويل المصغر العديد من المؤسسات تقدمه، كما يواجه العديد من الصعوبات والتحديات نتطرق في هذا المبحث إلى:

- ✓ مؤسسات وعملاء التمويل المصغر؛
- ✓ مبادئ ومنتجات التمويل المصغر؛
- ✓ إيجابيات وسلبيات التمويل المصغر؛
- ✓ صعوبات وتحديات التمويل المصغر.

[1] المرجع السابق، ص 67.

[2] أمين خلف الله محمد أحمد عبد الغني، معوقات التمويل الأصغر في السودان وسبب التغلب عليها خلال الفترة (2007 - 2016)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان، 2018، ص10.

المطلب الأول: مؤسسات التمويل المصغر وعملاءه

هناك عدة مؤسسات إهتمت بتقديم التمويل المصغر للعملاء.

أولا: مؤسسات التمويل المصغر

مؤسسات التمويل المصغر هي مؤسسات تقدم خدمات مالية للفقراء ترتكز على خدمات التمويل الأصغر، وتضم أنواعا مختلفة من المؤسسات تتراوح ما بين[1]:

- ✓ مؤسسات رسمية مثل البنوك؛
- ✓ مؤسسات شبه رسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الإدخار في القرى؛
- ✓ مؤسسات غير رسمية مثل مجموعات الإدخار والإئتمان والتسليف.

تستخدم مؤسسات التمويل المصغر منهجين رئيسيين في عملية الإقراض هما:

ـ **منهج الإقراض الفردي:** تقدم القروض لتلبية إحتياجات المقترض للإنفاق على مشروعه الصغير، ويمكن أن يقدم القرض مرة واحدة، كما يمكن أن يمنح القرض للفرد أكثر من مرة حينما يثبت أنه قادر على سداد القرض السابق، حيث تزداد الثقة بالعميل؛

ـ **منهج الإقراض الجماعي:** تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد لتمويل مشروعاتهم الفردية بكفالة المجموعة كلها.

وفيما يلي شكل يختصر مؤسسات التمويل المصغر:

شكل رقم 4: مؤسسات التمويل المصغر

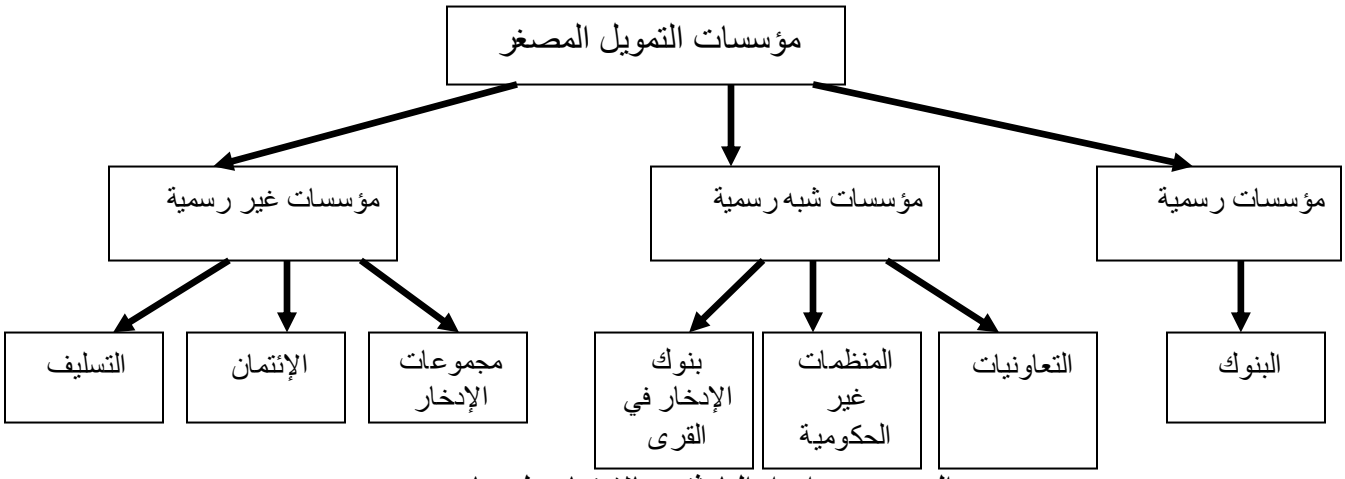

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق

الشكل أعلاه يبين مؤسسات التمويل المصغر فهناك مؤسسات رسمية ومؤسسات شبه رسمية ومؤسسات غير رسمية.

[1] بوسدر فوزي وعبد الرحمن عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة، دراسة حالة دول، جامعة شعيب الدكالي بالمغرب، جامعة وهران بالجزائر، دون تاريخ، ص3،

ثانيا: عملاء التمويل المصغر

عملاء التمويل المصغر هم الفقراء "النشطين إقتصاديا"، أو الأفراد ذوي الدخل المنخفض غير القادرين على الوصول للمؤسسات المالية الرسمية؛[1] وهم غالبا أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص الذين يديرون أنشطتهم الإقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم، ويكون عميل التمويل المصغر عادة من صغار المزارعين، وممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، إما المتاجر مقدمي الخدمات الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول أن عملاء التمويل المصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر، والذين لهم مصادر دخل ثابتة نسبيا.

والجدير بالذكر أن الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية مرتبط بإمكانية وصوله إلى هذه المؤسسات الرسمية؛ ومن ناحية أخرى كلما زاد فقر الفرد إزدادت تكلفة التعاملات المالية غير الرسمية والتي قد لا تفي رغم ذلك بإحتياجات الفقراء من الخدمات المالية، ومن ثم يتحول عنها الفقراء ليصبحوا من عملاء التمويل المصغر.[2]

ومع إزدياد خدمات التمويل المصغر وتنوعها ينموا حجم سوق التمويل المصغر، فحجم الإقبال على خدمات الإدخار والتأمين والتحويلات يفوق حجم الإقبال على القروض الصغرى بمفردها. على سبيل المثال الفلاح الفقير ربما لا تكون لديه الرغبة في الإقتراض بل يفضل البحث عن طريقة آمنة لحفظ أمواله وحصيلة نشاطه في الموسم الزراعي بدلا من إستهلاك هذه الأموال لإشباع المتطلبات المعيشية على مر الأيام.

وعموما هناك أربعة معايير تستخدم للحكم على مدى تهميش فئة من المجتمع وتساعد في تحديد الفئة المستهدفة، فتحقق بذلك برامج التمويل المصغر الأهداف المرجوة، تلك المعايير هي التي تبناها مجلس "لكن" الأوروبي Laekeneuropean Council وهي كالآتي:

1. ضعف المشاركة المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، بما تشمله من أوجه النشاط المختلفة، وضعف المساندة والعزلة الإجتماعية؛
2. ضعف التجانس الثقافي أو القيمي، وهو ما يشير إلى ضعف أداء الخدمة، وضعف الإدارة اللازمة للتعلم وبالإضافة إلى إساءة إستخدام نظم الضمان الإجتماعي وإختلاف وجهات النظر فيما يخص واجبات وحقوق كل من الرجل والمرأة؛
3. نقص الإشباع للحاجات الأساسية، والحرمان من الوجاهة الإجتماعية ووجود مشكلات فيما يتعلق بالديون؛

---

[1] ماركو إليا، ترجمة فادي قحطان، التمويل المتناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مشروع تنبوس ميدا، التمويل المتناهي الصغر في الجامعة، كلية الادارة جامعة تورينو إيطاليا، 2006، ص09، الموقع الالكتروني: www.findevgateway.org.

[2] إيمان بوزيد، التمويل الأصغر كإستراتيجية لمجابهة الفقر، دراسة حالة الجزائر (2005مـ 2012) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2013/2012، ص 47 –48.

4. عدم التمكن من الإستفادة من الخدمات العامة (الرعاية الصحية والتعليمية، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال، وتوفير السكن والحصول على الخدمات القانونية والمالية ومكان للتوظيف والتأمينات الإجتماعية).

المطلب الثاني: مبادئ ومنتجات التمويل المصغر

للتمويل المصغر مبادئ يقوم عليها وضعتها المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، ومنتجات وهي الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التمويل المصغر للفقراء ذوي الدخل المنخفض.

أولا: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر

لقد قامت المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي عبارة عن إتحاد من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل المصغر، يتألف من 31 هيئة تنموية عامة وخاصة تعمل سويا لتوسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات المالية، التي يشار إليها بمصطلح التمويل المصغر، وتتصور المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، عالما يتمتع فيه الفقراء في كل مكان بالوصول الدائم لنطاق من الخدمات المالية التي تقدمها الجهات المختلفة للتزويد بالخدمات المالية عن طريق قنوات توصيل متنوعة، وهو عالم لا ينظر فيه للفقراء ومنخفضي الدخل في الدول النامية على أنهم مهمشين، بل على أنهم من العملاء المحوريين والشرعيين للأنظمة المالية في بلدانهم، وهو ما يعني بمعنى آخر أن هذه الرؤية هي رؤية لأنظمة مالية شاملة، وهي الطريقة الوحيدة للوصول لأعداد كبيرة من الفقراء ومنخفضي الدخل، وفي سعيها للتقدم صوب تحقيق هذه الرؤية.

لقد وضعت المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء بمساعدة أعضائها هذه المبادئ الأساسية وصادقت عليها، كما تم التصديق عليها من قبل مجموعة الثمانية في إجتماع رؤوس تلك الدول في Svealand بولاية جورجيا الأمريكية في يونيو 2004م، وهذه المبادئ هي:[1]

- **الفقراء لا يحتاجون إلى القروض** بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرئية بأسعار معقولة وإلى الإدخار والتحويلات النقدية كل حسب أوضاعه؛
- **التمويل بالغ الصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر:** الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض تعرضهم إلى الصدمات الخارجية، ويمكن التمويل المصغر الفئات الفقيرة من التخطيط للمستقبل والإستثمار وتحسين أوضاعهم؛
- **التمويل بالغ الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:** يشكل الفقراء الأغلبية الكبيرة من السكان في معظم الدول النامية، إلا أن العدد الأكبر من الفقراء ما زالوا يفتقرون القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية؛ في بلدان كثيرة مزال ينظر للتمويل المصغر على أنه قطاع هامشي وعلى أنه بصورة رئيسية إهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات وللمستثمرين ذوي المسؤولية الإجتماعية ولتحقيق إمكانيات التمويل المصغر الكاملة في الوصول إلى عدد أكبر من الفقراء لابد أن يصبح جزءا لا يتجزأ من القطاع المالي؛

[1] محمد مصطفى غانم، المرجع السابق، ص 20.

- **التمويل المصغر يمكن أن يسدد ديونه بنفسه:** وهو ما ينبغي أنا يحدث إذا كان الغرض هو توصيل التمويل المصغر لأعداد ضخمة من الفقراء؛
- **الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية:** وذلك من أجل جذب الودائع المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض، وتقديم الخدمات المالية الأخرى؛
- **لا يعتبر التمويل المصغر الإجابة الصحيحة دائما:** هناك أنواع أخرى من الدعم من الممكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة لمنعدمي الدخل مثل: المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب، أو تحسين البنى التحتية؛
- **يشكل سقف سعر الفائدة ضررا على الفقراء:** لأنه يصعب عليهم الحصول على الإئتمان، مما يجعل الحصول على عدد كبير من القروض الصغيرة أكثر تكلفة من الحصول على عدد قليل من القروض الضخمة؛
- **مهمة الحكومة هي المساعدة في الخدمات المالية وليس تقديمها بشكل مباشر:** فالحكومات تكاد تعجز بشكل دائم عن الإقراض الجيد، ولكنها تستطيع أن تجد بيئة سياسية داعمة؛
- **يجب أن تعمل الصناديق المانحة على تكميل رأس المال الخاص وليس التنافس معها:** ويجب أن تكون جهات الدعم من الجهات المانحة عبارة عن دعم مؤقت في البداية، وأن تكون مصممة لوصول المؤسسات للمرحلة التي يمكنها فيها التحول إلى مصادر التمويل الخاصة مثل الودائع؛
- **يمثل التمويل المصغر عنق الزجاجة الرئيسي:** المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء الذين يجب أن تركز الجهات المانحة على دعمهم وبناء قدراتهم؛
- **يؤدي التمويل المصغر إلى أفضل النتائج عند قياس أدائه والإصاح عن نتائجه:** فإعداد التقارير لا يساعد الأطراف المعنية على الحكم على التكاليف والمنافع فحسب، بل يعمل على تحسين الآداء كذلك.[1]

ثانيا: منتجات التمويل المصغر

تشكل القروض بشكل متزايد توفير الخدمات الرئيسية التي تقدمها مؤسسات الإقراض متناهي الصغر ومع نمو هذا القطاع تم إضافة خدمات جديدة من قبل مؤسسات التمويل المصغر، مثل التأمين وتحويل الأموال، وقد تقدم هذه المؤسسات أحيانا خدمات غير مالية، كالتدريب والإستشارات، لهذا سوف نقوم بتحليل الصفات الرئيسية لهذه الخدمات وتتمثل فيما يلي: [2]

1. القروض

إن نجاح العديد من مؤسسات الإقراض المصغر يمكن تحديده بمقدرتها على جمع الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع غير الرسمي، ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، وتشمل تلك الممارسات كلا من

[1] المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، تنمية التمويل الأصغر الاسلامي (التحديات والمبادرات)، جدة المملكة العربية السعودية، ص 15.

[2] ضياف محمد ناصف وشمنتل محمد سعيد، التمويل الأصغر آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عين تموشنت، السنة الجامعية 2018/2017، ص05.

المرونة، سرعة الولوج إلى الأموال، والشروط الواضحة والسهلة، لذا فالنجاح غير العادي للإقراض المتناهي الصغر يعود إلى المقدرة على نقل بعض هذه الصفات من مقرضي الأموال إلى مؤسسات التمويل الرسمية مع تخفيض لنسب الفوائد المطبقة، تبقى نسب الفوائد هذه أعلى من تلك التي تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب إرتفاع تكلفة إدارة عدد كبير من القروض الصغيرة، بدلا من عدد قليل من قروض أكبر حجما ومع ذلك، فالمهم هو فتح المجال للولوج إلى القروض أمام أولئك الذين قد يتم إستثناؤهم من نظام التمويل الرسمي، وبنسب فوائد أقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون في هذا القطاع وهم مقرضو الأموال.

ندرج أدناه الصفات المحددة التي على مؤسسات الإقراض المصغر الإلتزام بها من أجل تقديم الخدمات القيمة إلى عملائهم، والتي يحرص مقرضو الأموال على تطبيقها بشكل جيد، مما يعطيهم مقدرة تنافسية.

فإذا استطاعت هذه المؤسسات إدخالها ضمن خدماتها المالية، فقد استطاعت بنجاح نقل هذه المقدرة التنافسية:

أ. **الولوج السريع:** تعتبر الموافقة السريعة على القرض والصرف السريع لقيمته مسألة أساسية للعملاء وهي في الغالب السبب الرئيسي الذي يدفع الناس إلى التعامل مع مقرضي الأموال حتى بفوائد عالية جدا؛

ب. **شروط (سهلة) واضحة:** سهلة ومرنة: من المهم تقديم خدمة الإقراض بشروط ملائمة للعملاء؛

ج. **الخدمات الدائمة:** يجب تقديم خدمات الإقراض بشكل مستمر وليس لفترة محددة فقط؛

د. **الضمانات البديلة وبدائل الضمانات:** يفتقر الفقراء عادة إلى الضمانات التقليدية، فمن أجل تجاوز هذه العقبة تستخدم العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر أنواع أخرى من الضمانات المعروفة باسم الضمانات البديلة وبدائل الضمانات، وتعتبر ضمانات المجموعة مثالا على النوع الأول، أما الممتلكات الشخصية مثل الآلات والمجوهرات فهي أمثلة على بدائل الضمانات والتي لا تقبل بها البنوك التقليدية كضمانات.

2. المدخرات

تفرض مؤسسات الإقراض متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير الطوعي والإلزامي، أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية بينما المدخرات الإلزامية فهي تقدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الإحتفاظ بها في المؤسسة، حتى يتم الوفاء بالقرض.

3. التأمين متناهي الصغر

إن أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المتدني مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة... لذللك تكون الخدمات المالية المتخصصة لتقليل أثر تلك المخاطر ذات

قيمة عالية بالنسبة لهم، ويعتبر التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر بإضافتها إلى محفظتها للإستجابة الى هؤلاء للحماية.

إن تقديم خدمات التوفير وخدمات التأمين إضافة إلى العروض يجعل من مؤسسات التمويل متناهي الصغر مؤسسات خدمات مالية كاملة تقدم التمويل متناهي الصغر.

4. تحويل الأموال

تعتبر هذه خدمة مالية حساسة أخرى فتحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم هو عمل مستمر في النمو السريع وعادة ما تتم إدارته عن طريق ترتيبات غير رسمية وتكاليف ومخاطر عالية، حيث يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال وذلك يعتمد على التشريعات المحلية من جهة والتكلفة من جهة أخرى، ولذلك تتمتع مؤسسات التمويل المصغر بميزة تنافسية بسبب علاقاتها مع عملاءها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات المالية المقدمة، كما يمكن أخذ هذه التحولات بعين الإعتبار عند إحتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة، فهناك إمكانية ربط هذه الدفعات مع القروض، عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الإستهلاك بل تستخدم لأغراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة.

5. التدريب على المهارات والتوجيه والرصد المنتظم

بالإضافة إلى خدمات الإقراض والتوفير والإدخار، تقدم مؤسسات التمويل المصغر أيضا خدمات غير مالية كالتدريب والإستشارات والرصد المنتظم الذي يجريه موظفو هذه المؤسسات بأنفسهم، والتي تعتبر على نفس القدر من الأهمية حيث يقومو الموظفون بإجراء زيارات أسبوعية للأسر المعيشية المشاركة، ويتم في هذه الزيارات رصد التقدم المحرز وحل المشكلات والأهم من ذلك أنهم يقيمون علاقات قوية مع المشاركين ويكونون بمثابة مرشدين لهم، مقدمين التدريب غير رسمي لمدة تتراوح بين 18 الى 24 شهرا، كما يتحقق الموظفون من وجود المشاركين على المسار الصحيح إلى تحقيق أهدافهم ويقدمون لهم الإرشادات في هذا الصدد[1]

[1] إيمان بوزيد، المرجع السابق، ص52، 54.

وفيما يلي شكل يختصر منتجات التمويل المصغر.

الشكل رقم 05: منتجات التمويل المصغر

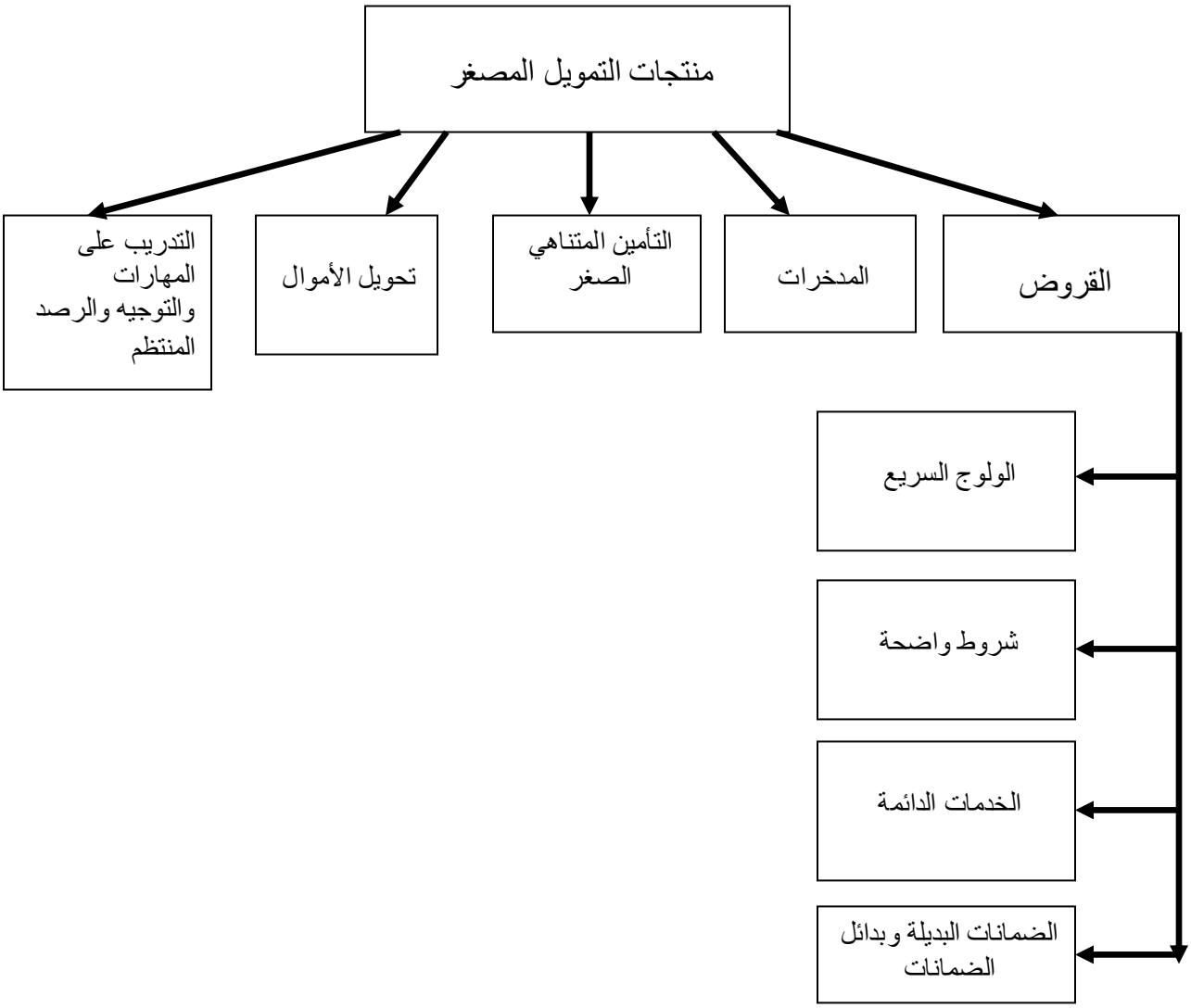

المصدر: من اعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق

الشكل أعلاه يختصر منتجات التمويل المصغر وهي متنوعة تحاول تغطية كل إحتياجات طالبي التمويل.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التمويل المصغر

يحقق التمويل المصغر العديد من المزايا والإيجابيات سواء على المستوى الفردي أو الكلي غير أنه وفي الممارسة الحالية ينطوي على الكثير من السلبيات، وهذا ما يتم بيانه في الآتي:[1]

أولا: إيجابيات التمويل المصغر

للتمويل المصغر إيجابيات على الإقتصاد الوطني والفقراء ومن بين هذه الإيجابيات نذكر:

1. بالنسبة للإقتصاد الوطني:

ـ يؤدي التمويل المصغر إلى القضاء على الفقر من خلال القدرة على الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء؛

[1] عبد الحليم عمار غربي، المرجع السابق، ص 135.137.

ـ يساهم التمويل المصغر في مكافحة البطالة من خلال تنمية الإقتصاد الريفي (الزراعة ، تصنيع الطعام)، وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة (الصناعات الحرفية، الأعمال المنزلية ...).

2. بالنسبة للعملاء الفقراء:

ـ يؤدي التمويل المصغر إلى زيادة دخل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، حيث عندما يبدأ الفقر في تحقيق دخل ثابت يميل العديد منهم إلى الدخول في إستثمارات تساعد على زيادة مداخيلهم؛

ـ يساهم التمويل المصغر في تعزيز وضع المرأة الإجتماعي والإقتصادي، حيث يؤدي القرض الذي تحصل عليه النساء دوره الإجتماعي لصالح الأسرة (التغدية، السكن، التعليم، سداد القرض، الإستثمار في مشروع)، بشكل أكبر مما هو عليه الحال بالنسبة لتمويل الرجال، فالمرأة تضع أسرتها وأولادها في قمة سلم أولوياتها بينما الرجل لديه سلم مختلف للأولويات.

3. بالنسبة للبنوك الممولة:

ـ يؤدي التمويل المصغر إلى الإستدانة المالية للبنوك التي تعتمد على الإنضباط المالي، بما في ذلك معدلات إسترجاع القروض المقدمة والإدارة السليمة؛

ـ يساهم التمويل المصغر في تغيير وجهة النظر السائدة إتجاه تقديم المعونات والصدقات للفقراء، حيث تصبح البنوك تنظر للمستفيد من خدماتها كعميل يحصل على خدمة مقابل رسوم محددة وليس كمتلق للمساعدة، لذلك فهي تسعى لتطوير خدماتها لكي تلبي إحتياجات العميل بأسرع وقت ممكن.

ثانيا: سلبيات التمويل المصغر

للتمويل المصغر سلبيات نذكر منها:

1. بالنسبة للإقتصاد الوطني

ـ يعاب على التمويل المصغر أن العديد من الدراسات تشير نتائجها إلى أن هذا التمويل ليس له أثر يذكر في أفقر الفقراء في المجتمع؛

ـ يعاب على التمويل المصغر التركيز على النساء كقوة للعمل، حيث أن تمويل النساء غالبا تمييز لا معنى له، خصوصا وأن البطالة تظهر في الرجال أكثر من النساء.

2. بالنسبة للعملاء الفقراء:

ـ يعاب على التمويل المصغر كيفية تصرف الفقراء في الدخل الزائد، من خلال إنفاقه على أسرهم (الغذاء، التعليم، الصحة...) أو توجيهه من أجل إشباع حاجاتهم الخاصة (مثل القمار، الزواج)؛

ـ يعاب على التمويل المصغر أن الرجل غالبا ما يستغل المرأة في الحصول على قرض، قد لا يستخدم في إفادة الأسرة، ولا تستفيد منه المرأة التي تظل مسؤولة عن سداد القرض، لذلك فهناك فرق بين الحصول على التمويل والتحكم فيه.

3. بالنسبة للبنوك الممولة:

ـ يعاب على التمويل المصغر الخلط بين النشاطات التنموية والمجهودات الخيرية، وخاصة في الدول النامية، حيث تفتقر صناعة التمويل المصغر إلى الشفافية المطلوبة؛

ـ يعاب على التمويل المصغر أن احتساب فائدة أو رسوم خدمة على القرض يشتمل على صعوبات متعددة للمشاركين في برنامج القروض المصغرة، فقد لا يعود إستثمار الفقير للقرض بأي أرباح، وفي هذه الحالة فإن المال المطلوب لسداد القرض لابد أن يأتي من مصادر أخرى للشخص المقترض.

المطلب الرابع: صعوبات وتحديات التمويل المصغر

التمويل المصغر يقدم خدمات مالية للفقراء والعديد من المزايا، لكنه يواجه صعوبات وتحديات كثيرة.

أولا: الصعوبات: (المعوقات)

للتمويل المصغر صعوبات من بينها نذكر[1]:

1. **معوقات تمويلية:** ضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب وصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية وعدم توفير الضمانات التي تطلبها المصارف، وصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط والتسديد وضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف؛
2. **معوقات إقتصادية:** تتعلق بمناخ النشاط الإقتصادي، ومناخ الإستثمار بصفة عامة وعدم إهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم لهم؛
3. **معوقات تسويقية:** متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة وضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية وإنخفاض دعم الطلب في السوق المحلي عموما؛
4. **معوقات إدارية:** حيث تفتقر الإدارة الصحيحة والخبرة وضعف الكفاءة الإدارية، كنتيجة لضعف المؤهلات والخبراء وعدم وجود تنظيم وغياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر؛
5. **معوقات فنية:** تبدأ بمشكلة إختيار الفكرة المناسبة وتليها مشكلة الحصول على مدخلات الإنتاج على وجه الخصوص التي تعتمد على الموارد الأولية المستوردة بسبب إرتفاع أسعار الإستيراد وصعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج مثل (الكهرباء)، وقلة الخبرات الفنية، ونقص العمالة المؤهلة والمهارات والتعليم؛
6. **معوقات تنظيمية وتشريعية:** صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية وغياب التنسيق وعدم الرقابة على العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية.

إضافة إلى:[2]

[1] مفيدة محمد عوض الله، دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السنة الدراسية: 2018، ص 52.53.

[2] إيمان بوزيد، التمويل الأصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر دراسة حالة الجزائر 2012/2005، مرجع سابق، ص60.

- تشتت الطلب على الخدمات المالية نتيجة إنخفاض مستويات النشاط الإقتصادي وإنخفاض كثافة السكان؛
- ارتفاع تكاليف المعلومات والمعاملات المرتبطة بالبنية الأساسية الضعيفة؛
- ضعف القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل الريفي المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعاملين المدربين في المجتمعات الريفية الصغيرة؛
- الخطر السلبي للإئتمان المدعوم أو الموجه من البنوك المملوكة للدولة أو مشروعات الجهات المانحة؛
- المخاطر المرتبطة بالزراعة (هطول الأمطار المتغير، والآفات والأمراض، تقلبات الأسعار)؛
- عدم توفير الضمان الفعال نتيجة لعدم وجود حدود واضحة للملكية وطول وتعقيد إجراءات تسجيل العقود، وضعف النظم القضائية.

ثانيا: تحديات التمويل المصغر

خلال السنوات الأولى من بداية التمويل المصغر كان التحدي الرئيسي هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة، ولكن في هذه الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات، يمكن ذكرها في العناصر التالية[1]:

- تحقيق الربحية والإستدانة المالية؛
- تحقيق معدلات أعلى من الإنتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛
- وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدام؛
- إندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي؛
- ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛
- إستخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر؛
- عدم خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الإجتماعية؛
- حوكمة مؤسسات التمويل المصغر.

بالإضافة إلى:[2]

1. ضعف إستيعاب الفئات الأشد فقرا

التحديات التي تجابه القروض المتناهية الصغر عدم وصولها إلى الفئات الأشد فقرا، فقد توصلت دراسة ميدانية أجريت للقروض المتناهية الصغر في أمريكا الجنوبية من حيث تحسينها لدخول المقترضين

[1] عمران عبد الحكيم وعزي محمد غربي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، مداخلة بالملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص05.

[2] أسامة بن عبد المجيد بن عبد الحميد الألماني، صندوق التمويل الأصغر الوقفي، دار مؤسسة مناعي لتطوير الأوقاف للنشر، ط1، الرياض، 2019، ص 35--36.

إلى أن الفائدة من تلك المشاريع جاءت بحسب درجة فقر المقترض، حيث إستفادة طبقة الفقراء الذين ينتمون إلى الشريحة العليا والوسطى بدرجة أكبر من شريحة الفقراء الأشد فقرا، وإلى الشيء ذاته توصلت دراسة أخرى.

2. إرتفاع أسعار الفائدة:

يعاني التمويل المصغر أيضا من إرتفاع معدلات سعر الفائدة، فقد توصلت إحدى الدراسات أن القروض متناهية الصغر تبدوا وكأنها عبء لا نهاية له لغالبية المقترضين، فهؤلاء يدفعون فوائد تتراوح بين 10 إلى 15 %، وأحيانا تصل إلى 18%، إلا أنه وجد أن إحتساب سعر الفائدة بمعدل تراكمي سيصل إلى 27 . 31% هذا بالنسبة لبنك جرامين وقد تصل إلى معدلات أعلى من ذلك من جهات أخرى (42%).

3. شح مصادر التمويل:

كما أن التمويل المصغر يعاني من تحد آخر، وهو شح الموارد التي هي تحت تصرف مؤسسات التمويل المصغر، ويبدوا أن هذه المشكلة صعبة الحل ما لم يندمج قطاع التمويل الصغير مع البنوك التجارية، التي لا تقرض عادة صغار المقرضين، لما يرتبط به هذا التمويل من إرتفاع المخاطر والتكاليف.

المبحث الثالث: تجارب عربية رائدة في التمويل المصغر

هناك عدة بلدان قامت بتطبيق التمويل المصغر بهدف التقليل من الفقر والبطالة، وسنتناول في هذا المبحث تجارب بعض البلدان.

المطلب الأول: تجربة التمويل المصغر في اليمن

إن تجربة اليمن في التمويل المصغر من بين التجارب الرائدة، وواجهت الكثير من المشاكل والتحديات.

1. نشأة التمويل المصغر في اليمن

التمويل المصغر بدأ في اليمن سنة 1997م، من قبل الصندوق الإجتماعي للتنمية، حيث قام الصندوق بإنشاء خمسة برامج تمويل أصغر في المناطق الريفية، وبدأ مشروع عملياته سنة 1998م، وقد كان مثالا ناجحا في تلك الفترة، وأدى التنوع المحدود في المنتجات إضافة إلى بعض الأسباب الأخرى إلى إنهيار تلك البرامج التي إما أغلقت، أو أدمجت في مؤسسات التمويل المصغر الأكبر حجما.

في سنة 1998م، أسس صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة اليمنية والحكومة الهولندية أول برنامج للمشروعات الصغيرة في اليمن، وبعد عامين أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة برنامج (ميكرو ستارت) تحت رعاية صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة في اليمن، ووفر الدعم المالي لإنشاء أربع مؤسسات تمويل غير حكومية، وبعد ذلك دخلت صناعة التمويل المصغر في اليمن

مراحل جديدة، وتحولات رئيسية في التمويل المصغر وتوسع مستمر لحجم وعمليات العمل، وتحسين الوضع القانوني والمؤسسي وغيرها من التطورات[1].

2. الجهات والمؤسسات العاملة في قطاع التمويل المصغر في اليمن

بين الجهات والمؤسات العاملة ما يلي[2] :

- بنك الأمل للتمويل المصغر؛
- مصرف الكريمي للتمويل المصغر؛
- التضامن للتمويل الصغير والأصغر؛
- المؤسسة الوطنية للتمويل المصغر؛
- برنامج نماء للتمويل المصغر؛
- شركة الأوائل للتمويل المصغر؛
- برنامج آزال للتمويل الصغير والمصغر؛
- المؤسسة الإجتماعية للتنمية المستدامة؛
- برنامج حضرموت للتمويل المصغر؛
- مؤسسة عدن للتمويل المصغر؛
- جمعية المرأة للتنمية المستديمة عدن؛
- مؤسسة الخير للتنمية الإجتماعية؛
- برنامج الريان للتمويل المصغر؛
- برنامج الإدخار والإقراض وصندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة؛
- مشروع القروض الصغيرة

[1] التقرير السنوي لشبكة اليمن، 2012، ص03، الموقع الإلكتروني: www.yamennetwork.org.

[2] زكرياء أمين محمد دماج و محمد تقي الدين بن محمد، صناعة التمويل الأصغر في ظل الحرب، دراسة الحالة اليمنية département of syariah and Economics , academy of Islamic, studies, univrersity of malaya, 50603 Malaysia، ص463–464، في الموقع الالكتروني: https://iefpedia.com ، تاريخ الإطلاع: 27 ماي 2020.

3. جدول قيمة محفظة القروض المستحقة وعدد المقترضين النشطين:

وفي ما يلي جدول يمثل قيمة محفظة القروض المستحقة وعدد المقترضين الناشطين

جدول رقم 1: قيمة محفظة القروض المستحقة (مليون ريال)

قيمة محفظة القروض المستحقة (مليون ريال)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي صناعة التمويل المصغر	4.413	4.030	5.846	9.590	12.226	6.741	7.045	7.800	10.667	19.192
بنوك التمويل المصغر فقط	1.243	1.357	2.247	5.191	6.084	3.624	3.381	4.311	6.156	11.354
بنك الأمل	556	534	956	1.904	2.765	2.414	2.324	2.285	2.601	3.402
بنك التضامن	607	750	752	1.433	1.272	430	245	616	1.167	1.795
الكريملي	80	73	559	1.854	2.047	780	812	1.410	2.388	6.157
النسبة من إجمالي الصناعة	%28	%34	%38	%54	%50	%54	%48	%55	%58	%59
قيمة المحفظة: مؤسسات التمويل المصغر	3.170	2.670	3.599	4.399	6.142	3.117	3.664	3.489	4.511	7.838

المصدر: منيف الشيباني، التمويل الأصغر في اليمن، نظرة عامة على التحديات والفرص rethinking Yémen économie أفريل 2020م، ص16، الموقع الالكتروني https//développions.org ، تاريخ الإطلاع: 27ماي2020م.

تبين محفظة القروض غير المسددة في قطاع التمويل المصغر أن بنوك التمويل المصغر أظهرت مرونة أفضل مع مرور الوقت، لا سيما عند تجاوبها مع الظروف السيئة الناتجة عن الصراع منذ سنة 2015م، ولكن حافظت بنوك التمويل المصغر على حصة في السوق بين 48% و 59% من الممكن عزو هذا النمو بشكل أساسي إلى البيئة المنظمة التي ساعدت على تطوير القدرات والإستراتيجيات للإستجابة للطلب المحلي، إنخفضت محفظة القروض لكل منهما بحوالي النصف تقريبا سنة 2015م، تمكنت بنوك التمويل المصغر عام 2018م، من بلوغ نفس المستويات التي كانت قد بلغتها قبل الحرب، وشهدت زيادة بنسبة 87% تقريبا سنة 2019م، مقارنة بنسبة 2014م، لتبلغ نفس المستوى الذي بلغته قبل الحرب.

وفيما يلي جدول يبين عدد المقترضين النشطين.

الجدول رقم 2: عدد المقترضين النشطين

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
إجمالي صناعة التمويل المصغر									
87.791	83.490	85.259	91.017	93.118	120.893	99.726	82.206	63.618	66.419
بنوك التمويل المصغر فقط									
45.175	40.875	40.172	40.483	45.230	56.455	49.008	33.420	19.650	19.774
بنك الأمل									
34.958	33.502	34.098	35.152	37.671	40.819	34.374	26.154	15.939	14.730
بنك التضامن									
4.817	3.618	2.696	2.119	3.873	7.886	8.787	5.437	3.381	4.810
الكريملي									
5.400	3.755	3.378	3.167	3.686	7.750	5.847	1.829	330	237
النسبة من إجمالي الصناعة									
%51	49%	%47	%44	%49	%47	%49	%41	%31	%30
عدد المقترضين النشطين باستثناء البنوك									
42.616	42.615	45.615	50.087	47.888	64.984	50.718	48.786	43.968	46.645

المصدر: منيف الشيباني، التمويل الأصغر في اليمن، نظرة عامة على التحديات والفرص vethinking Yémen économie أفريل 2020م، ص18، الموقع الالكتروني https//développions.org ، تاريخ الإطلاع: 27ماي2020.

بلغ عدد المقرضين النشطين في قطاع التمويل المصغر ذروته سنة 2014م، أي قبل سنة واحدة من إندلاع الصراع في اليمن وخلال الفترة (2010م ـ 2014م) إرتفع إجمالي عدد المقترضين في قطاع التمويل المصغر بنسبة 96% ولكن بعد إندلاع الحرب سنة 2015م، بدأ عدد المقترضين النشطين بالإنخفاض كل سنة حتى سنة 2018م، مع نمو إجمالي المقترضين بشكل طفيف سنة 2019م، عدد المقترضين من بنوك ومؤسسات التمويل المصغر منذ سنة 2013م، كان متساويا نسبيا، وتراوحت الحصة السوقية بين 51 ـ 44% للبنوك وما بين 56 ـ 49 % لمؤسسات التمويل المصغر.

4. تحديات التمويل المصغر باليمن

يواجه التمويل المصغر في اليمن العديد من التحديات من بينها[1]:

- ❖ كان آداء مؤسسات التمويل المصغر ضعيفا مقارنة ببنوك التمويل المصغر الرسمية، ويشير ذلك إلى تحديين رئيسيين أمام تطور مؤسسات التمويل المصغر وهما الإفتقار إلى التمويل وضعف برامج الجهات المانحة الدولية المصممة بشكل سيء، يرتبط هذان التحديان ببعضهما؛
- ❖ إفتقار مؤسسات التمويل المصغر إلى أي إطار تنظيمي لتعبئة المدخرات العامة لتمويل أنشطتها، ويبدو ذلك واضحا من حسابات المدخرين الناشطين في قطاع التمويل المصغر؛
- ❖ إن عدم قدرة مؤسسات التمويل المصغر على تعبئة المدخرات العامة، جعلها تعتمد بشكل كلي على مصدر واحد للتمويل وهو المانحين الأجانب، توجه هذه الأموال إلى مؤسسات التمويل المصغر عبر الصندوق الوطني للتنمية، يؤثر على إستدانتها على المدى الطويل؛
- ❖ لم يكن للعديد من برامج تمويل التنمية الدولية التي انتفعت من التمويل المصغر، الأثر المتوقع على المدى الطويل عند تنفيذها في اليمن، أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أنه عندما حاول المانحون الدوليون تكرار البرنامج من سياق آخر، فعلوا ذلك من دون إجراء دراسة شاملة لظروف السوق المحلية.

المطلب الثاني: تجربة التمويل المصغر في مصر

من بين التجارب الرائدة في التمويل المصغر تجربة مصر.

1. نشأة التمويل المصغر بمصر

لقد بدأ التمويل المصغر في سنوات الخمسينات من القرن الماضي والهدف الرئيسي له هو تقليص الفقر الذي يعاني منه المجتمع المصري، ولقد عملت الحكومة المصرية على تنشيط التمويل المصغر ليقوم بدوره من خلال إصدار عدة قوانين ووضع هيئات تشرف على رقابته.

2. هيئات التمويل المصغر بمصر

هناك عدة هيئات تشرف وتعمل على نجاح التمويل المصغر بمصر أهمها:[2]

- ✓ **الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر:** حسب المادة 1 من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (2) لسنة 2015م، فهو عبارة عن شخصية اعتبارية مستقلة لا تهدف للربح؛
- ✓ **الصندوق الاجتماعي للتنمية:** أنشئ الصندوق الوطني للتنمية بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991م، كشبكة أمان إجتماعي واقتصادي تساهم في محاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر، وتعمل على تحسين مستويات المعيشة، والإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛

---

[1] مذيف الشيباني، التمويل الأصغر في اليمن، نظرة عامة على التحديات والفرص vethinking Yémen économie أفريل 2020، ص16، الموقع الالكتروني rttps//développions.org ، تاريخ الإطلاع 27ماي2020.

[2] بوهرين فتيحة، المرجع السابق، ص 153.154.

✓ **جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر:** هو جهاز تابع لوزارة التجارة والصناعة أنشئ بقرار رسمي من مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017م، ويتولى الجهاز وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات المتوسطة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال؛

✓ **الجمعيات والمؤسسات الأهلية:** يضم الاتحاد 752 جمعية ومؤسسة أهلية، وهي مقسمة حسب المادة 4 من القرار 2015/31 لمجلس إدارة البيئة العامة للرقابة المالية إلى ما يلي:

1. جمعيات ومؤسسات الفئة (أ): والتي تبلغ قيمة محفظة التمويل المصغر القائمة لديها 50 مليون جنيه أو أكثر، وعددها 13 جمعية ومؤسسة؛

2. جمعيات ومؤسسات الفئة (ب): وهي التي تتراوح قيمة محفظة التمويل المصغر فيها القائمة لديها 10 ملايين جنيه إلى أقل من 50 مليون جنيه وعددها 8 مؤسسات؛

3. جمعيات ومؤسسات الفئة (ج): وهي التي تقل قيمة محفظة التمويل المصغر القائمة لديها عن 10 ملايين جنيه، وعددها 721 جمعية ومؤسسة؛

✓ **القطاع البنكي:** يضم الاتحاد المصري للتمويل المصغر 8 بنوك تباشر نشاط التمويل المصغر في مصر، وهي بنك (مصر، الأهلي، التجاري الدولي، القاهرة، قطر الأهلي، فيصل الاسلامي، المصري الخليجي، المصرف المتحد).

4. مؤشرات نشاط التمويل المصرفي نهاية الربع الثاني من عام 2019م (أرصدة التمويل بالجنيه المصري)

أ. تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع النشاط

وفيما يلي جدول يمثل تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع النشاط.

الجدول رقم 03: تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع النشاط

نهاية الربع الثاني من عام 2019				نهاية الربع الثاني من عام 2018				معدل التغير في نوع النشاط			
عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة
النشاط التجاري											
1902707	64.83	8478409246	61.47	1722145	66.95	609026297	62.47	180562	10.48	2377382949	39.22
النشاط الخدمي											
414877	19.14	2357015144	17.09	347604	13.51	1666504477	17.10	67273	19.35	690510667	41.43
النشاط الزراعي											
417513	14.23	195355275	14.16	322459	12.54	1241391449	12.73	95054	29.48	712161360	57.37
النشاط الإنتاجي											
199938	6.80	1004449723	7.28	180109	7.00	75099278	7.70	19829	11.01	254348646	33.91
الإجمالي											
2935030	100	379342507	100	2572317	100	97480215	100	362719	14.10	40454038	41.50

المصدر: وحدة الرقابة على نشاط التمويل المتناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تقرير نشاط التمويل المتناهي الصغر في مصر، الهيئة العامة للرقابة المالية لا يوجد رقم الصفحة، الموقع الإلكتروني: www.findvgateway.org: //https تاريخ الإطلاع: 10جوان2020.

تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع النشاط، نلاحظ من خلال الجدول بأن نشاط التمويل المصغر يركز أساسا عن النشاط التجاري حيث بلغت نسبة المستفيدين في نهاية الربع الأخير من سنة 2018م بـ 66.95%، وتم تحقيق أرصدة التمويل بنسبة 62.47% إلى أن إنخفض بشكل طفيف في نهاية الربع الثاني من عام 2015م، حيث حققت بنسبة 64.83% من حيث عدد المستفيدين و 61.47 % من حيث أرصدة التمويل حيث كان معدل تغير في النشاط التجاري 10.48% في عدد المستفيدين و 39.22% في أرصدة التمويل ويعود هذا التغير إلى الاهتمام الكبير بالنشاط التجاري، إلا أن إهتمام نشاط التمويل بالأنشطة الخدمية والزراعية والإنتاجية كانت بنسب منخفضة من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل إلا أن معدل التغير في نوع النشاط كان مرتفعا فيما يخص أرصدة التمويل حيث كانت في النشاط الخدمي 41.43%، وفي النشاط الزراعي 57.37% وبلغ في النشاط الإنتاجي 33.91 % أما من حيث عدد المستخدمين فكانت النسبة الأكبر موجهة إلى النشاط الزراعي وهذا للأهمية البالغة لهذا النشاط والإقبال الكبير عليه من قبل الفلاحين والمزارعين.

ب. نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع التمويل

وفيما يلي جدول يمثل تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع التمويل

جدول رقم 04: نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع التمويل

النشاط	نهاية الربع الثاني من عام 2019				نهاية الربع الثاني من عام 2018				معدل التغير في نوع النشاط			
	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة
فردي	1579267	53.81	10845580387	78.63	1182443	45.97	7041531248	82.24	396725	33.56	3804049139	54.02
جماعي	1355767	46.19	2947744679	21.37	1379874	54.03	2706490253	27.76	34107	2.45	241354430	8.92
الإجمالي	2935035	100	1379342	100	2572317	100	9748021561	100	362717	14.10	4045403569	41.50

المصدر: وحدة الرقابة على نشاط التمويل المتناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تقرير نشاط التمويل المتناهي الصغر في مصر، الهيئة العامة للرقابة المالية لا يوجد رقم الصفحة، الموقع الإلكتروني: www.findvgateway.org: //https تاريخ الإطلاع: 10جوان2020.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نشاط التمويل المصغر فيما يخص التمويل الفردي حقق في نهاية الربع الثاني من عام 2018م 45.97% من حيث عدد المستفيدين، وما نسبته 82.24% من حيث أرصدة التحصيل، إلا أنه شهد إنخفاضا طفيفا في نهاية الربع الثاني من عام 2015م، أما فيما يخص التمويل الجماعي فقد انخفض في عدد المستفيدين بـ 08%و 06% وتم تحقيق معدل تغير أكبر فيما يخص النشاط الفردي وهذا الإهتمام الكبير بالأنشطة الفردية والعمل على تطوير المشاريع الصغيرة.

ج. تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع المستفيد:

وفيما يلي جدول يمثل تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع المستفيد

جدول رقم 05: تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع المستفيد

النشاط	نهاية الربع الثاني من عام 2019				نهاية الربع الثاني من عام 2018				معدل التغير في نوعالنشاط			
	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة
ذكور	1004791	34.23	6971997651	50.55	783517	30.46	4653193490	47.73	21274	28.24	2317701461	49.83
إناث	1930244	65.77	6821427419	49.45	1788800	69.54	5094827011	52.27	141444	7.91	1826599407	33.89
الإجمالي	2935035	100	137934250070	100	257237	100	9748021501	100	362717	14.10	4045403569	41.50

المصدر: وحدة الرقابة على نشاط التمويل المتناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تقرير نشاط التمويل المتناهي الصغر في مصر، الهيئة العامة للرقابة المالية لا يوجد رقم الصفحة، الموقع الإلكتروني: www.findvgateway.org: //https تاريخ الإطلاع: 10جوان2020.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه تم تسجيل 30.46% من عدد المستفيدين و 47.73% من حيث أرصدة التمويل إلا أنه تم تسجيل معدلات أكبر في كلا الحالتين للإناث وهذا في نهاية الربع الثاني من عام 2018م، أما في الربع الثاني من عام 2019م، قد تم تحقيق 65.77% للمستخدمين النساء و 49.54% من أرصدة التمويل وتم تسجيل 34.23% الذكور وتحقيق نسبة أكبر من أرصدة التمويل نسبة الإناث ولهذا

تم تسجيل معدلات تغير أكبر لجنس الذكور لنسبة للدور الذي يلعبه وكذلك لكثرة وتعدد الأنشطة التي تناسب هذا الجنس.

4. العوامل المساعدة على نجاح صناعة التمويل المصغر

من بين العوامل المساعدة على نجاح التمويل المصغر في مصر ما يلي:[1]

1. **البيئة التنظيمية:** تمكينا لفئات المجتمع المستهدفة من هذه الآلية التمويلية الشاملة ينبغي توفير بيئة تنظيمية مناسبة ومشجعة من خلال منح قنوات الإتصال الفعال بين المؤسسة والمجتمع المحلي وكذا المؤسسات ذات العلاقة بكل الخدمات التمويلية بهدف توفير الشفافية اللازمة لآليات الحصول على القروض ومتابعة مشروعات المستفيدين ومساعدتهم في إعداد البيانات المالية؛

ب. البيئة السياسية: ضرورة أن تحضى المشروعات المعتمدة على التمويل المصغر وكذا مؤسسات التمويل المصغر بمساعدة أعلى هرم للسلطة في الدول، حتى تلقى الدعم والإحتضان من قبل مؤسسات التمويل الحكومية والخاصة، سواءا كانت مصرفية، مالية أو خدمية؛

ج. الإطار القانوني: ينبغي توفر إطار قانوني واضح ومساند لخدمات صناعة التمويل المصغر سواء تعلق بالمؤسسات الدائمة أو المشروعات المعنية؛

د. الإعتبارات المالية: يعتبر هذا الجانب ذات أهمية قصوى بالنظر إلى طبيعة وخصائص الفئات المستهدفة من المجتمع، حيث تتصرف هذه الإعتبارات إلى محاولة الحفاظ على المزايا النسبية التي توفرها مؤسسات التمويل المصغر والمؤسسات الدائمة لها مقارنة بالمؤسسات ذا الطابع التجاري؛

هـ. الإعتبارات البشرية: لتحقيق فعالية سياسة التمويل المصغر، ينبغي أن تكون هناك سياسة تستهدف الفئات المعنية بالأساس بهدف إستقطاب جميع الفئات المهمشة والأقل حظا في المجتمع.

المطلب الثالث: تجربة التمويل المصغر في السودان

لقد قام بنك السودان بوضع سياسات تمويلية بهدف التقليل من نسبة الفقر والتي من بينها التمويل المصغر الذي يمارس من قبل مؤسسات تمويل المصارف وغير المصرفية، وقام بنك السودان بإستخدام التمويل المصغر منذ 1990م؛ من أجل أن يحقق التمويل المصغر الأهداف المرجوة منه، قام بنك السودان المركزي بتأسيس وحدة التمويل المصغر، ويتم التعرض لها فيما يلي:

1. **تعريف وحدة التمويل المصغر:** تأسست هذه الوحدة في مارس 2007م، كجهة تنسيقية ومركزية، وهي شبه مستقلة إداريا وماليا، تمنح لقطاع المؤسسات المالية والتنظيم تحتوي الوحدة على ثلاث أقسام هي قسم السياسات والرقابة وقسم المتابعة والإشراف وقسم الترويج وبناء القدرات؛

[1] بوهرين فتيحة، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2018، ص158-159.

2. مهام وحدة التمويل المصغر: للوحدة عدة مهام وضحها بنك السودان المركزي والتي تتمثل في:

- تتولى المهام التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل المصغر وتنفيذها بإجازة طلبات المؤسسات الجديدة ومراجعة الأعمال القديمة منها للتأكد من إلتزامها بالضوابط والإجراءات التي تطور من تقدم وتنمية الصناعة؛
- خلق بيئة مشجعة لتوحيد كل الجهود المبذولة في القطاع والتنسيق لإصدار قوانين تحمي وتشجع المنتجين الصغار وتزيل التكاليف المالية لإدارة عملياتهم، في نفس الوقت تخلق وتحافظ على نفس البيئة المشجعة لمقدمي خدمة التمويل المصغر من مصارف ومؤسسات مالية.
- بناء وتطوير وتنمية قطاع التمويل لدعم المؤسسي الفني والمالي وربط التمويل المصغر بشبكة واسعة لمؤسسات القطاع للتنسيق والفعالية؛
- تمكين أنشطة موارد القطاع بالإنتاج على الريف والمناطق المتأثرة بالحرب؛

3. موارد وحدة التمويل المصغر: تتكون موارد الوحدة من المصادر التالية:

- الموارد المخصصة للتمويل المصغر من وزارة المالية؛
- الموارد المخصصة للتمويل المصغر من بنك السودان المركزي؛
- الموارد المستقطبة من المانحين والحكومة أو الجمهور لإقراض التمويل المصغر؛
- عائدات الاستثمار وأي رسوم أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق عمل بنك السودان المركزي على وضع سياسات متعلقة بالتمويل المصغر يتم مراجعتها دوريا؛

- إرتفاع مؤسسات التمويل المصغر من 12 مؤسسة سنة 2012م إلى 32 مؤسسة في 2016م.

4. تحليل التمويل المصرفي والتمويل الأصغر (2010- 2017)

يتناول هذا الجدول حجم التمويل المصرفي ونسبة المخصص منه للتمويل المصغر ومقارنة هذه النسب بالأداء الفعلي (2011-2017) ومقارنتها بمؤشرات 2010.

جدول رقم 6: تدفق التمويل المصرفي والتمويل الأصغر خلال فترة (2011-2017) مقارنة بسنة (2010)

العام	اجمالي التمويل المصرفي	المخصص حسب السياسة %	قيمة المخصص حسب السياسة	حجم التمويل المصغر الفعلي	نسبة التمويل المصغر الفعلي من إجمالي التمويل %
2010	20992.8	12	2519.1	616.2	2.9
2011	22867.1	12	3456.0	938.0	4.1
2012	30483.0	12	3652.0	1996.0	4.9
2013	37657.1	12	4518.9	1546.0	4.1
2014	44320.7	12	5318.5	2055.0	4.6
2015	536456.7	12	6414.8	2692.0	5.0
2016	67688.6	12	9477.0	2940.0	4.3
2017	122111.5	12	14426.5	6197.0	6.0

المصدر: عمر الله جابو عمر مصطفى، التمويل الأصغر ودوره في حفر مشاريع الشباب المنتجة، تجربة المصارف السوداني، فترة ما بعد الانفصال (2010-2017)، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، 2019، ص10.

الشكل رقم 7: حجم التمويل المصغر الفعلي والتمويل المصرفي والمخصص حسب السياسة (2011-2017) ومقارنتها بالعام 2010

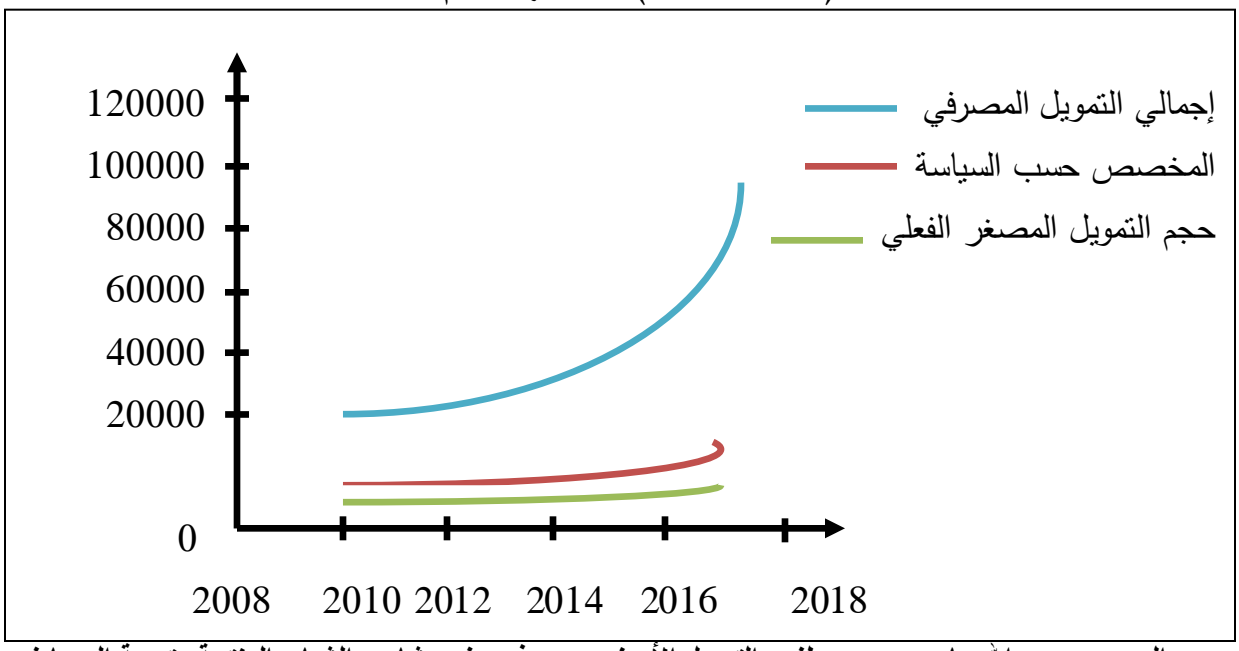

المصدر: عمر الله جابو عمر مصطفى، التمويل الأصغر ودوره في حفر مشاريع الشباب المنتجة، تجربة المصارف السوداني، فترة ما بعد الانفصال (2010-2017)، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، 2019، ص11.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

على الرغم من تنامي حجم التمويل المصرفي خلال الفترة (2010-2017) إلا أن نسبة التمويل الأصغر والمتعلقة بتخصيص نسبة 12% من إجمالي المحفظة التمويلية للمصارف لتمويل مشروعات وبرامج التمويل المصغر ضلت ثابتة دون تغيير.

تحسنت نسبة الآداء الفعلي للتمويل المصغر من إجمالي التمويل المصرفي حيث بلغت 4.1% في عام 2011م مقارنة بـ 2.9% عام 2010، وإستمرت في التحسن حتى بلغت 6% بنهاية عام 2017.

بصورة عامة تراوحت نسبة الأداء الفعلي للتمويل المصغر ما بين 2.9% إلى 6% وهي نسبة ضعيفة ولا يتوقع أن تكون ذات تأثير ملاحظ على الإقتصاد الكلي.

5. أهم الجهود المبذولة في مجال التمويل المصغر

بذل بنك السودان المركزي مجهودات في تقديم التمويل المصغر من بينها[1]:

أ. إستثمر بنك السودان المركزي في تقديم التمويل بالجملة لمؤسسات ومصارف التمويل المصغر، حيث بلغ حجم التمويل القائم من بنك السودان المركزي لهذه المؤسسات والمصارف مبلغ 733.52 مليون جنيه بنهاية عام 2018 مقارنة بمبلغ 540 مليون جنيه نهاية عام 2017؛

ب. المساهمة الرأسمالية للبنك المركزي في مؤسسات التمويل المصغر إرتفعت من 42.5 مليون جنيه عام 2017 إلى 47.5 جنيه عام 2018؛

ج. إرتفع رأس مال محفظة تمويل الخرجين الثالثة المدفوع إلى 95.5 مليون جنيه عام 2018، مقارنة بمبلغ 85.8 مليون جنيه عام 2017، والتي يبلغ رأس مالها المصرح به 150 مليون جنيه، وقد بلغت مساهمة بنك السودان المركزي فيها مبلغ 40 مليون جنيه، حيث تمثل نسبة 42% من رأس المال المدفوع؛

د. تمويل الموسم الزراعي 2018 ـ 2019 بإدخال التقانة عبر مؤسسات التمويل المصغر من موارد بنك السودان المركزي؛

هـ. إرتفاع حجم الضمان المقدم من وكالة ضمان التمويل المصغر، للتمويل الممنوح من المصارف لمؤسسات التمويل المصغر.

6. التحديات والمعوقات التي واجهت التمويل المصغر

هناك عدة تحديات ومعوقات واجهت التمويل المصغر خلال عام 2018، وحالت دون تحقيق النسبة المستهدفة تمثلت في الآتي:

أ. ضعف ربط أنظمة معلومات التمويل المستخدمة في مؤسسات التمويل المصغر بنظام الوكالة، وتوفير نوافذ وشاشات للتقارير المطلوبة من بنك السودان المركزي، حيث بلغ عدد المؤسسات التي توفر معلومات مالية بنظام وكالة ضمان التمويل المصغر، 14 مؤسسة فقط؛

[1] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، ص78.72، الموقع الالكتروني: http//www.cbosagov.sd ، تاريخ الاطلاع: 10 أفريل 2020.

ب. عدم وجود نظام لإدارة المعلومات الخاص بالتمويل المصغر؛

ج. ضعف رؤوس أموال المؤسسات التي تقدم الخدمات وطبيعة هذه المؤسسات كمؤسسات حكومية ومحدودية مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم الخدمات؛

د. البطء في خطوات تكييف الوضع القانوني لوكالة ضمان التمويل المصغر في نطاق الضمان كمضلة ونطاق عملها لتقديم الضمان للمنشآت الصغرى والصغيرة؛

هـ. ضعف نسبة تنفيذ التمويل المصغر، وإنعدامه ببعض المصارف التجارية؛

و. ضعف مساهمة مصاريف القطاع العام وضعف إستهداف المناطق الريفية، والقطاعات والفئات والبرامج المتخصصة؛

ي. توفيق أوضاع الشركة السودانية لتنمية التمويل المصغر، وتوسيع نطاق عملها لتشمل التمويل الصغير.

خاتمة الفصل الأول

إن نجاح تجربة التمويل المصغر في عدة بلدان في ظروف وشروط مختلفة يدعوا إلى الإستنتاج بأنه أداة فعالة تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الإستراتيجيات التقليدية للبنوك، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمنان وبدونها لتتلائم ومقدرتهم الإقتصادية البسيطة، حيث لا تقتصر هذه الخدمات على منح الإئتمان فحسب، بل تشمل دائرة موسعة بما في ذلك بناء المدخرات تقليل التكاليف التي يتكبدها أفراد الأسرة في تحويل الأموال بالإضافة إلى خدمات التأمين، وذلك بهدف المساعدة على الإدماج الإقتصادي والإجتماعي، وإحداث موارد الرزق، وتحسين ظروف العيش، هذا ما يؤكد أن بإستطاعة التمويل المصغر مساعدة المجتمعات المحلية عن طريق زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم ومن ثم الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن إعتبار هذا الأخير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وخاصة النساء من الإعتماد على النفس وإحداث التغير الإقتصادي الإيجابي وبدون شك فإن التفكير الجدي في أساليب تطويره سيكون له أثار هامة وإيجابية على التقليل من مشكلات الفقر والبطالة والإقصاء المالي.

الفصل الثاني:

واقع التمويل المصغر

في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني

إن إنتقال الجزائر من إقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية التي مرت بها سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية، أدت إلى تفشي الفقر وإنتشار البطالة، ونظرا لأهمية التمويل المصغر ودوره في تنمية إقتصاديات الدول بدعم تطوير هذا القطاع لبناء نهج إقتصادي متكامل لما تعاني منه من إختلالات كبيرة في إقتصادياتها وتقليل الفقر وتوفير فرص العمل.

في هذا الإطار أوجدت الجزائر عدة وكالات تمويلية لدعم الإستثمار والتشغيل وقامت بعدة تجارب، ولا تحتاج هذه الفئات إلى أموال بل تحتاج إلى خدمات أخرى، ودعم لمنتجات المشروع المصغر.

من خلال هذا الفصل سوف نتناول التمويل المصغر في الجزائر وإطاره التنظيمي والقانوني، وتجاربه وآليات تطويره من خلال المباحث التالية:

- التمويل المصغر في الجزائر؛
- تجارب التمويل المصغر في الجزائر؛
- فرص وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره.

المبحث الأول: التمويل المصغر في الجزائر

نظرا لتفشي البطالة وتدني المستوى الإجتماعي لكثير من الأسر الجزائرية، أدى بالدولة للتفكير بالتمويل المصغر من أجل التخفيف من الفقر والبطالة وتخفيف التفاوت الإجتماعي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- نشأة التمويل المصغر وبدايات الإهتمام به في الجزائر؛
- مفهوم التمويل المصغر في الجزائر؛
- الإطار التنظيمي والقانوني للتمويل المصغر في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة التمويل المصغر وبدايات الإهتمام به في الجزائر

نشأ التمويل المصغر في الجزائر بسبب الفقر، وبدأ الإهتمام به لما له من أثر في تخفيف البطالة والفقر، وتحقيق التنمية في الجزائر.

أولا: نشأة التمويل المصغر في الجزائر

لقد أدت الضرورة إلى ترقية التشغيل في عام 1996 إلى إعداد برنامج جديد للتطبيق موجه إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل، ثم جاء برنامج آخر ليتمم ويوسع مسار مكافحة البطالة، لقد مر برنامج التمويل المصغر بمرحلتين أساسيتين[1]:

✓ **مرحلة البرنامج القديم للتمويل المصغر:**

طبق إبتداء من 1999م حيث يقدر مبلغ القرض ما بين 5000 دج إلى 350000دج بمعدل فائدة 02%، وكان يسير هذا البرنامج وكالة التنمية الإجتماعية كممثل عن وزارة العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني وينوب عنها محليا مندوبو تشغيل الشباب، أو الوكالة الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويتكفل صندوق الضمان بكل الأخطار الناتجة عن عدم تسديد القروض المصغرة.

✓ **مرحلة البرنامج الجديد للتمويل المصغر:**

نتيجة للمشاكل التي عرفها البرنامج القديم أدخل جهاز التمويل المصغر وأضيفت عدة تعديلات جديدة لهذا البرنامج، حيث أصبح برنامجا مستقلا بذاته له هياكله وهيئاته الخاصة به، بذلك حدثت مفارقات بين البرنامجين (القديم والحديث) من حيث القاعدة القانونية، والتمويل وتقنيات التسيير والمعالجة لطلبات التمويل المصغر، وبهذا أصبح التمويل المصغر بمثابة البرنامج الجديد الذي يزيل النظام الذي يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والفقر وتوفير مناصب الشغل.

[1] بن حميدة فتيحة، القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG فرع ورقلة للفترة (2009–2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، السنة الجامعية 2015/2014، ص07.

وقد أوجدت الآن أكثر من 15000 مشروع موجه إلى الفئات المحتاجة والقطاع الموازي والأنشطة الصغيرة والحرف التقليدية والعمل المنزلي والأنشطة الإنتاجية والتجارية، وبذلك يستفيد كل من الحرفيون والبطالون والعاملون في المنازل[1].

ثانيا: بداية الاهتمام بالتمويل المصغر في الجزائر

تشير إحدى الدراسات الأكاديمية إلى أنه من وجهة نظر تاريخية ترجع بداية الإهتمام والتطبيق الفعلي للأفكار المتعلقة بالتمويل المصغر على مستوى الجزائر إلى أحد الجمعيات الوطنية الجزائرية، وهي الجمعية الوطنية للتطوع، والمعروفة باسم "جمعية تويزة"، والتي بدأت تطبيق مبادئ التمويل المصغر بداية من 1996م، أما من حيث بدايات إهتمام الجهات الرسمية الحكومية بالتمويل المصغر فيرجع أساسا إلى عام 1999م، من خلال تأسيس وكالة التنمية الإجتماعية والتي جعلت منه آلية لمحاربة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

يتعلق التمويل المصغر بالبدايات التاريخية للممارسات المرتبطة بمجالاته أن توجد أو قد تم تطبيقها على مستوى الإقتصاد الجزائري قبل الفترة السابقة، ذلك أن ما يتعلق بالنظم المالية غير الرسمية في مجال التمويل المصغر، هي من النظم الأكثر وجودا ضمن إقتصاديات الكثير من الدول، لا سيما منها الإقتصاد الجزائري، لذلك لا يمكن أن نجزم بصفة مطلقة من حيث تأكيد تحديد الخلفية التاريخية لبداية ممارسات التمويل المصغر على مستوى الإقتصاد الجزائري، خاصة إذا أخذت بعين الإعتبار ما يتعلق بالمنهجية المتبعة من خلال النظام الخاص بالتعاونيات المالية الفلاحية، من خلال إحداث الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي ومختلف شبكاته المالية التعاونية المتواجدة على مستوى ولايات القطر الجزائري[2].

المطلب الثاني: مفهوم التمويل المصغر في الجزائر وأهميته

يعتبر التمويل المصغر في الجزائر أداة أساسية هامة، بحيث يسمح للفقراء ذوي الدخل المنخفض بتحسين ظروف معيشتهم.

أولا: تعريف التمويل المصغر في الجزائر

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن رقم 133.11 المؤرخ في 22 مارس 2011م، المتعلق بجهاز القرض المصغر في المادة الثانية والثالثة[3]:

التمويل المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو لذوي الدخل الضعيف يوجه إلى إحداث الأنشطة في المنزل، بإقتناء العتاد الصغير والموارد الأولية اللازمة للشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق المشروع.

---

[1] يوسفي رشيد وبن حراة حياة، آليات التمويل المصغر لاحتواء البطالة بين النظري والتطبيقي حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة مستغانم، العدد 11، 2012م، ص197.

[2] عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي المصغر، دراسة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 16، ص 359–360.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرسوم رئاسي رقم 11—133 المؤرخ في 22 مارس 2011م، السنة 2011م، ص06. الموقع الالكتروني: www.joradp.dz ، تاريخ الاطلاع: 10 جوان 2020.

بهدف مراجعة وتدارك النقائص التي تعرض لها البرنامج الأول لصيغة القرض المصغر تم إستحداث صيغة جديدة بناءا على المرسوم الرئاسي 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004م[1]، الذي يتعلق بجهاز القرض المصغر وقد جاء تعريف القرض المصغر في المادة الثانية من المرسوم على أنه "قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستمر أو غير المنتظم، بحيث يهدف إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات".

هذا التعريف كان بعد المشاكل والعقبات التي واجهت المفهوم الأول سنة 1999م، حيث عرف التمويل المصغر على أنه: "سلعة صغيرة الحجم، وهو مخصص لإقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الإحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين".

ولقد تم الإستعانة بخمس هيئات لتطبيق برنامج القرض المصغر وهم:

- وكالة التنمية الإجتماعية؛
- مندوبية تشغيل الشباب؛
- الوكالة الوطنية للشغل؛
- البنوك وقد إقتصر التعامل مع بنكان فقط وهما: بنك عمومي ممثل في البنك الوطني الجزائري، بنك خاص ممثل في بنك الخليفة؛
- الصندوق الوطني لمكافحة البطالة.

إلا أن هذا البرنامج رافقته العديد من المشاكل والتي أدت إلى التوقف المؤقت لتطبيق هذا البرنامج، حيث قدرت نسبة الديون غير المدفوعة حوالي 62 % من إجمالي القروض، زيادة على عدم تسوية الأقساط السنوية الخاصة بصندوق ضمان أخطار القروض المصغرة، على إثر هذه المشاكل تم تجميد القروض بقرار من البنك الوطني الجزائري الذي سجل نسبة عالية من القروض التي لم يتم تسديدها، إضافة إلى الحدث المتعلق بتصفية بنك الخليفة، وعليه تخلى البنكان عن مهمة تمويل وإمداد القروض.

ثانيا: أهمية التمويل المصغر في الجزائر

للتمويل المصغر في الجزائر أهمية كبيرة، حيث يساهم في[2]:

- تخفيف ظاهرة الفقر والبطالة؛
- رفع مستوى المعيشة وزيادة وترشيد المدخرات المحلية؛
- إستخدام التكنولوجيا المحلية، وتوفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- توفير الخدمات وخدمات الانتاج؛
- إستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة؛
- إستخدام الخدمات المحلية وتحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية منتظمة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6 ، مرسوم رئاسي رقم: 04ـــ13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر، ص03، الموقع الالكتروني: www.joradp.dz تاريخ الاطلاع 10 جوان 2020.

[2] بن عليلة نور الهدى وجميات فاطمة الزهراء، مساهمة التمويل الأصغر في انتقاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 22ـــ23.

- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية، بقدرتها على التواطن في المجتمعات الجديدة.

فيما يلي جدول يختصر أهمية التمويل المصغر في الجزائر.

الشكل رقم 7: أهمية التمويل المصغر في الجزائر

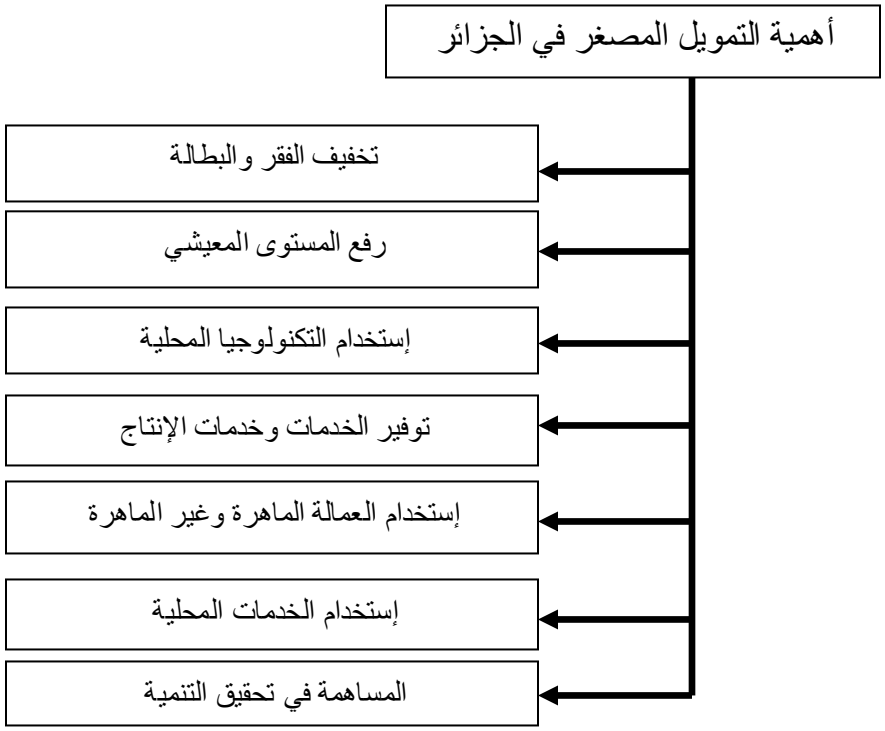

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يختصر أهمية التمويل المصغر في الجزائر في تخفيف الفقر والبطالة وتحقيق التنمية، والتي تمكنه من تحقيق أهدافه.

وبصفة عامة يهدف التمويل المصغر إلى:[1]

أ. **الهدف السياسي:** البحث عن الإستقرار والشراكة الإجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم؛

ب. **الهدف الإقتصادي:** وذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد؛

ج. **الهدف الإجتماعي:** تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

[1] مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي، إستراتيجيات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس تونس، 27 جوان 2013، ص02.

فيما يلي جدول يختصر أهداف التمويل المصغر في الجزائر

الشكل رقم 8 : أهداف التمويل المصغر في الجزائر

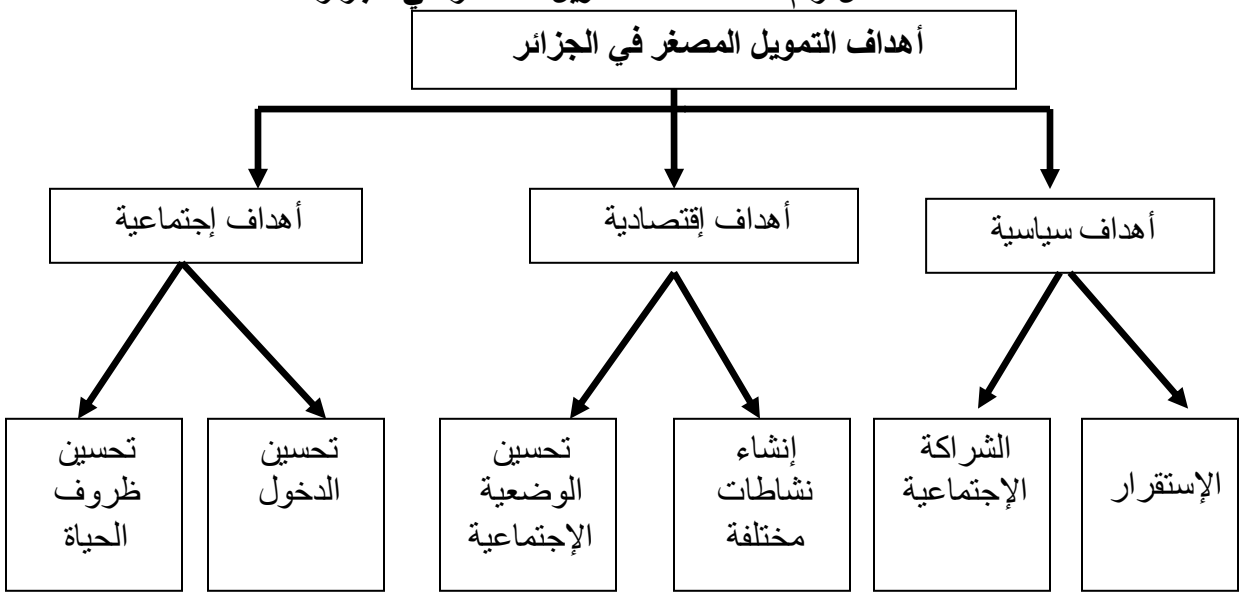

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يختصر أهداف التمويل المصغر بحيث يسعى التمويل المصغر في الجزائر إلى تحقيق أهداف سياسية وإجتماعية وإقتصادية، لكي يحقق أهدافه يجب أن يكون له إطار تنظيمي وقانوني.

المطلب الثالث: الإطار التنظيمي والقانوني للتمويل المصغر في الجزائر

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل المصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك.

أولا: الإطار التنظيمي للتمويل المصغر في الجزائر

من أهم المقدمين للتمويل المصغر في الجزائر ما يلي[1]:

1. برامج الحكومة

قامت الجزائر في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الشباب بوضع آليات أو برامج حكومية توفر لأصحاب المشروعات من الشباب والعاطلين عن العمل المساعدة المالية والقروض المنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، ويتم تسيير البرامج الثلاثة من أجهزة مختلفة هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

أ. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة خاضتها بلادنا في 1999م وأنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، هيئة ذات طابع خاص مهمتها

[1] مطاي عبد القادر وآخرون، التمويل المصغر في الجزائر الواقع والمأمول، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 3911 – 2543 ISNN، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد 3، 2018، ص134.

تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة الفقر والبطالة عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية، من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وتكون مرفقة بتخفيض في نسبة الفوائد، ومن المهام الأساسية لوكالة تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعروف ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، ومن أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر محاربة البطالة والفقر عن طريق تشجيع العمل الذاتي والعمل المنزلي والمهن والحرف وإستقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية[1].

ب. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96/296، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1418هـ الموافق لـ: 08 سبتمبر 1996م[2]، وهي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية، وتعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنها:

مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ومرافقة الشباب البطالين الذين لديهم فكرة مشروع مؤسسة، وخدماتها موجهة لكل شاب جزائري عاطل عن العمل والذي يتراوح عمره بين 19 سنة و35 سنة، ويجب أن يكون صاحب فكرة لإنشاء مشروع إنتاجي أو خدماتي ويملك المؤهلات المهنية، فيمكن لكل شاب عاطل عن العمل وصاحب فكرة في مجال الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أن يتقرب من أقرب وكالة وطنية لدعم وتشغيل الشباب لطلب التمويل الذي يحتاجه.[3]

ج. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (cnac)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمساهمة في نطاق مهامه وبالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين والتي تتراوح أعمارهم من 35 سنة إلى 50 سنة، وخاصة المسرحين من مناصب عملهم أو بفعل التوقف القانوني للمستخدم وذلك من خلال[4]:

- ✓ دفع تعويض التأمين عن البطالة وزيادة عن مراقبة المنضمين إلى الصندوق لفترة 23 شهرا، بحيث يقدر مبلغ التعويض للمسرحين بـ 7000دج؛
- ✓ التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال؛
- ✓ التكفل بالدراسات التكنواقتصادية للمشاريع الجديدة لفائدة البطالين؛
- ✓ تقييم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب شغل.

[1] المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية، العدد 06، السنة 2004، ص08.

[2] المرسوم التنفيذي رقم: 296/96 المؤرخ في 6 سبتمبر 2009، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 52، السنة 1996، ص12.

[3] محنان صبرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والجماعية، دراسة مقارنة بين التجربة الاندونيسية والجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية: 2018/2017، ص177

[4] سامي فؤاد براك، دور البنك الخارجي BEA وكالة أم البواقي رقم 051 في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مقارنة بين BEA و باقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015، ص 115--116.

ومن الإمتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تنصيب لجنة الإنتقاء، تضم ممثلي البنوك والغرف المهنية والتي تقوم بالمصادقة على مشاريع إستحداث النشاطات وتقييمها من حيث نجاعتها الإقتصادية وموافقتها التقنية ومنحها الإمتيازات المالية والجبائية وشبه الجبائية، لتستفيد هذه المشاريع فيما بعد من المتابعة المستمرة وبصفة شخصية.

فيما يلي شكل يوضح الوكالات المانحة للتمويل المصغر في الجزائر

الشكل رقم9: الوكالات المانحة للتمويل المصغر في الجزائر

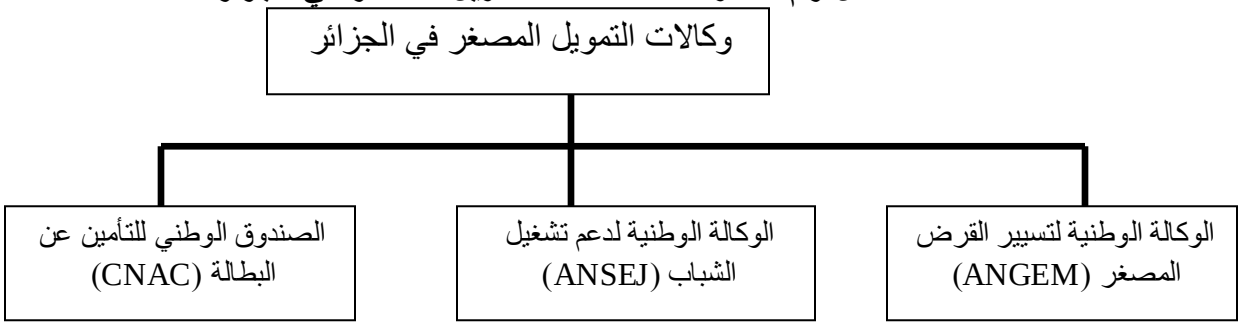

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يختصر الوكالات المانحة للتمويل المصغر.

2. البنوك

تخضع جميع البنوك العاملة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم 05 بنوك عمومية في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل المصغر من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعارا بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وفي المقابل يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها البنوك، وفي حالة إستجابة تسديد الدائن لقرضه بسبب النكبة يقوم الصندوق بتغطية باقي الديون المستحقة من أصول وفوائد بنسبة 85% عند تاريخ التصريح بالنكبة، كما يتعين على جميع المستفيدين من قروض صغرى أن يقوموا بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بنكا حكوميا آخر هو بنك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط لا يقوم بالعمل مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولكنه يقوم بتوفير مجموعة واسعة من أدوات الإدخار لفئة محدودي الدخل، وهو يقوم بذلك سواء من خلال شبكة فروعه الخاصة أو من خلال إتفاق الشراكة الذي يجمعه مع مؤسسة البريد الجزائرية لإستغلال شبكة فروعها في تقديم منتجاته.

3. مؤسسة بريد الجزائر

تعتبر مؤسسة البريد الجزائري الشبكة المالية الرائدة في الجزائر، حيث تمتلك شبكة واسعة من الفروع تمتد في جميع مناطق الوطن من أجل تقديم خدماتها المالية، وقد أنشأت المؤسسة في السنوات الأخيرة نظاما لإدارة الحسابات على شبكة الأنترنت كما قامت كذلك بالإستثمار في مجال البطاقات الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي.

وقد أنشأت مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية في 14 جانفي 2002م، وهي نتائج إعادة هيكلة وزارة البريد والإتصالات، ويعني إنشاء مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية أنها أضحت منفصلة عضويا ووظيفيا عن وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال التي تمثل السلطة الرقابية عليها، كما يعني ذلك ضرورة أن يكون لدى مؤسسة بريد الجزائر القدرة على التمويل الذاتي بشكل دائم.

كما تجدر الإشارة أن مؤسسة بريد الجزائر تقوم بدور كبير في مجال خدمات تمويل الأموال في الجزائر، سواء من خلال قيامها بذلك بشكل مباشر، أومن خلال عملها مع بعض الجهات الدولية كشركة ويسترن يونيون.

4. صندوق الزكاة

صندوق الزكاة مؤسسة دينية إجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم إنشائها سنة 2003م، وهي تعمل على تنظيم عملية جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد وكذلك من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري هي اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي، واللجان القاعدية على مستوى الدوائر.

ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ التي يتم جمعها كحصيلة للزكاة لتقديمها كقروض حسنة تتراوح قيمتها بين 50 ألف و 300 ألف دينار جزائري لغرض تمويل المشاريع المصغرة للشباب، ولأجل ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإمضاء على إتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري، وهو بنك خاص يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال إستثمار أموال الزكاة[1].

5. الجمعيات غير الحكومية

تنشط في الجزائر العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح والتي تقدم خدمات التمويل المصغر، إلا أن الملاحظ في الجزائر أن الأمر الرئاسي 11.03 في مادته السابعة وفي تعديلاته إستبعد من تصنيف مؤسسات الإئتمان الهيئات غير الهادفة للربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد إجتماعية، وبذلك فالجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وإن كانت تقدم القروض الصغرى، فهي تخضع لسلطة بنك الجزائر، وبدلا من ذلك فهي تخضع لإشراف وزارة التنظيم الوطني.

وأهم الجمعيات العاملة في الجزائر "جمعية تويزة الجزائرية" التي تأسست في 1989م، وهي جمعية تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية، ويرتكز تنظيمها حول أربعة أنشطة هي: قيادات الشباب، التنمية، التدريب والبحوث[2].

[1] مطاي عبد القادر وآخرون، التمويل الأصغر في الجزائر الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (angem)، المرجع السابق، ص134–135.

[2] بلقاسم قندوز، القروض المصغرة الممنوحة للحرفيين -دراسة فقهية إقتصادية-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-، السنة الجامعية: 2015 /2016، ص 37.

فيما يلي شكل يوضح مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر

الشكل رقم 10: مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر

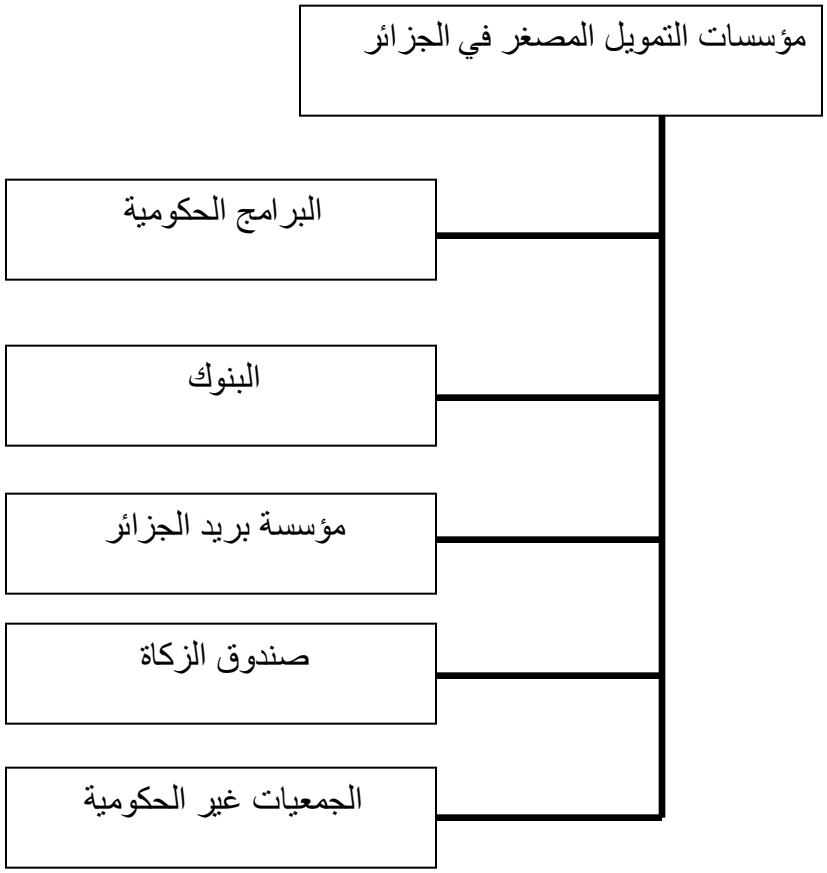

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق

الشكل أعلاه يختصر مؤسسات التمويل المصغر بحيث للتمويل المصغر في الجزائر مؤسسات من بينها البرامج الحكومية والبنوك كما أن هناك إطارا قانونيا خاصا بتنظيم هذه المؤسسات.

ثانيا: الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم التمويل المصغر في الجزائر

يتم تنظيم التمويل المصغر في الجزائر من خلال القوانين التالية:

1. قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة له

يشكل قانون النقد والقرض رقم: 90-10 الصادر بتاريخ :1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض والتعديلات الجزئية التي تمت عليه من خلال الأمر رقم :03-11 الصادر بتاريخ: 2003/03/26 الإطار التنظيمي العام للعمل المصرفي في الجزائر، بحيث تسمح هذه القوانين بتأسيس شركات للوساطة المالية لممارسة الأعمال المصرفية من خلال مجموعة القوانين التالية:

أ. البنوك التي تمارس الأعمال المصرفية وفقا لما تشير إليه المواد من 110 إلى 114 من قانون النقد والقرض؛

ب. المؤسسات المالية تمارس الأعمال المصرفية وفقا لما تشير إليه المواد 110،112،113،115 من قانون النقد و القرض؛

ج. المؤسسات غير الهادفة للربح يمكنها منح القروض لبعض المنتمين إليها من ضمن مواردها الخاصة بشروط مفضلة ضمن مهامها لإعتبارات إجتماعية وذلك وفقا لما تنص عليه المادة 122 من قانون النقد والقرض.

2. قانون تعاونيات الإدخار والقرض

ترجع بداية إدخال المفاهيم المتعلقة بما يعرف بالنظم المالية التعاونية إلى منظومة القوانين الجزائرية إلى قانون المالية سنة 2006، وذلك من خلال ما أشارت إليه المادة رقم :81 والتي تضمنت في مضمونها مصطلح الإتحادات الإنتمائية[1] ، ثم بعد ذلك صدرت مجموعة من القوانين المنظمة لنشاط تعاونيات الإدخار والقرض بشكل واضح وجلي، من خلال القانون رقم : 07-11 الصادر بتاريخ 28 فيفري2007 والمتعلق بتعاونيات الإدخار والقرض[2]، إضافة إلى النظام رقم :08-02 الصادر بتاريخ 08 مارس2009 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الإدخار والقرض، إضافة إلى نظام رقم: 02/08 الصادر بتاريخ 08 مارس 2009م، والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال تعاونيات الإدخار والقرض[3]، وكذلك النظام رقم 08 ـ 03 الصادر بتاريخ 08 مارس 2009م والمتعلق بتحديد شروط الترخيص بإقامة تعاونيات الإدخار والقرض وكذا آليات وشروط اعتمادها[4].

وتتعلق هذه القوانين بكيفيات تأسيس تعاونيات للإدخار والقرض وتنظيمها وقواعد تسييرها، لا سيما ما يتعلق بمسألة التأسيس والترخيص والإعتماد لتلك التعاونيات من قبل بنك الجزائر، وكذلك مسألة تحديد الإدارة للتعاونيات المالية، والتي تشمل الجمعية العامة التأسيسية ومجلس الإدارة ولجنة المراقبة، وكذا لجنة القرض على مستوى التعاونيات المالية، إضافة إلى المدير العام للتعاونيات والذي يعين من قبل المجلس الإداري للتعاونيات.

ويقصد بالتعاونيات المالية ضمن هذه القوانين، بأنها تلك المؤسسات ذات الهدف غير الربحي، والتي يملكها أعضاءها ويسيرونها (الأعضاء من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين)، ويكمن الهدف من تأسيسها إلى تشجيع الإدخار وإستخدام الأموال التي يودعها أعضاؤها معا لمنحهم القروض وتقديم الخدمات المالية لهم.

وعموما تعتبر هذه القوانين فرصة لممارسة الأعمال المصرفية وخدمات التمويل المصغر من خلال تعاونيات الإدخار والقرض من خلال النظم المالية التعاونية المتوافقة مع الكثير من الخصائص الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.[5]

---

[1] قانون المالية لسنة 2006.

[2] القانون رقم 06/07 الصادر بتاريخ: 22 فيفيري 2007، والمتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، ص03، الموقع الالكتروني: www.joradp.dz ، تاريخ التحميل: 12 جويلية 2020.

[3] النظام رقم: 08-02 الصادر بتاريخ 08 مارس 2009، والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال تعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 15، السنة 2009، ص25.

[4] النظام رقم: 08 ــ 03 الصادر بتاريخ: 8 مارس 2009، المحدد لشروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض واعتمادها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، سنة 2009، ص26، الموقع الالكتروني، www.joradp.dz ، تاريخ التحميل: 12 جويلية 2020.

[5] عمران عبد الحكيم ، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ، الجزائر، العدد 16، السنة 2016، ص362.

المبحث الثاني: تجارب التمويل المصغر في الجزائر

اهتمت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة بالتمويل المصغر، فهناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية، التي حاولت فعلا تنفيذ برامج التمويل المصغر ومن بين هذه البنوك:

- تجربة بنك البركة الجزائري؛
- تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية بشمال شرق الجزائر (padsel – NEA)؛
- تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

المطلب الأول: تجربة بنك البركة الجزائري

من بين تجارب البنوك الجزائرية تجربة بنك البركة الجزائري:

أولا: تقديم التمويل المصغر من طرف بنك البركة الجزائري

نتطرق أولا إلى تعريف بنك البركة الجزائري:

1. تعريف بنك البركة الجزائري

أنشئ بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991م، كشركة مساهمة في إطار أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990م، المتعلق بالنقد والقرض، برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دينار ويشترك فيه مناصفة كل من:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R بنسبة 50%؛
- شركة دلة البركة القابضة السعودية بنسبة 50 %.[1]

2. برامج التمويل المصغر لدى بنك البركة الجزائري

لبنك البركة الجزائري برامج لتقديم التمويل المصغر هي:

- **برنامج التمويل المصغر في إطار إتفاقية الشراكة مع برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ:**

وهو البرنامج الذي تم في إطار إتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات المصغرة والمتوسطة والوكالة الألمانية للتعاون التقني GTZ، تحت تسمية البرنامج الجزائري الألماني للتنمية الإقتصادية المستدامة CDEVED والذي يسعى لإتاحة التمويل لتنمية المشاريع المصغرة ومن أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية في الجزائر، وبمشاركة (FIDES ALGERER) وبنك البركة الجزائري أين تم إطلاق هذه البرامج للتمويل المصغر بولاية غرداية.

حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الإتفاقية المبرمة مع بنك البركة الجزائري بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل، ومن جانب آخر فإن الإدارة العليا لبنك البركة الجزائري[2]

[1] ركيبي كريمة وغماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، وكالة تيزي وزو، 2015/2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، السنة الجامعية 2015/2014، ص 69.

[2] بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، دور برامج التمويل المتناهي الغرفي تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جوان 2018، ص248.

عملت على توسيع البرنامج؛ حيث إستحدث بنك البركة صيغة جديدة في سنة 2014 وهي صيغة الإجارة المصغرة، وهي صيغة أطلقت في مرحلة تجريبية لمنطقة وسط الجزائر لم يتم تعميمها بعد ويأتي هذا التعزيز للصيغ التمويلية بعد ما كان يعتمد في بداية البرنامج على صيغتين تمويليتين هي القرض الحسن والمشاركة، أو ما يتعلق بالتوسع في عرض التمويل المصغر ليشمل جميع أنحاء البلاد عبر شبكة فروع البنك، وهو ما يتجلى في إتفاقية الشراكة التي تم إمضاءها مع المتعاون الاسباني CIDEAL، أين تم الشروع في تمويل النساء الحرفيات في العاصمة بداية من 2012م، بعد أن كان هذا البرنامج مقتصرا على منطقة غرداية فقط.

ب. تقييم برنامج التمويل المصغر في إطار التعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قام بنك البركة الجزائري بإمضاء إتفاق تعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بتاريخ 22 مارس 2014م، ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال إستثمار أموال الزكاة، ودعم المشاريع المصغرة والتي ترجمت في إنشاء ما أصطلح على تسميته "صندوق إستثمار أموال الزكاة" حيث تنص الإتفاقية المبرمة بينهم على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع المتمثلة في:

ـ تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب ومشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والمشاريع المصغرة، ومساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الإنتعاش وإنشاء شركات بين صندوق إستثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

تتمثل إجراءات التمويل لدى بنك البركة الجزائري:

- يستدعي المستحق في هذه الفئة إلى بنك البركة لتكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها؛
- يوقع المستحق القرض الحسن المصغر؛
- يتولى البنك التسديد المباشر للموردين أن يسلم المال نقدا للمستحق؛
- يمكن أن يقدم البنك تمويلا تكميليا إن إحتاج المشروع المصغر لذلك وفق الإجراءات.

ج. تقييم برامج التمويل متناهي الصغر من طرف بنك البركة الجزائري

عرفت إنطلاقة البرنامج تمويل 50 مشروع سنة 2009م، في مدينة غرداية في شكل قروض حسنة، ليصل هذا العدد إلى 100 قرض حسن لتمويل النساء الماكثات في المنازل إضافة إلى 130 مشروع إقتصادي على أساس التمويل بالمشاركة في سنة 2012م، وفي ما يخص التمويل بصيغة المرابحة المصغرة فتشير الإحصائيات المجمعة على مستوى وكالة غرداية لبنك البركة الجزائري إلى أنه قد تم تمويل حوالي 125 إمرأة مشروعات إقتصادية ممارسة على مستوى البيوت.[1]

وفي ما يلي جدول يبين حجم التمويل المصغر لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة ما بين 2012 ـ 2018.

[1] المرجع السابق، ص248 ــ 251.

فيما يلي جدول يوضح التمويل المصغر لدى بنك البركة الجزائري

الجدول رقم 7: حجم التمويل المصغر لدى بنك البركة الجزائري(الوحدة: مليون دج)

السنوات / نوع التمويل	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التمويل المصغر	8.8	20	13	غير مدرج	غير مدرج	غير مدرج	غير مدرج
التمويل الإجمالي	57891	63354	80627	96453	110711	139677	156460
نسبة التمويل المصغر إلى إمالي التمويل	%0.015	0.031	0.016	غير مدرج	غير مدرج	غير مدرج	غير مدرج

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة

فيما يلي شكل يوضح حجم التمويل المصغر لبنك البركة الجزائري

الشكل رقم 11: حجم التمويل المصغر لبنك البركة الجزائري

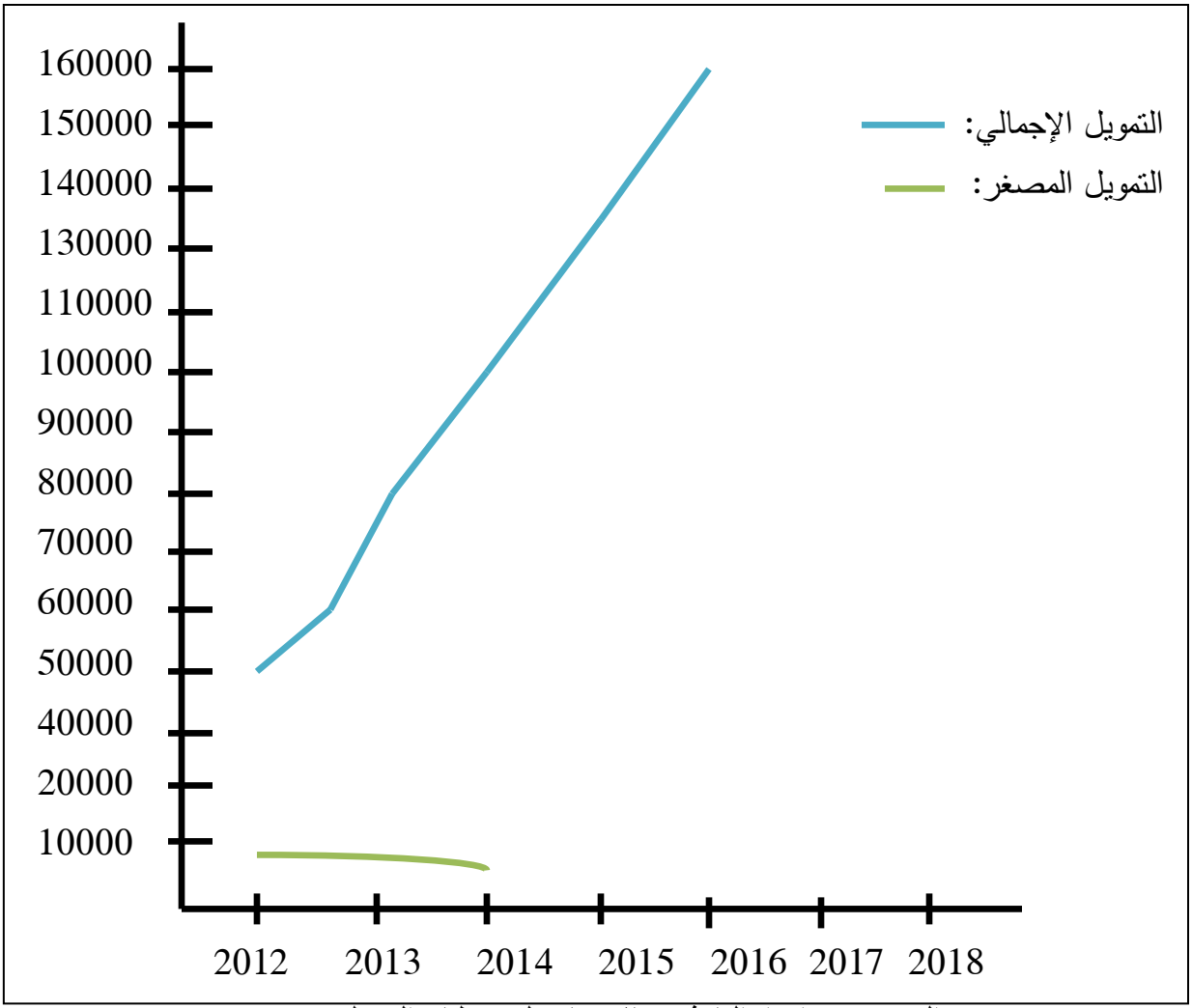

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على معطيات الجدول

من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه المتعلقان بحجم التمويل المصغر الممنوح للمشاريع المصغرة من قبل بنك البركة الجزائري، نلاحظ أنه قد بلغ سنة 2012م، ما قيمة 8.8 مليون دينار بالمقارنة مع إجمالي التمويل لنفس السنة والذي بلغ 57891 مليون دج ليرتفع بنسبة 56.% ليصل إلى ما قيمة 20 مليون دج في سنة 2013، أين سجل حجم التمويل الإجمالي قيمة 63354 مليون دج لنفس السنة، لينخفض بعدها حجم التمويل المصغر خلال سنة 2014م، بنسبة 35%. وقدرت قيمته بـ 13 مليون دج مقارنة بحجم التمويل الإجمالي الذي قدر بـ 80627 مليون دج لنفس السنة، أما في سنة 2015 و 2016 و 2017 و 2018 لم نجد حجم التمويل المصغر في تقرير بنك البركة أما حجم التمويل الإجمالي لهذه السنوات إرتفع حتى وصل إلى 156460 مليون دج سنة 2018م.

المطلب الثاني: تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية شمال شرق الجزائر

هناك عدة تجارب للتمويل المصغر في الجزائر بينها تجربة مشروع دعم التنمية الإجتماعية:

أولا: التعريف بجهاز التمويل المتناهي الصغر ضمن مشروع دعم التنمية الاج والاق بشمال شرق الجزائر

نظرا لعدم وجود أطر قانونية وتنظيمية للتمويل المصغر في الجزائر، مثل ما هو متعارف عليه في بعض الدول، وذلك أن قانون النقد والقرض لا يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح القروض وجمع المدخرات وتسيير وسائل الدفع، ورغم وجود قانون يسمح للهيئات غير الهادفة للربح بمنح القروض لأعضاء تلك الهيئات وذلك بإستخدام أموالها الخاصة، فإن مشروع دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية المحلية في المناطق الواقعة في الشمال الشرقي الجزائري تساهم في تأسيس جهاز التمويل المصغر في تلك المناطق من خلال أسلوب الشراكة المالية بين وكالة التنمية الإجتماعية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وذلك من خلال مهام وكالة التنمية المحلية بدعم تأسيس الجمعيات في البلديات، ومهام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وذلك بإبرام إتفاقيات القروض مع الأفراد طالبي القروض، وتقديم مبالغ القروض للمستهدفين.

وقد تم البدء الفعلي في تطبيق هذه المبادرة المتعلقة بجهاز التمويل المصغر وتجسيدها على أرض الواقع ابتداءا من 2006م[1].

ثانيا: المبادئ المطبقة ضمن جهاز التمويل المصغر

تم إعتماد مجموعة من المبادئ لتحقيق نجاح فكرة التمويل المصغر في المنطقة وهي[2]:

- ✓ مبدأ تقديم الخدمات إلى الأفراد الأشد فقرا؛
- ✓ مبدأ إستخدام الضمانات التمويلية؛
- ✓ مبدأ التسيير التشاركي؛
- ✓ مبدأ المنح التضامنية؛
- ✓ مبدأ تنظيم الأفراد في مجموعات؛

[1] عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة في مجال التمويل المتناهي الصغر، تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر، المرجع السابق، ص 365–366.

[2] نشرية حول ترقية النشاطات المنتجة، القرض المصغر، قصص نجاح منشورات مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر بمساعدة الاتحاد الأوروبي ، بدون ذكر سنة النشر، ص6.

✓ مبدأ الإختيار الذاتي أو التلقائي لأعضاء المجموعات التضامنية.

ثالثا: الأطراف الرئيسية الفاعلة في تنفيذ مبادرة التمويل المصغر ضمن المشروع

من خلال إستراتيجية مشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر، فإن جهاز التمويل المصغر قد تضمن تدخل ثلاثة أطراف فاعلة، والتي نعرضها كما يلي:

أ. **الجمعيات المتعددة:** تشكل عملية تحديد الجمعيات مرحلة أساسية بالنسبة لإدارة المشروع في تنفيذ مبادرة جهاز تنظيمي للتمويل المصغر، حيث أن فلسفة المشروع في مجال التمويل المصغر تقتضي أن يكون الأفراد المستهدفين منظمين بشكل جمعيات.

ب. **موظفي مكاتب المناطق ووكالات التنشيط للتنمية المحلية:** ويتكلفون ضمن جهاز التمويل المصغر بالمهام التالية:

1. إعلام الأفراد في المناطق المستهدفة بمجالات تدخل مشروع دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
2. تحديد الأفراد على مستوى المناطق المستهدفة ذوي القدرات والمؤهلات لممارسة مهام قيادية على مستوى الجمعيات المتواجدة على مستوى تلك المناطق؛
3. مساعدة الأفراد المستهدفين على تنظيم أنفسهم في شكل جمعيات ذات طابع إجتماعي لتحقيق أهداف تنموية محلية؛
4. مساعدة الجمعيات على الحصول على الإعتماد القانوني.

ج. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** ضمن إطار إتفاقية التسيير المبرمة بين مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، يلعب الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ضمن جهاز التمويل المصغر دور الشباك المكلف بعمليات منح القروض المصغرة إلى الأفراد في مجال التمويل الريفي.

رابعا: مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية شمال شرق الجزائر

إن مشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية بشمال شرق الجزائر بصفته الهيئة المانحة الأساسية للأموال، ومن خلال هياكله المحلية المتمثلة أساسا في مكاتب المناطق ومكاتب وكالات تنشيط التنمية المحلية، فإن دورها ضمن جهاز التمويل المصغر يتمثل في القيام بالمهام التالية:

- ❖ وضع الأموال اللازمة في الحسابات المفتوحة على مستوى الفروع المحلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ضمن إتفاقية التسيير الموقعة في مجال التمويل المصغر؛
- ❖ تفويض تسيير هذه الأموال للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- ❖ التوفير والتخصيص لكل جمعية يتم إعتمادها القروض اللازمة؛
- ❖ إبلاغ كل الفروع المحلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بكل المعلومات المتعلقة بالجمعيات المعتمدة وكذلك مبالغ القروض المخصصة لها؛
- ❖ المصادقة على قرارات الموافقة على طلبات القروض المقدمة من قبل الأفراد أعضاء الجمعيات المعتمدة؛

- ضمان المتابعة لإستخدام القروض الممنوحة، وذلك بالتنسيق مع ممثلي الجمعيات المستخدمة؛
- برمجة الدورات التكوينية المخصصة لفائدة رؤساء الجمعيات المعتمدة؛
- القيام بالدورات التكوينية الملائمة لفائدة المستفيدين من القروض، في المجالات المتعلقة بخلق المشروعات الصغيرة وأساليب تسييرها؛

خامسا: منهجية تقديم القروض المصغرة ضمن جهاز التمويل المصغر

إنتهجت الإدارة المشرفة على جهاز التمويل المصغر على مستوى مشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، منهجية تمويلية تهدف إلى تقديم القروض المصغرة للأفراد ذوي الدخل الضعيف المنخرطين في الجمعيات وذلك ضمن المعايير والشروط التالية:

- متوسط القروض المصغرة الممنوحة لا يتجاوز مبلغ 250.000 دج؛
- منح مهلة إعفاء من شهر إلى 6 أشهر تسبق عملية البدء في تسديد أقساط القروض؛
- المهلة العامة المحددة لتسديد القروض الممنوحة بما فيها مهلة الإعفاء لا تتجاوز ال24 شهرا؛
- أقساط التسديد متعددة، منها أقساط التسديد الشهرية أو الثلاثية أو أقساط التسديد السداسية؛
- تمنح القروض للعديد من المجالات والنشاطات، لا سيما القطاعات التالية: الفلاحة، الزراعات الغذائية، المهن الصغيرة والحرف، التجارة الصغيرة والخدمات[1].

[1] عمران عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 367–370

سادسا: تطور عدد القروض المصغرة الممنوحة والمسددة

فيما يلي جدول يوضح توزيع قيمة القروض الممنوحة والمسددة حسب الولايات إلى غاية 2011/12/21.

الجدول رقم 8: توزيع قيمة القروض الممنوحة والمسددة حسب الولايات إلى غاية 2011/12/21(دج)

الولاية	قيمة القروض الممنوحة	قيمة القروض المسددة	نسبة السداد
سوق اهراس	18552373.05 دج	9584483.08 دج	%54.17
جيجل	19991176.18 دج	9853070.44 دج	%54.10
خنشلة	17035228.00 دج	12015706.31 دج	%69.25
ميلة	29596950.00 دج	20060610.65 دج	%71.54
بسكرة	22290000.00 دج	1694473.62 دج	%54.75
باتنة	28892440.00 دج	14623222.97 دج	%51.22
المجموع	136358167.45 دج	77831567.08 دج	%59.32

المصدر: عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشمال شرق الجزائر.

تبين الأرقام السابقة أن قيمة القروض المسددة من طرف المستفيدين بلغت حوالي 777831567 دج، وهو ما يجعل من نسبة السداد العامة المسجلة على مستوى جهات التمويل المصغر تكون في حدود 59.32% مع نهاية 2011، بحيث تراجعت نسبة السداد المسجلة خلال نهاية 2009 في حدود 65%.

الشكل 12: تطور عدد القروض المصغرة الممنوحة من خلال الفترة 2006ـ2009 (دج)

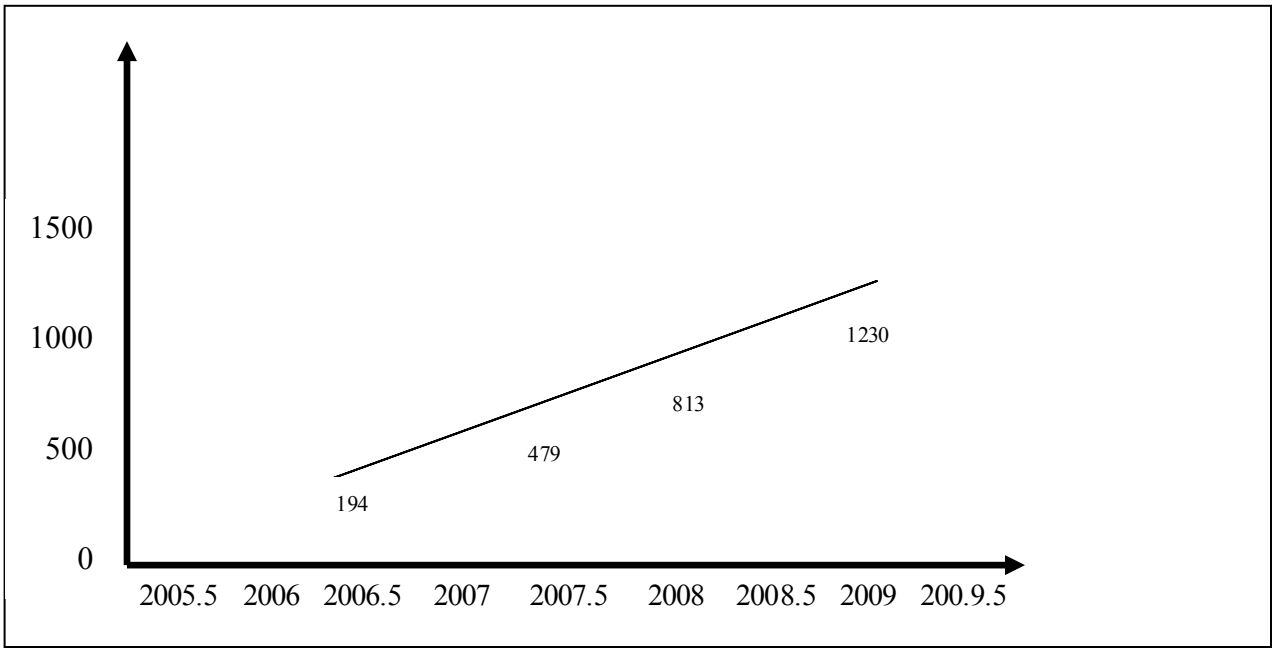

المصدر: عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر

القروض المصغرة الممنوحة كانت سنة 2006 174 وتزايدت حتى وصلت إلى 1230 سنة 2009م.

فيما يلي شكل يوضح تطور معدلات السداد لجهاز التمويل المصغر خلال الفترة 2006 ـ 2009.

الشكل 13: تطور معدلات السداد لجهاز التمويل المصغر خلال الفترة 2006 ـ 2009 (دج)

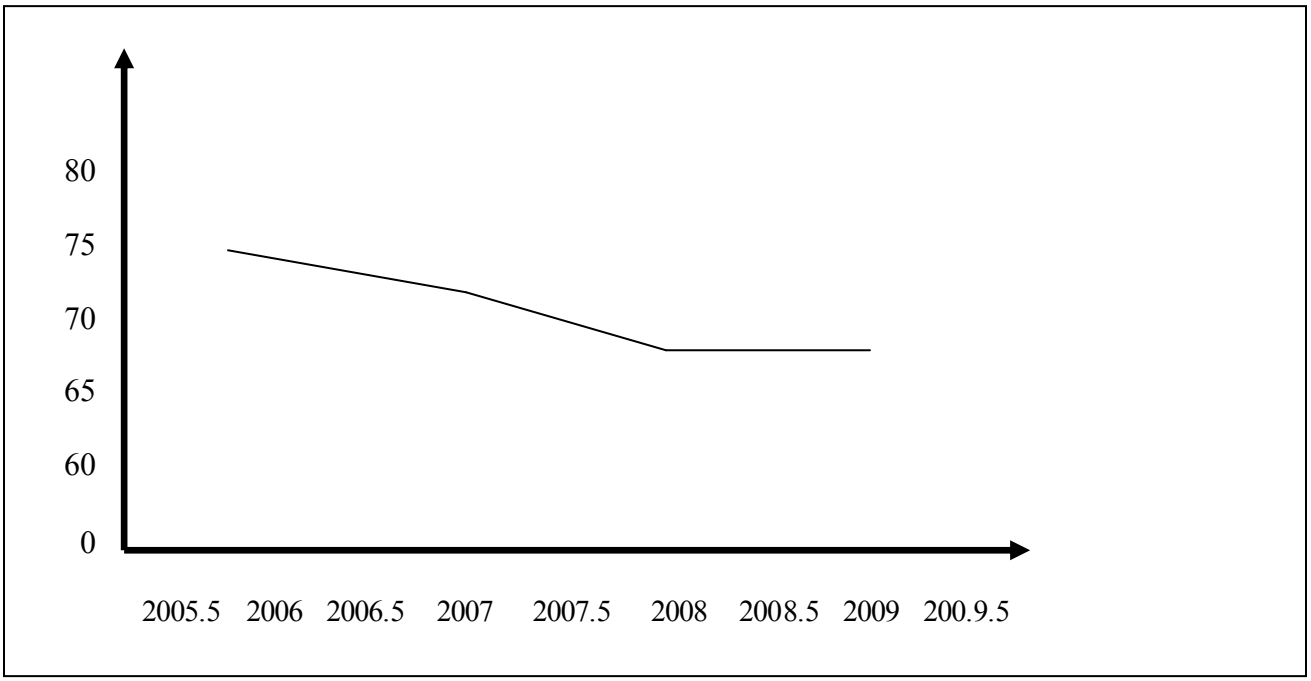

المصدر: عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر.

نسبة السداد المسجلة كانت 75 سنة 2006 ثم بدأت في الانخفاض حتى وصلت 65 سنة 2009م.

المطلب الثالث: تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

من بين تجارب التمويل المصغر في الجزائر تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

أولا: التعريف بتجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

هي شبكة مالية تعاونية نتجت بإتحاد 3 بنوك للإئتمان التعاوني سنة 1972م، وهي شركة مساهمة وتعمل منذ جانفي 2006م، وتدير 11 صندوقا حكوميا لحساب وزارة الزراعة، لذا تعد الآن أكبر مؤسسة للتأمين الزراعي حيث يقدم خدمات مصرفية لقاعدة شعبية من العملاء، ولا سيما في المناطق الريفية، ويضم الصندوق الوطني 62 بنكا تعاونيا للإئتمان الزراعي على مستوى الولايات وبنكا تعاونيا للإئتمان الزراعي على المستوى الوطني (الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)، لقد تم الترخيص لهذه الشبكة سنة 1995م، للقيام بالأعمال المصرفية، وفي أوائل 2006م أنشأت بنكا كشركة مساهمة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي 142 فرعا في المناطق الريفية ويضم 147 ألف عضو، ولدى بنك الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أكثر من 230 ألف عميل، يعمل معظمهم في قطاعات الزراعة والغابات والصيد والمزارع السمكية.

وفي إطار علاقة شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تم تدشين مشروع ضخم لتوسيع شبكة الفروع بإفتتاح 40 بنكا إئتمانيا تعاونيا محليا في مناطق شديدة الفقر (4 ولايات)، وقدم الصندوق الوطني

للتعاون الفلاحي المساندة الفنية لبدء هذه البنوك المحلية في الشبكة القائمة، الأمر الذي سيتيح للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إقامة شبكة حقيقية لتقديم الخدمات المالية التعاونية للفقراء في المناطق الريفية، حيث يتردد المستثمرون من القطاع الخاص في القيام بأية أنشطة أعمال، ضمن إستراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية شمال ولاية المسيلة والممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. تم إبرام إتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تتعلق بتأسيس سبعة صناديق تعاونية حوارية على مستوى البلديات التي يمسها المشروع، وذلك من أجل تسهيل حصول تلك البلديات على التمويل الكافي والملائم لبدء مشروعات إستثمارية فلاحية وغير فلاحية مدرة للدخل[1].

ثانيا: وظائف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

من وظائف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ما يلي[2]:

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تخص بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الإجتماعي والتأمين على الأملاك؛
- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المالية اللاحقة للمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث؛
- تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، وهما صندوقان: صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الإستثمارات الفلاحية.

1. صندوق الضمان الفلاحي: تأسس سنة 1987 هو مكلف بضمان وكالة قروض الإستثمار والإستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمنخرطين في الصندوق، ويمثل إمتيازا للفلاحة كي تحضى بإستمرار منح القروض لها في حالة عجز الفلاح عن تسديد ديونه وجدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الإستحقاق؛

2. صندوق الضمان ضمن الكوارث الفلاحية: تأسس سنة 1982 ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين ونصف، وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20 ـ 158 المؤرخ في 1990/05/16م، المتضمن تحديد كيفيات تنظيمية وعملية يتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير القابلة للتأمين بنسبة 46%، من قيمة الخسائر، ويهدف الصندوق للتعويض عن الأضرار المادية التي تمس المستثمرات من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها، كما يهدف إلى تشجيع تطوير التأمين ضد الأخطار الفلاحية.

ثالثا: أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية

لمعرفة أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي، لابد من معرفة مساهمة هذا الصندوق في تغطية الخسائر الفلاحية، وذلك أولا من خلال تتبع مساهمة الصندوق في تكوين محفظة

[1] إيمان بوزيد، التمويل الأصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر، دراسة حالة الجزائر 2005م ــ 2012م، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2012/2013، ص 100–101.

[2] قريشي العيد، مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي الجزائر، العدد 10، الجزء01، سنة 2017م، ص 281.

التأمينات الفلاحية في القطاع ومن ثم متابعة حصة الصندوق من إجمالي المحفظة الوطنية للتأمينات[1]، وهو ما يوضحه الجدول التالي الذي يبين تطور رقم أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

الجدول رقم9: تطور رقم أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للفترة (2013-2018م) (دج)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رقم أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	9592713	11267570	12451904	12649172	13011936	14025202	15000000
التطور	غير مدرج	%17	11	2	3	8	غير مدرج

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير والصفحة الرئيسية لصندوق التعاون الفلاحي

رقم أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تزايد كان سنة 2013م 9592713دج ، وأصبح سنة 2014 11267570دج إلى أن وصل سنة 2019 إلى 15000000دج

يحتفظ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في مجال التأمينات ضد الأخطار الفلاحية لقطاع التأمينات ضد الأضرار بالحصة الكبرى 80%.

وفي ما يتعلق بالتعويض عن الحوادث، قام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالتكفل بأكثر من 8.4 مليار دينار جزائري خلال السنة المالية 2018م، وأكثر من 22 مليار دينار جزائري خلال ثلاث سنوات، مما سمح بتحسين مصداقية وإعادة إرساء الثقة مع زبائنه.

بفضل أصوله المالية الثابتة التي عزز تطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة صلابته المالية، حيث يغطي الصندوق الوطني إلتزامه بنسبة 147%، مما سمح له برفع رأس ماله الإجتماعي خلال هذه السنة[2].

المبحث الثالث: فرص وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره

يعتبر التمويل المصغر في الجزائر حديث النشأة، ونظرا للأزمة الإقتصادية التي يعرفها الإقتصاد الجزائري منذ إنخفاض أسعار البترول سنة 2015م، وإنخفاض القدرة الشرائية للمواطن، لهذا وجب تحسين منظومة التمويل المصغر في الجزائر من خلال وضع نماذج مؤسسية لتطويره، وقبل أن نتطرق للإستراتيجية نقوم بتحديد أهم الفرص التي يجب على مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر إستغلالها، وسنحددهما في المطالب التالية:

- ✓ الفرص المتاحة للتمويل المصغر في الجزائر؛
- ✓ صعوبات وتحديات التمويل المصغر في الجزائر؛
- ✓ النماذج المؤسسية لتطوير التمويل المصغر في الجزائر.

[1] المرجع السابق، ص281.

[2] الموقع الالكتروني: https//cnma.dz ، تاريخ التحميل: 10 جويلية 2020.

المطلب الأول: الفرص المتاحة للتمويل المصغر بالجزائر

يوجد للتمويل المصغر بالجزائر فرص وعوامل داعمة لإنتشاره وتوسعه فيعتبر سوقا جديدا بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر التي تنشط في جميع أنحاء العالم.

1. الفرص المتاحة ضمن الإطار التنظيمي للتمويل المصغر

سن المشرع الجزائري مجموعة من القوانين لتنظيم الاطار العام لنشاط مؤسسات التمويل المصغر وسنتطرق إليها في النقاط التالية:

أ. وجود تعريف واضح للقروض المصغرة؛

ب. أولت الحكومة الجزائرية إهتماما بقطاع التمويل المصغر لأنه وسيلة فعالة لترقية وتطوير المنتج الوطني منذ 15 سنة؛

ج. توفير خدمة المرافقة والإستشارة الفنية للمستفيدين من القرض المصغر؛

د. تعتبر القروض المصغرة غير مكلفة بالنسبة للمستفيدين فهي تقدم بأسعار فائدة مدعمة بنسبة 100%؛

ر. تمثل تجربة التمويل المصغر في الجزائر نموذج فريد من نوعه، ونظرا للتأطير والعدد المحدود من مؤسسات التمويل المصغر تم الحد من مخاطر الإحتيال وإستغلال أصحاب الحرف والنساء الماكثات في البيت؛

هـ. تتهيأ البنوك الجزائرية العمومية لفتح نوافذ تقدم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هذا ما يدل على توجه النظام المالي نحو الصيرفة الاسلامية؛

و. يعتبر التمويل المصغر وسيلة فعالة لمحاربة الفقر وإنشاء مناصب شغل مما نتج عنه تحسين مستوى معيشة الفرد وإنخفاض البطالة والفقر[1]؛

ي. أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر شبكة وطنية للشباب المستفيد من القرض المصغر، وتهدف هذه الشبكة "للترويج أكبر للمنتجات والخدمات التي يقدمها الشباب المستفيد من القروض المصغرة وحتى يكونوا أكثر "قوة وفعالية" في مجال تنويع الإقتصاد الوطني، وتعمل على تعزيز التنسيق في ما بين الشباب المقاولين لتبادل المعلومات والتجارب خاصة في مجال التسويق[2].

2. الفرص المتاحة في مؤسسات التمويل المصغر القائمة

أ. تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة قائمة بذاتها، فهي تنشط في مجال التمويل المصغر منذ 15 سنة، مما أكسبها مهارة ومعرفة ودراية جيدة بطبيعة سوق التمويل المصغر بالجزائر، مما يسمح لها أن تصبح المؤسسة القائمة على تنظيم ومراقبة سوق التمويل المصغر بالجزائر؛

ب. تملك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موارد بشرية ولها معرفة ودراية جيدة بمجالات المستفيدين التي إكتسبوها نتيجة الإحتكاك مع المستفيدين؛

---

[1] بوسمهين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد1، سنة2010، ص213.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، إطلاق شبكة وطنية للمستفيدين من القروض المصغرة، تاريخ الاطلاع 12 ماي 2020، www.konkakj.com .

ج. تغطي الوكالة الوطنية كامل التراب الوطني فهي تمتلك ممثل لها في كل دائرة من الدوائر.

3. الفرص المتاحة في سوق التمويل المصغر

تحدد الفرص التي يوفرها السوق من خلال تحديد المتعاملين الإقتصاديين والممولين والمستفيدين، وسنقوم بتحديد أهم نقاط القوة والفرص التي يوفرها سوق التمويل المصغر في النقاط التالية[1]:

أ. يعتبر صندوق ضمان القروض المصغرة محفزا أساسيا للبنوك المشاركة في منح القروض المصغرة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

ب. تنشط حاليا في سوق التمويل المصغر مؤسستين هما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة، وهي لا تغطي كامل إحتياجات الفئات الفقيرة والمشاريع العائلية والفردية، ويعتبر سوق التمويل المصغر في الجزائر سوق غير مشبعة.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات التمويل المصغر

لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر، لعزوف البنوك الجزائرية الخاصة عن تقديم منتجات هذا النوع من التمويل ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والعوائق والتي تتمثل في[2]:

1. عدم وجود نظام رقابي موحد

لا يوجد في الجزائر إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تخضع البنوك العمومية المتعاونة معها لسلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أن صندوق الزكاة يعمل تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، في حين يخضع وكيله التقني بنك البركة الجزائري لسلطة بنك الجزائر كذلك، وهذا الأمر من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر.

2. سوء تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004م، نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ورغم إنشاء التنسيقات التابعة للوكالة إلا أنها أظهرت محدودية دورها بعد سنوات قليلة على إنشائها، حيث برزت العديد من الإختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي تشرف عليها الوكالة، كتمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وغموض النصوص التشريعية وكثرة التعديلات عليها، ناهيك عن ضعف التأهيل للعاملين في هذه الوكالة.

3. عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في التمويل المصغر

لا يوجد في الجزائر مؤسسات مالية مختصة في تقديم منتجات التمويل المصغر على أساس تجاري، حيث أن معظم الخدمات المالية المصغرة المتاحة حاليا في الجزائر تهيمن عليها الوكالة الوطنية

[1] محنان صبرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، دراسة مقارنة بين التجربة الاندونيسية والجزائرية، المرجع السابق، ص 214–215.

[2] سليمان ناصر وعواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، 27 – 29 جوان 2013، ص12–13.

لتسيير القرض المصغر، والمرتبطة في عملها أساسا بالبنوك العمومية التي لا تولي الإهتمام الكافي لهذا التمويل.

4. صعوبة تقديم التمويل المصغر من خلال المنظمات غير الحكومية

يستبعد الأمر رقم 03 ـ 11 من تصنيف مؤسسات الإئتمان "الهيئات غير الهادفة إلى تحقيق الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد إجتماعية"، ورغم أن هذا الحكم يسمح للمنظمات الجزائرية غير الحكومية بالعمل دون الخضوع للرقابة المصرفية، إلا أن أنشطة التمويل المصغر لا يمكن وصفها كغرض إجتماعي، ويعني إشتراط أن تأتي أموال القروض من الأموال الخاصة لهذه المنظمات في أنه ليس بمقدرتها الإقتراض، وأخيرا تشير التفضيلية في العبارة السابقة إلى القروض المنخفضة الفائدة وهذان الأمران من شأنهما أن يعملا على تقييد أنشطة هذه المنظمات والحد من إستخداماتها وإمكانيات نموها مستقبلا[1].

5. التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر

يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:[2]

ـ إرتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الإهتمام الكافي بالتمويل المصغر، لتركيز خبرائها في الأنشطة الأخرى، كما عانت من عدم مرونة الإجراءات البنكية ونقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع؛

ـ غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛

ـ عدم وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى المصادر التمويلية المستدامة؛

ـ عدم إندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي؛

ـ عدم ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خاصة فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛

ـ عدم إستخدام التكنولوجيا البنكية في مجال تقديم خدمات التمويل المصغر؛

ـ خروج مؤسسات التمويل المصغر من مهمتها الإجتماعية[3].

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر، الفرص والتحديات، جوان 2006، ص 07، الموقع الالكتروني: www.kantakjij.com ، تاريخ الاطلاع: 10 جوان 2020.

[2] مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15 ـ 16 نوفمبر 2011، ص15.

[3] بلخيري بوجمعة، القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق المحلية، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة أدرار، المرجع السابق، ص16.

الشكل رقم 14 تحديات ومعوقات التمويل المصغر في الجزائر

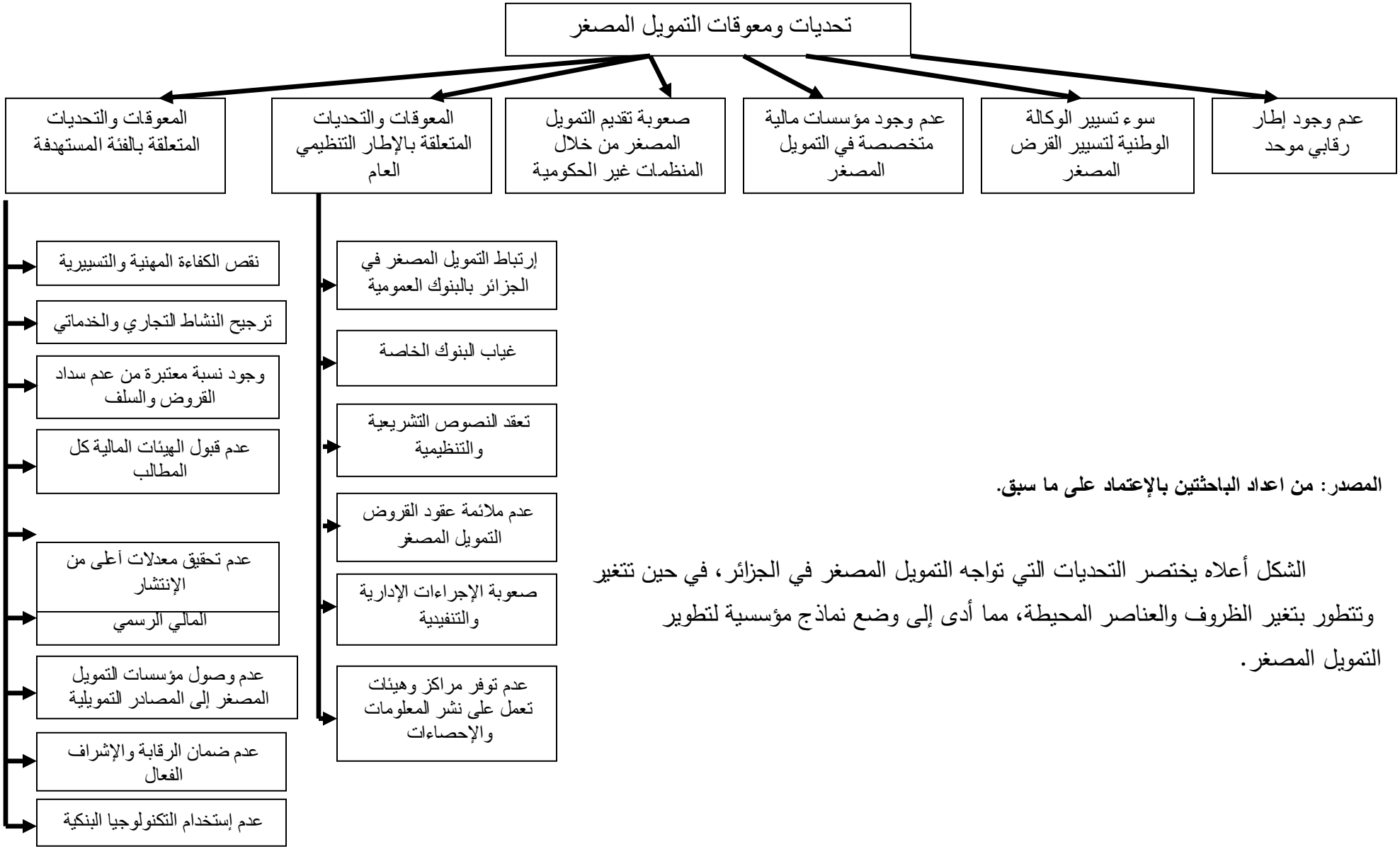

المصدر: من اعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يختصر التحديات التي تواجه التمويل المصغر في الجزائر، في حين تتغير وتتطور بتغير الظروف والعناصر المحيطة، مما أدى إلى وضع نماذج مؤسسية لتطوير التمويل المصغر.

المطلب الثالث: النماذج المؤسسية لتطوير التمويل المصغر في الجزائر

إستنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية إحتياجاتها المالية، وطلبات الشباب لمشاريع التمويل المصغر كما يظهر جليا أن هناك طلبا كبيرا محتملا على خدمات التمويل المصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في أساليب تغطيته بالشكل المقبول والملائم[1]، وتم إقتراح خمسة أساليب لتطوير التمويل المصغر في الجزائر سنذكرها كما يلي[2]:

- إقامة مؤسسات تمويل متخصصة بالتمويل المصغر، يتركز نشاطها الإقراضي على تمويل أنشطة الأعمال الحرة والأعمال الحرفية ومقدمي الخدمات، وكذلك القروض الإستهلاكية؛
- إقامة شراكة بين هيئة البريد الجزائرية وأحد المؤسسات المالية، وذلك بدل إقامة المؤسسة المالية لفروع جديدة خاصة بها، وقد تسمح هذه الشراكة لمؤسسة التمويل المتخصصة في التمويل المصغر بتفويض صلاحيتها إلى هيئة البريد في القيام بأعمالها الإقراضية مباشرة من فروعها بدلا عن المؤسسة المتخصصة في التمويل المصغر؛
- إقامة بنك تجزئة للعملاء المنخفضي الدخل، يعمل على توفير جميع أنواع الأدوات المالية للتمويل المصغر؛
- إقامة الشبكات المالية التعاونية التي تتماشى مع خصوصيات الواقع الإجتماعي والإقتصادي للجزائر، بحيث تعمل على تلبية إحتياجات السكان في المناطق الريفية، ويمكن في هذا الإطار الإستفادة من تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- إقامة فروع مستقلة ومتخصصة في التمويل المصغر على مستوى البنوك التجارية[3].

[1] موسى بن منصور وتوفيق ابراهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، جامعة صفاقص بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية، جدة، تونس، يوم 2013، ص03.

[2] المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر، الفرص والتحديات، المرجع السابق، ص 23 –24.

[3] آيت عكاش سمير وناصر المدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، المركز الجامعي خميس مليانة، ص17، على الموقع الالكتروني: www.kantakji.com، تاريخ الإطلاع: 11 ماي 2020م..

وفيما يلي شكل يختصر النماذج المؤسسية لتطوير التمويل المصغر في الجزائر

الشكل رقم 15: النماذج المؤسسية لتطوير التمويل المصغر في الجزائر.

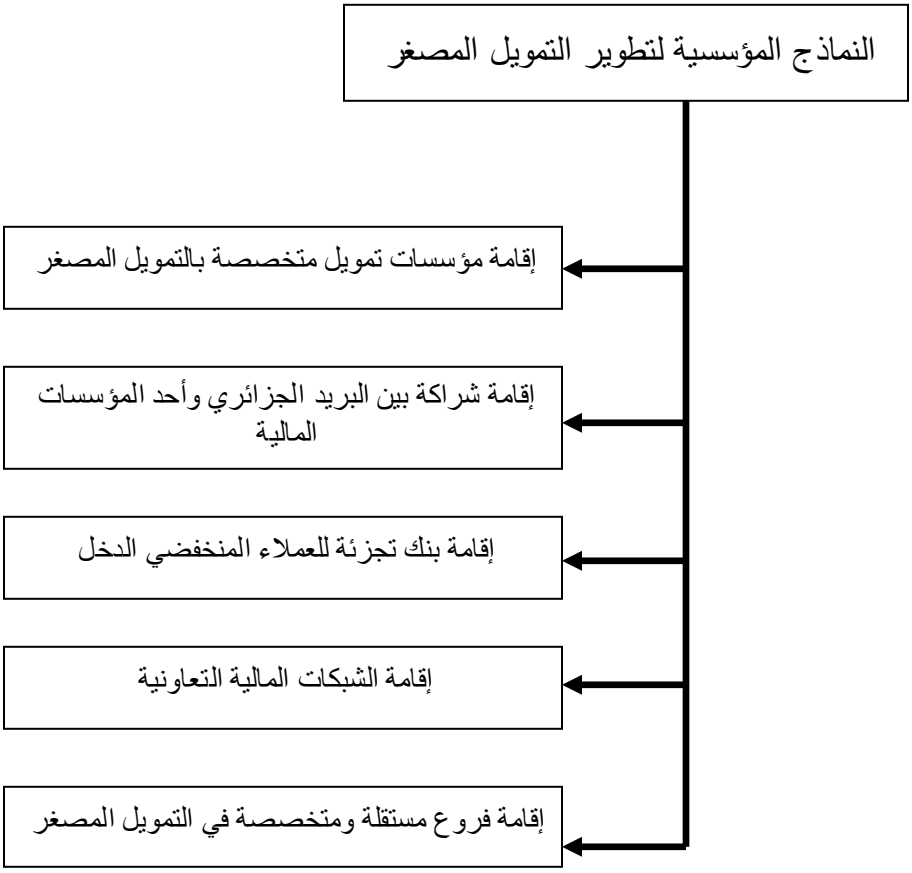

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يختصر النماذج المؤسسية لتطوير التمويل المصرفي في الجزائر.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم التمويل المصغر في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى نشأته ومفهومه ووكالاته وإطاره القانوني، حيث دعم بثلاث برامج هامة، ثم تطرقنا إلى تجاربه، ومن بين تجاربه تجربة بنك البركة الجزائري.

وإستخلصنا أن رغم حداثة التمويل المصغر في الجزائر، وعدم تحقيقها النجاح المطلوب، نظرا لإصطدامها في الواقع العملي بمجموعة من التحديات والمعوقات السالف ذكرها، إلا أن التمويل المصغر قدم حلولا فعالة وواقعية لمكافحة البطالة والفقر في الجزائر.

وعليه فإنه يتعين علينا إيجاد حلول للتحديات والمعوقات، كتوفير الدعم والمساندة التي تغطي التحفيز والتشجيع، والإستفادة من التجارب العالمية السابقة في مجال التمويل المصغر.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مقدمة الفصل الثالث

يعتبر الإهتمام بقضايا التمويل والتشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الأمر الذي إستلزم عليها توفير جميع الشروط اللازمة، ووضع هياكل وآليات خاصة، وإنتهاج سياسات إقتصادية لضمان تحقيق الأهداف.

وفي هذا المسعى، إعتمدت الدولة الجزائرية جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل، يتمثل في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف إمتصاص البطالة لدى شرائح واسعة من الشباب وإدماج نشاطاتهم في ميكانيزمات السوق.

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد مهامها وإحصاءاتها وآليات تطويرها في المباحث التالية:

- نظرة عامة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛
- صيغ التمويل والإعانات والإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة؛
- إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وآليات تطويرها.

المبحث الأول: نظرة عامة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إستحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996م، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، أسندت رسميا لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق للمطالب التالية:

- ✓ التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛
- ✓ أهداف ومهام الوكالة؛
- ✓ التنظيم داخل الوكالة.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي مؤسسة عمومية أنشئت سنة 1996[1]، وتقوم الوكالة بتنفيذ جهاز ذو مقاربة إقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية، وإمتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية، وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني ولها شروط ومراحل مرافقة كما يلي:[2]

❖ **شروط التأهيل:**

- أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة؛
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع؛
- أن يكون بدون عمل؛
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية، بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع.

❖ **مراحل المرافقة:**

- فكرة المشروع؛
- إستقبال وتوجيه؛
- إعداد المشروع؛
- المصادقة على المشروع من قبل لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل المشاريع؛
- موافقة البنك؛
- تكوين صاحب المشروع؛

[1] رزوقي يوسف وبن يبا محمد، آليات تقييم المشاريع الإستشارية (حالة مشروع مقدم للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 25720090، جامعة أدرار، مجلد03، العدد02، السنة2019، ص17، البريد الإلكتروني: med.benyaba@univ-adrar.dz.

[2] مطبوعة تعريفية بالمؤسسة وثائق المؤسسة.

ـ تمويل المشروع؛

ـ الإنطلاق في النشاط؛

ـ متابعة النشاط.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مهام وأهداف تسعى إلى تحقيقها نبينها في هذا المطلب.

أولا: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ما يلي[1]:

1. تنظيم وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة، والتأكد من أن لكل طلب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي؛
2. تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها؛
3. جمع عروض وطلبات العمل، والربط فيما بينها؛
4. متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر؛
5. ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الإتفاقيات، ولا سيما الإتفاقيات الدولية في مجال التشغيل؛
6. إستشارة وترشيد الشباب المستثمر في المسار المالي، وتعبئة القروض؛
7. تقوم الوكالة بمد العون والمساعدة المستمرة، لحسن تطبيق مشاريعهم وحسن إستمراريتها؛
8. لتفادي وقوع الوكالة في مشاكل التمويل في إطار التركيب المالي للمشاريع، أقامت الوكالة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية لحصولها على الدعم الكامل من طرفها؛
9. سعت الوكالة لدعم تشغيل الشباب لتطبيق جميع التدابير التي تفتح المجال برصد الموارد الخارجية المتخصصة لتمويل خلق نشاطات لصالح الشباب وحسن إستخدامها في الآجال المحددة، وفق التشريع والتنظيم المعمول به؛
10. تقوم بإبلاغ فئة الشباب أصحاب المشاريع بالإمتيازات والإعانات التي يقدمها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، وتسعى لتشجيع كل التدابير والأعمال الأخرى وجميع الإجراءات التي ترمي إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسعها؛
11. وفي إطار تكوين الشباب ذوي المشاريع، قامت الوكالة بإبرام وعقد إتفاقيات مع هيئات مختلفة، مقاولات، وحتى المؤسسات الإدارية العمومية التي تسعى لإنجاز برامج التكوين للشباب بهدف تكوينهم وتنظيم دورات لتعليم الشباب ولتجديد معارفهم، وتهيئتهم وحسن إرشادهم لنجاح مشاريعهم الإستثمارية. [2]

[1] مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الإلكتروني: http://ansej.dz، تاريخ الإطلاع 26 جويلية 2020.

[2] حاج سعيد أمال وحمدان ليدية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب آلية لمكافحة البطالة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو 1996–2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة المولود معمري، تيزي وزو، السنة الجامعية: 2016/2017، ص 58--59.

وفيما يلي شكل يختصر مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الشكل رقم 16: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق

الشكل أعلاه يختصر مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

من الأهداف الأساسية لهذه الوكالة:[1]

1. تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
2. تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛
3. تلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:
   - ✓ حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة؛
   - ✓ أسلوب المراقبة الفردية الذي إتبعته مع كل شاب مبادر؛
   - ✓ تبذل الوكالة كل إمكانياتها لمعرفة كل منطقة والفرص التي توفرها في مجال الإستثمار؛
   - ✓ تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود من تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير؛
4. مرافقة الشباب في إنجاز مشاريعهم الإستثمارية؛[2]
5. وضع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتنظيمي لفائدة الشباب أصحاب المشاريع؛
6. تكوين الشباب ودعم معارفهم في تقنيات إنجاز وتسيير المشاريع؛
7. متابعة الإستثمارات المنجزة من قبل الشباب.

وفيما يلي شكل يختصر أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الشكل رقم 17: أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

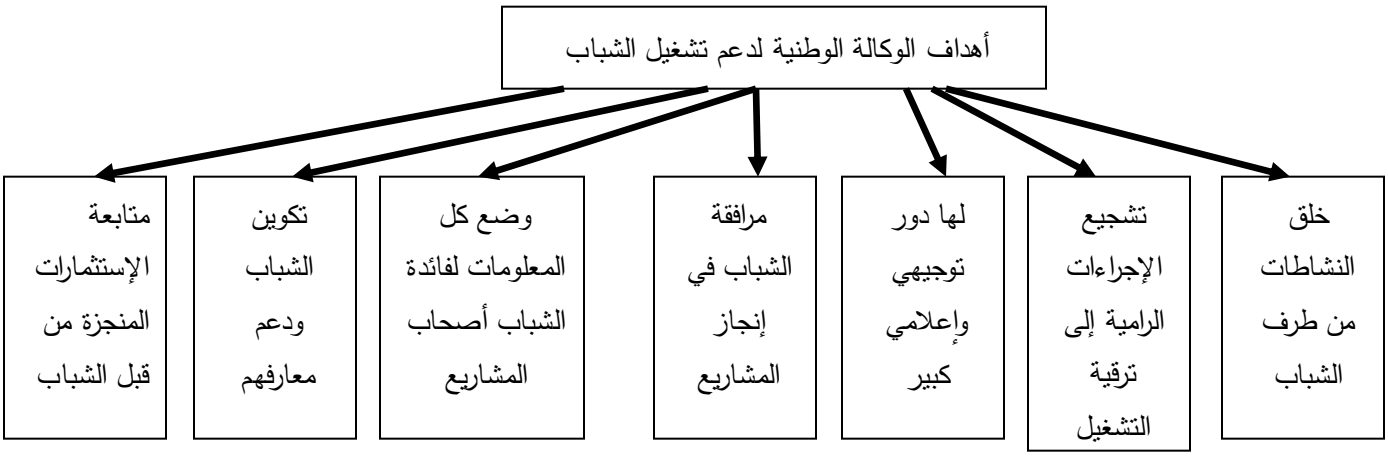

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ماسبق.

الشكل أعلاه يختصر أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[1] الطاهر شليحي وبن موفق زروق، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشاريع ومكافحة البطالة حالة ولاية الجلفة (1998--2017)، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد03، العدد05، 2018، ص04.

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سطيف، الموقع الالكتروني: http://www.univ-stif.dz ، تاريخ الإطلاع: 24 جويلية 2020.

المطلب الثالث: هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتنظيم داخل الوكالة

للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هياكل وتنظيم داخلي يتمثلان في ما يلي:

أولا: هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تتمثل هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ما يلي:[1]

1. المديرية العامة

يتمثل دور المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، في تطبيق العلاقات والإستشارات القانونية والمراقبة التقنية، وجمع المعلومات حول سوق الشغل، من خلال هياكلها الخارجية أين يتم معالجتها.

2. الوكالات الجهوية للتشغيل

يمتد إختصاصها الإقليمي إلى عدة ولايات، وتعد جسر إمتداد بين المديرية العامة والهياكل الخارجية (وكالات ولائية، وكالات محلية)، ويهدف إلى:

- ضمان التسيير اللامركزي للمناصب والموارد الموضوعة حسب سياسة تقاسم المسؤولية بين المديرية العامة والهياكل الخارجية؛
- توفير الدعم التقني والتسيير للوكالات الولائية والمحلية، للتعامل مع المشاكل التي يواجهونها يوميا لضمان السير الحسن للنشاطات.

3. الوكالات الولائية للتشغيل

تعتبر الخلية الأساسية في تنظيم الوكالة الوطنية للتشغيل، حيث تقوم باستقبال المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو المستخدمين، وتتمثل أهم مهمة لها في البحث عن عمل لكل شخص يطلب ذلك حسب مؤهلاته المطلوبة.

وفيما يلي شكل يوضح هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الشكل 18: هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

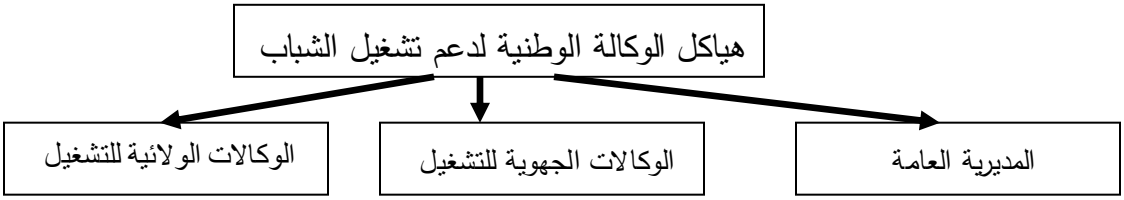

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يختصر هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كما أن للوكالة تنظيم داخلي.

[1] هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، وكالة الأنباء الجزائرية: http:// ansej.dz، تاريخ الاطلاع: 26 جويلية 2020.

ثانيا: التنظيم داخل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تنظيم داخلي يتمثل في:[1]

1. **المدير؛**
2. **الأمانة:** ترتب كل ما يتعلق بمهام المدير ؛
3. **الإستقبال والتوجيه:** يتولى المكلف إستقبال وتوجيه الوافدين للوكالة إلى المصالح المقصودة؛
4. **خلية الإتصال والإصغاء:** مصلحة تعنى بجميع العلاقات الداخلية والخارجية للوكالة؛

❖ العلاقات الداخلية: تعنى بتنظيم السير الحسن للعلاقات الداخلية بين الموظفين؛

❖ العلاقات الخارجية: تهتم بإيصال كافة المعلومات والخدمات التي تقدمها الوكالة للشباب المستثمر والشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين.

5. **الأرشيف:** أرشفة جميع الوثائق الخاصة بنشاط الوكالة؛
6. **مصلحة المحاسبة والمالية:** تمويل وتقييد جميع النشاطات التي لها علاقة بالجانب المالي للوكالة؛
7. **مصلحة المتابعة والمنازعات:** متابعة إنجاز المؤسسات المصغرة من خلال زيارات ميدانية خلال مرحلة الإستغلال، بالإضافة إلى المتابعة القضائية للذين أخلوا بدفتر الشروط؛
8. **مصلحة الإدارة والوسائل:** السهر على توفير جميع متطلبات الوكالة من عتاد وكل ما من شأنه الإسهام في ضمان السير الحسن لعمل الموظفين، بالإضافة إلى الشؤون المتعلقة بالمستخدمين؛
9. **مصلحة المرافقة:** إستقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دراسة الفكرة وتوجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة، ودراسة المشاريع وعرضها على لجنة التمويل قصد المصادقة عليها، بالإضافة إلى مرافقة الشباب خلال جميع مراحل سير الملف إلى غاية تجسيد الفكرة على أرض الواقع، مع العلم أن صاحب المشروع يخضع إلى تكوين مدته ثلاث أيام قصد ضمان السير الحسن للمشروع مستقبلا.

[1] بلخيري بوجمعة، القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق المحلية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكالة أدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر، السنة الجامعية: 2018/2017، ص25.

فيما يلي شكل يختصر الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الشكل رقم 19: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

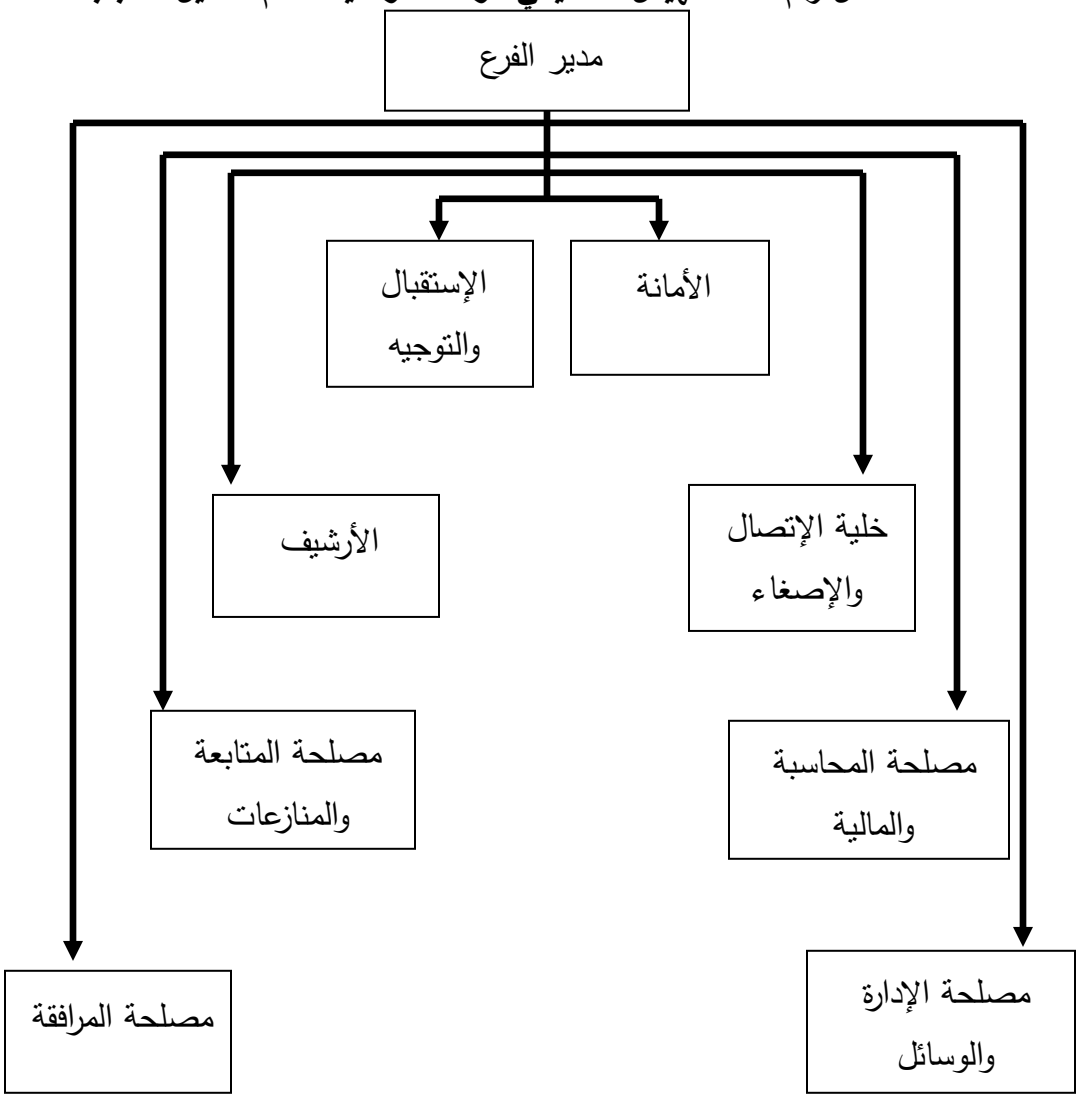

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

www.ansej-org.dz

المبحث الثاني: صيغ التمويل والإعانات المالية والإمتيازات الممنوحة في إطار جهاز الوكالة

هناك ثلاث صيغ للتمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويستفيد الشباب المستثمر من إعانات مالية وإمتيازات جبائية أثناء مرحلة الإنجاز، وتكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة إستغلال مشروعه.

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى المطالب التالية:

- ❖ صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ❖ الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة؛
- ❖ مسار إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

المطلب الأول: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

للجهاز ثلاث صيغ للتمويل هي:[1]

- ✓ صيغة التمويل الثلاثي؛
- ✓ صيغة التمويل الثنائي؛
- ✓ صيغة التمويل الذاتي.

أولا: إنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الثلاثي

لإنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الثلاثي يجب:

1. التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من[2]:

أ. المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛

ب. قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

ج. قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة 100%، لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها لشباب ذوي المشاريع.

[1] صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ- الموقع الالكتروني: www.ansej.dz ، تاريخ الاطلاع: 26 جويلية 2020.

[2] فريدة سي ناصر، واقع الاتصال في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، دراسة استطلاعية لعينة من طالب القروض، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اتصال وعلاقات عامة، جامعة آكلي محند أو الحاج، البويرة، السنة الجامعية، 2019/2018، ص59.

2. الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

للتمويل الثلاثي هيكل مالي هو:

الجدول رقم 10: المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثلاثي (دج)

قيمة الإستثمار	القروض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000	%29	%01	%70

المصدر: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الموقع الإلكتروني: www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع: 26 جويلية 2020.

الجدول رقم 11: المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثلاثي (دج)

قيمة الإستثمار	القروض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 إلى 10.000.000	%28	%02	%70

المصدر: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الموقع الإلكتروني: www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع: 26 جويلية 2020.

ثانيا: إنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الثنائي

لإنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الثنائي يجب:

1. التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

أ. المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛

ب. قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2. الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

للتمويل الثنائي هيكل مالي هو:

الجدول رقم 12: المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثنائي (دج)

قيمة الإستثمار	القروض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000	%29	%29	%71

المصدر: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الموقع الإلكتروني: www.ansej.org.dz تاريخ الإطلاع: 26 جويلية 2020.

الجدول رقم 13: المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثنائي (دج)

قيمة الإستثمار	القروض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 إلى 10.000.000	%28	%72

المصدر: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الموقع الإلكتروني: www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع: 26 جويلية 2020.

ثالثا: إنشاء مؤسسة مصغرة بالتمويل الذاتي

لإنشاء مؤسسة مصغرة للتمويل الذاتي يجب

جدول رقم 14: تمويل مؤسسة مصغرة بالتمويل الذاتي (دج)

قيمة الإستثمار	القروض بدون فائدة (وكالة أنساج)
حتى 10.000.000	%100

المصدر: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الموقع الإلكتروني: www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع: 26 جويلية 2020.

الشكل20: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

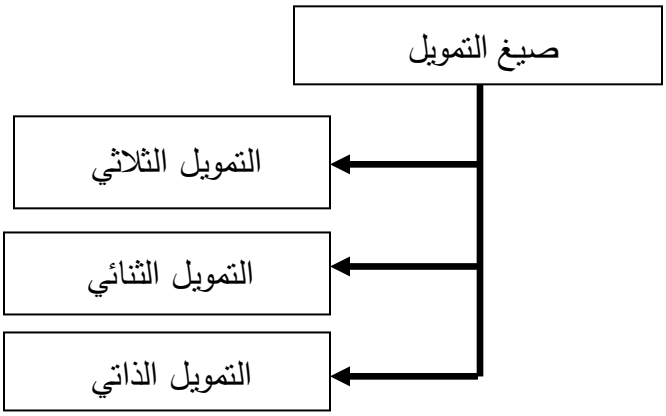

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يختصر صيغ التمويل المعتمدة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما هناك إعانات مالية وإمتيازات جبائية ممنوحة من طرف الوكالة.

المطلب الثاني: الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يستفيد الشباب المستثمر من إعانات مالية وإمتيازات جبائية تتمثل في ما يلي:[1]

أولا: الإعانات المالية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الإعانات المالية التالية:

- القرض غير المكافئ؛
- قرض غير مكافئ إضافي عند الحاجة بالنسبة للتمويل الثلاثي؛
- التخفيض بنسبة 100% على معدل نسب الفوائد البنكية بالنسبة للتمويل الثلاثي.

ثانيا: الإمتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الإمتيازات الجبائية التالية:

1. في مرحلة إنجاز المشروع

- الإعفاء من رسم دخل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية، في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2. في مرحلة إستغلال المشروع

ـ الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات، حسب موقع المشروع إبتداء من تاريخ إنجازها؛

ـ إعفاء كامل لمدة "3 سنوات و 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع، إبتداءا من تاريخ إستغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول؛

ـ عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة رقم 02، يمكن تمديدها لسنتين، عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

ـ عدم إحترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل، يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها، غير أن المستثمرين الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50%، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الأعمال المحقق؛

[1] وثائق تعريفية بالمؤسسة: المرجع السابق.

ـ الإستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) حسب الحالة، وكذا الضريبة على النشاط المهني (TAP)، وذلك من خلال 3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:

70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛

50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛

25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي[1].

المطلب الثالث: مسار إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تنظم الوكالة أياما معلوماتية لزيادة الوعي وإعلام الشباب حول المزايا التي تمنحها.

لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يجب ما يلي:[2]

1. **فكرة المشروع:** يجب أن تكون هناك فكرة مشروع متماسكة، ومتوافقة مع المؤهلات (دبلوم/تأهيل)، وقدرات صاحب المشروع لتحفيزها؛

2. **الإستقبال والتوجيه:** يقترب صاحب المشروع من أقرب ملحق لمكان إقامته للتعرف على الجهاز والخطوات اللازمة لإنشاء مؤسسة مصغرة؛

3. **التسجيل:** يتم تسجيل صاحب المشروع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، بشكل حصري طباعة "نموذج التسجيل" للتنزيل من موقع ANSEJ، أو من خلال موقع الويب promoteur.ansej.org.dz عن طريق ملئ النموذج الإلكتروني.

4. **دراسة المشروع وخطة العمل:** بعد الإنتهاء من النموذج والتسجيل، يقوم المروج بمساعدة مشرفيه، بوضع خطة عمل بناء على دراسة المشروع، تحتوي على:

- المعدات اللازمة للإقتناء؛
- تنفيذ المشروع والبيئة الخاصة بالمشاريع الصغيرة المستقبلية؛
- أبحاث السوق؛
- الخيارات الفنية؛
- الموارد البشرية؛
- الدراسة المالية.

[1] المرجع السابق.

[2] مسار إنشاء المشاريع في إطار وكالة ANSEJ، الموقع الالكتروني: https:// www.investdz.com ، تاريخ الاطلاع: 27 جويلية 2020.

5. عرض مشروع لجنة الإختيار والتحقق والتمويل (CSVF)

يجب على مقدم الإقتراح تقديم مشروعه على مستوى CSVF للدراسة، وضع القرار عن طريق المصادقة أو التأجيل أو الرفض:

أ. إثبات صحة الحالة: إيداع الملف الإداري والمالي خلال مدة لا تزيد على سبعة (07) أيام؛

ب. حالة التأجيل: رفع التحفظات التي تقوم بها اللجنة وتمثيل المشروع؛

ج. حالة الرفض: إمكانية تقديم الإستئناف خلال فترة خمسة عشرة (15) يوما بعد الإخطار بقرار رفض اللجنة؛

6. تسليم شهادة الأهلية أو الإمتثال

7. إتفاقية مصرفية: يتم إيداع الملف في البنك من قبل ممثل ANSEJ للحصول على الإتفاقية البنكية، هذه الخطوة هي حصر للتمويل الثلاثي.

8. الإنشاء القانوني للمشروعات الصغرى

- الإنشاء القانوني للمشروعات الصغيرة ـ سجل تجاري ـ
- فتح حساب مصرفي ودفع المساهمة الشخصية.

9. تدريب صاحب المشروع: قبل تمويل المشروع، يجب على المستفيد الخضوع للتدريب على تقنيات إدارة مشروعه الصغير، المقدم داخليا من مدربي ANSEJ؛

10. تمويل المشروع: بعد الإنشاء القانوني للمؤسسات الصغيرة، وتدريب المرقى، وتحرير منح الإعفاءات الضريبية والمساعدات المالية في مرحلة التنفيذ، التوقيع على دفتر الأعباء، والتوقيع على إتفاقية القرض وتوقيع السندات الأذنية، تقوم ANSEJ بتمويل المشروع المرقى؛

11. تحقيق المشروع: بعد تمويل المشروع، يجب على صاحب مشروع ANSEJ الحصول على معداته على أساس دفع الشيكات على مرحلتين (10% مع الطلب و 90% بعد الحصول على المادة)؛

12. دخول النشاط: تقوم خدمات ANSEJ بزيارة ميدانية لتأكيد بدء تشغيل المشروع قبل أن يتم تسليم قرار منح الإمتيازات الجبائية خلال مرحلة الإستغلال[1].

[1] المرجع السابق.

فيما يلي شكل يختصر مسار إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الشكل رقم 21: مسار إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

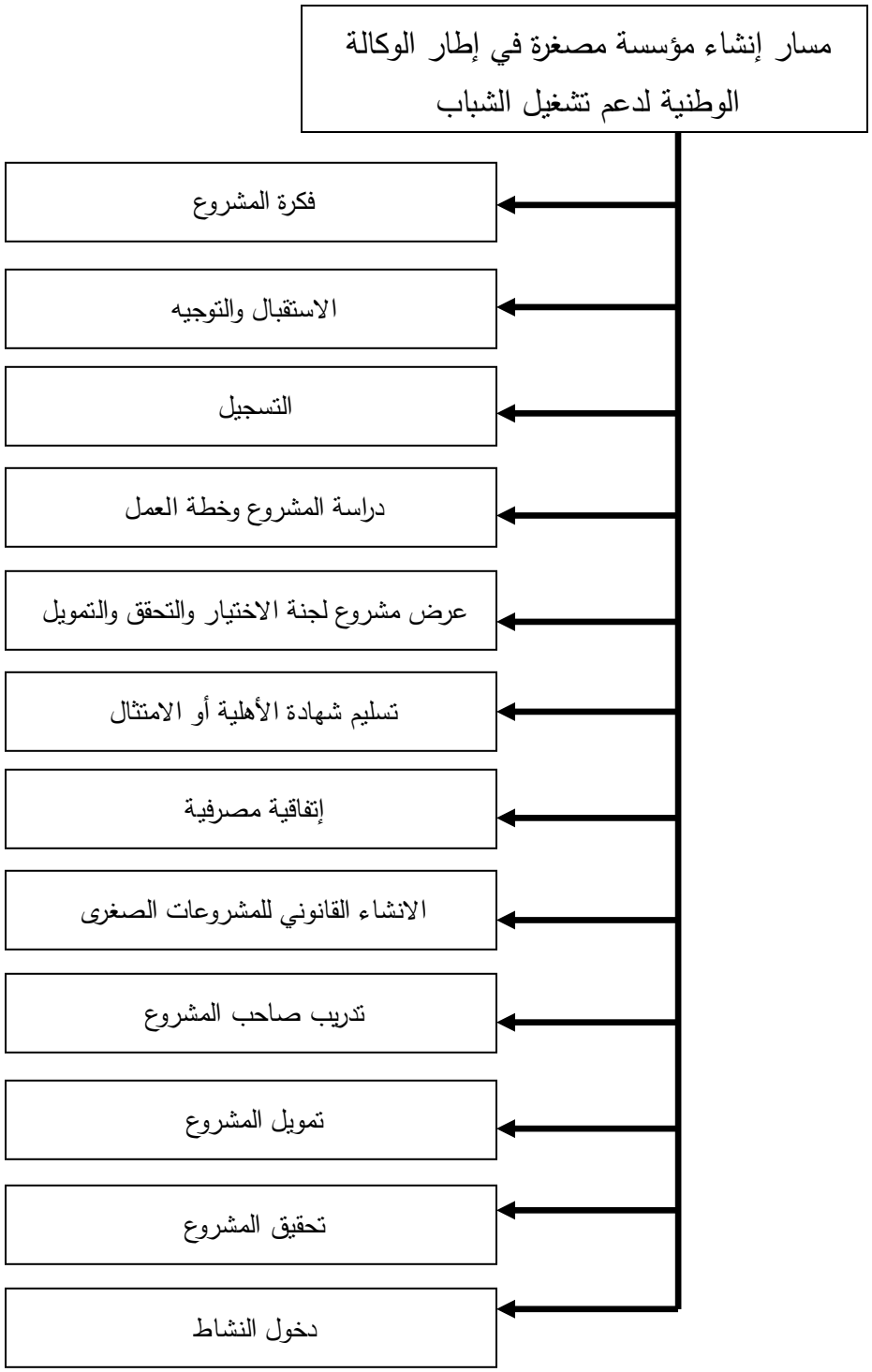

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يختصر مسار إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

المحبث الثالث: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وآليات تطويرها

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل 45 مشروعا يوميا كحد متوسط، 66% من هذه المشاريع يتحصل عليها الشباب ذو تكوين مهني، في حين أن 18% يتحصل عليها الجامعيين و 14% منها تتحصل عليها النساء، كما واجهت تحديات وصعوبات كثيرة.

المطلب الأول: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هناك إحصائيات عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة، حسب قطاعات نبرزها في الجداول التالية:

جدول رقم 15: عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة من (2010 ـ 2016).

الفترة	عدد مانصب الشغل المستحدثة	النسبة
منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2010/12/31	392670	%44.71
2011	92682	%10.55
2012	129203	%14.71
2013	96233	%10.96
2014	93140	%10.61
2015	51570	%5.87
2016	22766	%2.59
المجموع	878264	%100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، www.ansej.org.dz.

يوضح الجدول السابق عدد المناصب المستخدمة منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 1997 إلى 2016 حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة 878264 منصب شغل، ففي سنة 2011 عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة 92682 منصب شغل، بنسبة مؤوية قدرت بـ 10.55% من مجموع المشاريع المستحدثة خلال الفترة (1997 ـ 2016) وفي سنة 2012 بلغت مناصب الشغل إلى 129203 منصب شغل، بنسبة مئوية 10.96%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2012، أما سنة 2014 وصلت عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة إلى 93140 منصب شغل، وبنسبة قدرت بـ 10.61%، وفي سنة 2015 قدر عدد مناصب الشغل المستحدثة بـ 51570 منصب شغل مستحدث، بأهمية نسبية تقدر بـ 5.87%، في حين أن عدد مناصب الشغل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تصل إلى 22766 منصب شغل، ونسبة مئوية تقدر بـ 2.59%، وتعد أضعف نسبة مقارنة بالسنوات الماضية .

هذا جدول يمثل عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة حسب قطاعات النشاط من 1997 إلى 2016

جدول رقم 16: عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة حسب قطاعات النشاط من 1997 إلى 2016

القطاعات / الفترة	الزراعة والصيد	%	الحرف	%	البناء و الأشغال	%	الصناعة والصيانة	%	المهن الحرة	%	الخدمات	%	المجموع
منذ نشأة الوكالة إلى 2020/12/31	15171	%11	21979	16%	9818	7%	10807	8%	3648	3%	79080	%56	140503
2011	3686	%9	3559	8%	3672	9%	2118	5%	569	%1	29228	%68	42932
2012	6705	10%	5438	8%	4375	7%	3301	5%	826	%1	45167	%69	65812
2013	8225	19%	4900	%11	4347	%10	3333	8%	1042	%2	21192	%49	43039
2014	10487	26%	4255	10%	5106	12%	6614	%16	1450	4%	12944	%32	40856
2015	6862	%29	2170	9%	3838	16%	4913	%21	1205	5%	4688	%20	23676
2016	3479	%31	320	3%	1672	15%	2720	24%	7169456	6%	2385	%21	11262
منذ نشأة الوكالة إلى 2016/12/31	54615	15%	42621	%12	32828	%9	33806	9%		3%	194654	%53	367980

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، www.ansej.org.dz .

تؤكد النتائج الموضحة في الجدول التوجيهات الجديدة للنظام من حيث الأنشطة التي سيتم تمويلها:

- ✓ إرتفعت حصة الزراعة من 26% في 2014 إلى 29% في 2015 و 31% في 2016؛
- ✓ إرتفعت حصة النساء والأشغال العمومية من 12% في 2014 إلى 16% في 2015 وإلى 15% 2016؛
- ✓ إرتفعت حصة الصناعة والصيانة من 16% في 2014، إلى 21% في 2015 و 24 % في 2016؛
- ✓ إرتفعت حصة المهن الحرة من 4% في 2014 إلى 5% في 2015 و 6% في 2016؛
- ✓ في قطاع الخدمات، إنخفض معدل التمويل بشكل حاد، حيث إنخفض من 32% في 2014 إلى 21% في 2016.

وهذا جدول يمثل المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

جدول رقم 17: المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

	إجمالي المشاريع الممولة	المشاريع الممولة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	معدل (%)
منذ النشأة بتاريخ 2010/12/31	140503	6858	%5
2011	42832	451	%1
2012	65812	616	%1
2013	43039	591	%1
2014	40856	750	%2
2015	23676	655	%3
2016	11262	628	%6
2016/12/31	367980	10549	%3

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، www.ansej.org.dz .

نلاحظ من الجدول أعلاه:

إن التشجيع على إنشاء مشاريع مبتكرة وذات جودة، تولد قيمة مضافة (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والشركات الناشئة)، من خلال الدعم المحدد المخصص لخريجي الجامعات، جعل من الممكن زيادة نسبة المشاريع الممولة في هذا القطاع بنسبة 2% في عام 2014، إلى 3% عام 2015 و 6% في عام 2016.

وهذا جدول يمثل المشاريع الممولة بمستوى التعليم

الجدول رقم 18: المشاريع الممولة بمستوى التعليم:

المستوى التعليمي	تدريب إحترافي	%	جامعي	%	إجمالي المشاريع الممولة
منذ النشأ إلى 2010/12/31	33561	24	1474	10	140503
2011	6920	16	2906	7	42832
2012	10469	16	3737	5	65812
2013	10675	25	2964	7	43039
2014	13737	34	3539	8	40856
2015	11979	51	3024	13	23676
2016	7451	66	2001	18	11262
	94792	26	32552	9	367980

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، www.ansej.org.dz .

إرتفع معدل المشاريع التي يمول مروجوها التدريب الإحترافي من 34% في 2014، إلى 51% في 2015 و إلى 66% عام 2016؛

وإرتفع معدل المروجين الجامعيين من 08% عام 2014 إلى 13% عام 2015 و 18 % عام2016.

تمثل نسبة المروجين من التدريب المهني والأكاديميين 84% من المشاريع الممولة في عام 2016.

وهذا جدول يمثل المشاريع الممولة لصالح المرأة

الجدول رقم 19: المشاريع الممولة لصالح المرأة

معدل الأنوثة	المشاريع الممولة من النساء	إجمالي المشاريع الممولة	
%13	18375	140503	منذ النشأة بتاريخ 2010/12/31
%7	9512	42832	2011
%7	4477	65812	2012
%8	3526	43039	2013
%9	3665	40856	2014
%11	2645	23676	2015
%14	1550	11262	2016
%10	37189	367980	2016/12/31

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، www.ansej.org.dz .

إرتفاع معدل المشاريع الممولة لصالح المرأة بشكل ملحوظ من متوسط 7% خلال الفترة (2010-2013)، إلى 9% في عام 2014 و 11% في عام 2015، و 14% خلال عام 2016.

وهذا جدول يمثل المشاريع الممولة بالامتداد

الجدول رقم 20: المشاريع الممولة بالامتداد

	إجمالي المشاريع الممولة	مشاريع إرشادية	معدل (%)
منذ النشأة بتاريخ 2010/12/31	140503	2441	%2
2011	42832	606	%1
2012	65812	627	%1
2013	43039	501	%1
2014	40856	462	%1
2015	23676	256	%1
2016	11262	196	%2
2016/12/31	367980	5089	%1

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، www.ansej.org.dz .

نلاحظ من الجدول: إنتقال الجزء الكبير من المشاريع الصغيرة الممولة عن طريق التمديد إلى حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى العدد الكبير من الوظائف التي تم إنشاءها (15697 وظيفة).

وهذا جدول يمثل إحصائيات تأثير الوظائف من 2010 ـ 2016

الجدول رقم 21: تأثير الوظائف

فترة	تأثير الوظائف	%
منذ النشأة بتاريخ 2010/12/31	392670	44.71
2011	92682	10.55
2012	129003	14.71
2013	96233	10.06
2014	93140	10.61
2015	57051	05.87
2016	22766	02.59
2016/12/31	878264	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، www.ansej.org.dz .

نلاحظ من الجدول: يبلغ عدد الوظائف التي تم إنشاءها عند بدء التشغيل من المشاريع الممولة منذ الإنشاء حوالي 878264 وظيفة للفترة (2014 ـ 2016) إنشاء 167476 وظيفة من المشاريع الممولة أي 20% من إجمالي الوظائف التي أنشأتها منذ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تتعاون عدة جهود من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ورغم هذه الجهود المبذولة إلا أنها تعاني من عدة تحديات ومعوقات تعرقل تنميتها ومن بين هذه العراقيل والتحديات ما يلي[1]:

- مشكل الحصول على المكان المناسب لإنشاء المؤسسات وهذا يعود لغلاء الإجراءات والمباني وعدم ملائمتها؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على الموافقة للمشروع، وبطء الإجراءات الإدارية؛
- نقص التمويل القصير والطويل الأجل، وهذا يعود للشروط المفروضة على القروض؛
- صعوبة توفر المعلومات الإقتصادية وإنعدامها أحيانا، مما يؤثر سلبا على تجسيد فرص الإستثمار؛
- غياب التنسيق بين الجهات المهتمة وغير المتخصصة بالمؤسسات المصغرة ونقص الخبرة والخبراء المختصين في المؤسسات المصغرة؛
- غياب المؤسسة التقنية وقلة الخدمات المختلفة التي تقوم بتدعيم المؤسسات المصغرة؛
- عدم إتاحة الفرص للتدريب الجيد وبرامج التكوين، لتكوين أفراد وتقوم بإدارة هذه المؤسسات؛
- عدم دراسة الملفات في الوقت المناسب وعدم متابعتها؛
- غياب المرافقة والمتابعة للشباب المستثمر وقت إستغلال المشاريع؛
- عدم توفير مختلف الأجهزة (العمومية كانت أو خاصة)، لحسن تجاوز أي مشكل؛
- غياب المتخصصين في إقتصاديات المؤسسة المصغرة وتنميتها؛
- غياب الثقة المؤسسية؛
- نقص المواد المستوردة كالسيارات مثلا، فالشباب الراغب في الحصول على العتاد، يجد صعوبة في إيجاده في السوق، وحتى إن وجد يكون بسعر مرتفع، وهو ما يخلق مشكلا للوكالة؛
- نقص المواد الأولية التي يحتاجها أصحاب المشاريع؛
- وجود معوقات وعراقيل إدارية، وغياب السرعة في إتخاذ القرارات ونذكر بوجه الخصوص المعاملات القائمة بين البنك الممول والوكالة والمستفيد؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القرض المصغر، مما يلغي جانب التحفيز لمنح هذه القروض؛
- كثرة التعديلات في القوانين والنصوص التشريعية؛
- صعوبة الإندماج في السوق لعدم معرفته بصفة جيدة سواء بالنسبة للبائع أو المشتري؛
- نقص الهياكل والموارد المالية والبشرية، التي تسمح للوكالة للقيام بعملية الموافقة والمتابعة والتوجيه المستمر لأصحاب المشاريع؛

[1] حاج سعيد أمال وحمدان ليدية، المرجع السابق، ص 93 –94.

- إرتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية التي لا تولي الإهتمام الكافي بالتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى التي تتميز بالديناميكية في التسيير والعائدة بالأرباح؛
- الإجراءات القانونية التي تقف أمام تطور المؤسسة المصغرة وقت وجودها في مرحلة تسمح لها بذلك، وتجعلها مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لكونه الهدف الأساسي في الأخير؛
- عدم إستفادة المشاريع في الأعمال المحدثة، في إطار النصوص التي تسير تطوير الإستثمار المتعلق بالمؤسسة المصغرة من الإمتيازات الضريبية التي هي في سبيل المثال: أشغال تهيئة المحلات، التأمين المتعدد الأخطار، الفوائد البنكية؛
- صعوبة الحصول على عقار صناعي، حيث أن المستثمرين الصغار يصادفون صعوبة كبيرة في الحصول على عقار لإستخدامه في مشاريعهم؛
- صعوبة الدخول في صفقات عمومية، ففرض قانون الصفقات العمومية يفرض مجموعة من الشروط لإختيار المشاركين في دخول الصفقة العمومية، وتشكل هذه الشروط عائقا أمام إختيار هذه المؤسسة المصغرة لهاته الصفقة؛
- آجال تسديد القرض البنكي وقصر فترة السماح التي لا تتماشى مع الأشغال الأمثل للنشاط؛
- الصفقات الإضافية التي تطلبها البنوك، كالضمانات الشخصية، وكذلك الضمانات المنصوص عليها في التنظيم، كالرهن الحيازي تقع عائقا للشباب الذين يجدون صعوبة في تأمينها؛
- رفض البنوك لتمويل المؤسسة برأس المال العامل؛
- مركزية إتخاذ القرارات في منح القروض التي تتكفل بها المديريات الجهوية أحيانا؛
- لا تمنح البنوك قرض إستغلال للمؤسسة المصغرة، رغم أن بعضها قد إلتزم بأنشطة ذات دورة إستغلال طويلة مثل: قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة والتحويل، والتي هي بحاجة دائمة لرأس مال لتمويل دورتها الإستغلالية لقضاء حاجياتها في شراء المواد الأولية وغيرها.

المطلب الثالث: آليات تطوير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

رغم مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير الفرص الإستثمارية للشباب وتخفيف معدلات البطالة، إلا أنها واجهت تحديات ومعوقات، لذا نقترح هذه الآليات لتطويرها:

أولا: ما يتعلق بالمؤسسة: وهي كل ما يتعلق بالمؤسسة داخليا، مواردها البشرية وهي القوى العاملة داخل المؤسسة، ومواردها المالية وهياكلها وأجهزتها ومن آليات تطويرها:

- توفير الموارد البشرية التي لديها كفاءة في تسيير الوكالة، خبراء مختصين في إدارة المؤسسات المصغرة، بالتدريب وبرامج التكوين، الذين يقومون بعملية الموافقة والمتابعة والتوجيه المستمر لأصحاب المشاريع؛
- توفير الأجهزة عمومية أو خاصة لمواجهة أي مشكل بسرعة؛
- السرعة في إتخاذ قرارات منح القروض؛
- نشر الوعي بخصوص الآليات المقترحة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وذلك عن طريق الإتصال مع المحيط وخاصة الشباب، وإبلاغهم بكافة المعلومات عن الوكالة كالإمتيازات وفرص الإستثمار؛
- تطوير المؤسسة عن طريق إستخدام التكنولوجيا.

ثانيا: في ما يتعلق بمحيط المؤسسة: ويقصد بمحيط المؤسسة العوامل المحيطة بالمؤسسة والمؤثرة عليها وعلى الإدارة، وهي مجموعة العوامل التي تؤدي إلى خلق الفرص والتهديدات للمؤسسة، ومن آليات تطويره:

- فتح نوافذ متنوعة للوصول إلى أكبر فئة ممكنة، وذلك عن طريق فتح فروع في الجامعات والتكوين والجماعات المحلية؛
- المساهمة في بناء مشروع وتطويره، وذلك بمشاركة شخص برأس مال والآخر بالفكرة وإقتسام الأرباح.

ثالثا: المؤسسة وعلاقاتها: هنا علاقات المؤسسة الخارجية، خارج نطاق المؤسسة كالعلاقات المجتمعية والحكومية كالتواصل مع المؤسسات الرسمية والهيئات الحكومية، والعلاقات الإعلامية وهي العلاقات بين المؤسسة ووسائل الإعلام، ومن آليات تطويرها:

- فرض على البنوك العمل بالتمويل المصغر؛
- الوضوح والبساطة في مختلف القواعد والتشريعات، وتبادل الآراء والأفكار بين المؤسسات (العمل والتنسيق)؛
- خفض معدلات الفائدة والضرائب؛
- دمج الوكالات مع بعضهم البعض لتقليل التكاليف.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كأحد الآليات التي إنتهجتها الجزائر لتمويل المشاريع الإستثمارية، وإبراز الدور الذي تلعبه من خلال التطرق إلى الإمتيازات والإعانات المالية التي تمنحها، والنتائج التي حققتها حيث لها دور كبير في تشغيل الشباب والقضاء على نسبة معتبرة من البطالة، حيث عملت على تنمية القطاع الفلاحي والصناعة وتمويل المشاريع لصالح المرأة، رغم آثارها الإيجابية إلا أنها صادفت بعض التحديات والمعوقات، والتي تظهر في صعوبة الإجراءات الإدارية وبطئها وكثرة التعديلات في القوانين والنصوص التشريعية.

لذا يجب وضع آليات لتطوير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كفرض على البنوك العمل بالتمويل المصغر، وخفض معدلات الفائدة على القروض.

خاتمـــــــــة

من خلال ما تم عرضه في الدراسة، تبين لنا أن التمويل المصغر هو تقديم الخدمات المالية المختلفة من قروض وتحويلات، للفقراء وذوي الدخول المنخفضة للقضاء على الفقر والبطالة في مختلف الدول.

ووضحت لنا الدراسة أهمية التمويل المصغر في الجزائر، لعلاقته بمشكلات الفقر والبطالة، التي تعانيها الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، وبدون شك فإن التفكير الجدي في أساليب تطوير التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطوير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المقترحة في البحث، لها آثار هامة وإيجابية على التقليل من مشكلات الفقر والبطالة، في سياق تحقيق التنمية في الجزائر.

أولا: إختبار الفرضيات

الفرضية1. السودان من أهم تجارب التمويل المصغر: تم إثبات هذه الفرضية في الفصل الأول حيث تتعبر السودان من أهم تجارب التمويل المصغر لأن بنك السودان المركزي استثمر في تقديم التمويل المصغر بالجملة لمؤسسات ومصارف التمويل المصغر.

الفرضية2. تتسم منظومة التمويل المصغر بالتنوع من حيث مؤسساتها، هناك مؤسسات رسمية وغير رسمية وشبه رسمية: تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني، حيث أن للتمويل المصغر مؤسسات رسمية وهي البنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات غير رسمية مثل مجموعات الإدخار والإئتمان.

الفرضية3. تتسم إجراءات الحصول على التمويل المصغر من طرف الوكالة الوكنية لدعم تشغيل الشباب في التعقيب، فيجب تدريب صاحب المشروع قبل توميل المشروع: ثم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث، حيث تتسم إجراءات الحصول على التمويل المصغر من طرف الوكالة بالتعقيد فيجب تدريب صاحب المشروع قبل تمويل المشروع، وصعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية.

ثانيا: نتائج البحث

- تطور التمويل المصغر بشكل كبير في الآونة الأخيرة في دول كثيرة؛
- للتمويل المصغر نماذج مؤسسية خاصة بتقديمه، لما له من أهمية كبيرة في القضاء على الفقر والبطالة؛
- للتمويل المصغر مؤسسات تقدم خدمات مالية للفقراء وذوي الدخول المنخفضة وهي المؤسسات الرسمية والشبه الرسمية والمؤسسات غير الرسمية؛

- تطور الإهتمام بالتمويل المصغر في الجزائر لمساهمته في محاربة الفقر والبطالة؛
- للتمويل المصغر في الجزائر إطار تنظيمي وقانوني؛
- التمويل المصغر في الجزائر له تجارب كثيرة من بين هذه التجارب تجربة بنك البركة الجزائري وتجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- يواجه التمويل المصغر في الجزائر تحديات من بينها عدم وجود إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل المصغر؛
- من بين آليات تطوير التمويل المصغر في الجزائر إقامة مؤسسات تمويل مخصصة بالتمويل المصغر؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لديها ثلاث صيغ للتمويل، التمويل الذاتي والتمويل الثنائي والتمويل الثلاثي؛
- للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحديات من بينها، كثرة التعديلات في القوانين والنصوص التشريعية.

ثالثا: إقتراحات البحث

على ضوء ما سبق فإننا نقترح ما يلي:

- ✓ توفير بيئة تنظيمية تمكن فئات المجتمع المستهدفة من هذه الآلية أي توفير بيئة تنظيمية مشجعة ومناسبة من خلال منح قنوات الإتصال بين المؤسسة والمجتمع المحلي؛
- ✓ توفير إطار قانوني واضح ومساند لخدمات التمويل المصغر؛
- ✓ لفعالية التمويل المصغر، يجب أن تكون هناك سياسة تستهدف الفئات المعنية؛

ولإنجاح تجربة التمويل المصغر في الجزائر لابد من:

- ✓ إقامة مؤسسات تمويل خاصة بالتمويل المصغر؛
- ✓ الإستفادة من التجارب العالمية في مجال التمويل المصغر؛
- ✓ إستخدام التكنولوجيا البنكية في مجال تقديم خدمات التمويل المصغر؛
- ✓ وضع إطار رقابي موحد، يحكم مختلف الجهات المقدمة (خدمات التمويل المصغر في الجزائر)؛
- ✓ توظيف الموارد البشرية التي لديها خبرة في التسيير في مؤسسات التمويل المصغر؛
- ✓ الوضوح والبساطة في مختلف القواعد والشريعات.

ويمكن القول بأن الأمل في تطوير التمويل المصغر في الجزائر متعلق بإقامة مؤسسات تمويل خاصة به وتوظيف الموارد البشرية التي لديها كفاءة في التسيير.

رابعا: آفاق البحث

التمويل المصغر من الآليات التي يمكن للجزائر الإستفادة منها في الإقلاع الإقتصادي، بحيث أن الجزائر أولت الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه الدراسة يمكن أن يتسع البحث ليشمل:

- آفاق التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر؛
- تجربة السودان وكيفية الإستفادة من سياساتها في الجزائر؛
- القرض المصغر وكيفية الإستفادة منه على مستوى البنوك الخاصة في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1/ الكتب:

1) أسامة بن عبد المجيد بن عبد الحليم الألماني، صندوق التمويل الأصغر الوقفي، دار مؤسسة سامي لتطوير الأوقاف للنشر، ط1، الرياض، 2019م.

2) عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات(kiepuplication)، مركز فقه المعاملات الاسلامية، إصدار أول، 2018م.

3) مقداد بالحسن محمد علي، علم الأخلاق الإسلامية، دار علم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط2، 2010م.

4) ماركو إليا، ترجمة فادي قحطان، التمويل المتناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مشروع تنبوس ميدا، التمويل المتناهي الصغر في الجامعة، كلية الادارة جامعة تورينو إيطاليا، 2006م، www.findevgateway.org.

2/ البحوث الجامعية:

5) أمين خلف الله محمد أحمد عبد الغني، معوقات التمويل الأصغر في السودان وسبل التغلب عليها خلال الفترة (2007-2016م)، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير، جامعة السودان، 2018م.

6) إيمان بوزيد، التمويل الأصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر، دراسة حالة الجزائر، الجزائر (2005-2012م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013م.

7) بلخيري بوجمعة، القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق المحلية، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة أدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أدرار، الجزائر، 2018م.

8) بلقاسم قندوز، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين، دراسة فقهية اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015م.

9) بن حميدة فتيحة، القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، فرع ورقلة للفترة (2014-2019)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2014م.

10)بن عليلة نور الهدى وجميات فاطمة الزهراء، مساهمة للتمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017م.

11)بوعتو عفيف، تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمشاريع المصغرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة جامعة مستغانم، 2018م.

12)حاج سعيد أمال وحمدان ليدية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، آلية لمكافحة البطالة الجزائر، دراسة حالة الوكالة الطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيزي وزو (1996-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017م.

13)ركيبي كريمة وغمازي حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2015.

14)سامي فؤاد براك، دور البنك الخارجي BIA، وكالة أم البواقي رقم 08 في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة BIA وباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015م.

15)سلومة موسى يحي بشارة، التمويل المصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، دراسة تطبيقية على مصر في الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م.

16)ضياف محمد ناصر وشمنتل محمد سعيد، التمويل الأصغر آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عين تيموشنت، 2018م.

17)فريدة بن ناصر، واقع الاتصال في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، دراسة استطلاعية لعينة من طالبي القروض، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اتصال وعلاقات عامة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2019م.

18)كريمة ميلي، التمويل المصغر وآليات تنفيذه في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2015م.

19)محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية للدراسات العليا، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، 2010م.

20)محنان صبرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردي والجماعية دراسة مقارنة، بين التجربة الأندونيسية والجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.

21)مفيدة محمد عوض الله، دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2018م.

22)ياسين حريزي، دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014م.

3/ المجلات والملتقيات:

23)إبراهيم عبد الرسول، محمد بلال ولآخرون، التمويل الأصغر وأثره على المستوى المعيشي، دراسة حالة بعض مدن ولاية غرب كردفان، السودان، خلال فترة (2009-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدراية، المجلد1، العدد7، 2017م.

24) أيت عكاش سمير وناصر مهدي، القروض المصغرة ودرها في محاربة الفقر، المركز الجامعي خميس مليانة، الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com.

25)بعزيز سعيد مخلوفي طارق، دور برامج التمويل المتناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد01، جوان، 2018م.

26)بوسمهين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد01، 2010م.

27)بوعراب رابح، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل خلال الفترة (2005-2015)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر03، المجلد06، العدد01، 2017م.

28)بوهرين فتيحة، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر، دراسة تجارب رائدة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، المجلد03، العدد02، 2018م.

29)رزوقي يوسف وبن بيا محمد، آليات تقييم المشاريع الاستشارية حالة مشروع مقدم للوكالة لدعم تشغيل الشباب، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال 25720090، ISSN، جامعة أدرار، مجلد 03، العدد02، 2019م.

30) سليمان ناصر وعواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 2013.

31) الطاهر شليحي وبن موفق زروق، دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشاريع ومكافحة البطالة حالة ولاية الجلفة، (1998-2017)، مجلة التنمية والاستشراق للبحوث والدراسات بجامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد3، العدد05، 2018م.

32) الطيف عبد الكريم، كوارد فطيمة، التمويل الأصغر وتفعيل دور المرأة المقاولة في التنمية، دراسة حالة الوكالة الوطنية، دعم القرض المصغر في الجزائر، مجلة المشكلة في اقتصاد التنمية والقانون، مجلد 05، العدد 10، 2019م.

33) عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، العدد16، 2016م.

34) قريشي العيد، مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد10، 2017م.

35) مطاي عبد القادر وآخرون، التمويل المصغر في الجزائر الواقع والمأمول، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية3911 ISSN، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد03، 2018م.

36) ناجية صالحي، د نوال بن عمارة، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر، العدد06، 2015م.

37) مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 2011.

38) مفيد عبد اللاوي و نجية صالحي، إستراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، 2013.

39)موسى بن منصور وتوفيق إبراهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أثر المالية الإسلامية، جامعة صفاقص بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة تونس ،2013.

40) نجية صالحي ونوال بن عمارة، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامية في الجزائر، تقييم دور الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة حمى لخضر، الوادي الجزائر، العدد 6، 2015.

41)وحيدة جبرال مشد ورسول عيسى مهدي، التمويل الصغير في ظل نشوء القطاع المصرفي العرفي، تأثيرات النمو، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 109، 2018م.

42)يوسف رشيد وبن حراة حياة، آليات التمويل المصغر لاحتواء البطالة بين النظري والتطبيقي حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة مستغانم، العدد 11، 2012م.

الأنظمة والقوانين

43) قانون المالية لسنة 2006.

44) القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 22 فيفري 2007، المتعلق بتعاونيات الإدخار والقرض الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2007.

45) نظام رقم 02/08 الصادر بتاريخ 08مارس2009 المتعلق الحد الأدنى لراس المال، تعاونيات الإدخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد15، 2009.

46) نظام رقم 03/08 الصادر بتاريخ 08مارس2009 المحدد لشروط الترخيص بإقامة تعاونيات الإدخار والقرض وإعتمادها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد15، 2009.

47) المرسوم التنفيذي رقم 296/96، المؤرخ في 6 سبتمبر 2009، المتضمن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1996.

48) المرسوم التنفيذي 13/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية، العدد06، 2004.

49) مرسوم رئاسي رقم 133/11 المؤرخ 22 مارس 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2011.

50) مرسوم رئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر.، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد06،

النشريات:

51) النشرية حول ترقية النشاطات المنتجة، القرض المصغر، قصص نجاح، منشورات مشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر بمساعدة الإتاد الأوروبي، بدون دكر سنة النشر.

منشورات المؤسسة:

52) مطبوعة تعريفية بالمؤسسة، وثائق المؤسسة.

المواقع الإلكترونية:

53) موقع بنك السودان المركزي www.cbosagov.sd //http .

54) الموقع الإلكتروني: cnma.dz: //https.

55) الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: www.ansej.org.dz.

56) مسار إنشاء المشاريع في إطار وكالة ANSEJ، الموقع الإلكتروني: www.investdz.com: //http.

57) وكالة الأنباء الجزائرية: www.kantakji.com.

58) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع سطيف، الموقع الإلكتروني: www.iniv.stif.dz: //http.

59) المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء: الموقع الإلكتروني: www.vindevgatway.org.

60) التقرير السنوي لشبكة اليمن، 2012م، ص03، الموقع الإلكتروني: www.yamennetwork.org.

61) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الموقع الإلكتروني: www.wisdb.org.

فهـــرس الجداول

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

	رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
الفصل الأول	1	نماذج التمويل المصغر	06
	2	أهمية التمويل المصغر	08
	3	أهداف التمويل المصغر	11
	4	مؤسسات التمويل المصغر	13
	5	منتجات التمويل المصغر	19
	6	حجم التمويل المصغر الفعلي والتمويل المصرفي والمخصص حسب السياسة	33
الفصل الثاني	7	أهمية التمويل المصغر في الجزائر	44
	8	أهداف التمويل المصغر في الجزائر	45
	9	الوكالات المانحة للتمويل المصغر في الجزائر	47
	10	مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر	49
	11	حجم التمويل المصغر لبنك البركة الجزائري	53
	12	تطور عدد القروض المصغرة الممنوحة من خلال الفترة 2006-2009	57
	13	تطور معدلات السداد لجهاز التمويل المصغر خلال الفترة 2006 - 2009.	58
	14	تحديات ومعوقات التمويل المصغر في الجزائر	64
	15	النماذج المؤسسية لتطوير التمويل المصغر في الجزائر.	66
الفصل الثالث	16	مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	73
	17	أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	74
	18	هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	75
	19	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	77
	20	صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	80
	21	مسار إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	84

قائمة الجداول

	رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
الفصل الأول	1	قيمة محفظة القروض المستحقة (مليون ريال)	25
	2	عدد المقترضين النشطين	26
	3	تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع النشاط	29
	4	نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع التمويل	30
	5	تطور نشاط التمويل المصغر وفقا لنوع المستفيد	30
	6	تدفق التمويل المصرفي والتمويل الأصغر خلال فترة (2011-2017) مقارنة بسنة (2010)	33
الفصل الثاني	7	حجم التمويل المصغر لدى بنك البركة الجزائري(الوحدة: مليون دج)	53
	8	توزيع قيمة القروض الممنوحة والمسددة حسب الولايات إلى غاية 2011/12/21	57
	9	تطور رقم أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للفترة (2013-2018م)	60
الفصل الثالث	10	المستوى الأول للهيكل الثلاثي	79
	11	المستوى الثاني للهيكل الثلاثي	79
	12	المستوى الأول الهيكل المالي للتمويل الثنائي	79
	13	المستوى الثاني الهيكل المالي للتمويل الثنائي	80
	14	تمويل مؤسسة مصغرة بالتمويل الذاتي	80
	15	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة من (2010 - 2016).	85
	16	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة حسب قطاعات النشاط من 1997 إلى 2016	86
	17	المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	87
	18	المشاريع الممولة بمستوى التعليم:	87
	19	المشاريع الممولة لصالح المرأة	88
	20	المشاريع الممولة بالامتداد	89
	21	تأثير الوظائف	89

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

واجهة

إهداء

شكر وتقدير

خطة البحث

مقدمـة..... أ

الفصل الأول: مدخل للتمويل المصغر 2

المبحث الأول: عموميات حول التمويل المصغر..... 2

المطلب الأول: نشأة وتعريف التمويل المصغر..... 2

المطلب الثاني: نماذج التمويل المصغر وأهميته..... 5

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التمويل المصغر 9

المبحث الثاني: هياكل وآليات التمويل المصغر..... 11

المطلب الأول: مؤسسات التمويل المصغر وعملاءه 12

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التمويل المصغر 20

المطلب الرابع: صعوبات وتحديات التمويل المصغر 20

المبحث الثالث: تجارب عربية رائدة في التمويل المصغر..... 22

المطلب الأول: تجربة التمويل المصغر في اليمن 22

المطلب الثاني: تجربة التمويل المصغر في مصر..... 26

المطلب الثالث: تجربة التمويل المصغر في السودان 30

الفصل الثاني: واقع التمويل المصغر في الجزائر..... 38

المبحث الأول: التمويل المصغر في الجزائر..... 38

المطلب الأول: نشأة التمويل المصغر وبدايات الإهتمام به في الجزائر..... 38

المطلب الثاني: مفهوم التمويل المصغر في الجزائر وأهميته 39

المطلب الثالث: الإطار التنظيمي والقانوني للتمويل المصغر في الجزائر 42

المبحث الثاني: تجارب التمويل المصغر في الجزائر 48

المطلب الأول: تجربة بنك البركة الجزائري 48

المطلب الثاني: تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية شمال شرق الجزائر 51

المطلب الثالث: تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي 55

المبحث الثالث: فرص وأفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره..... 57

المطلب الأول: الفرص المتاحة للتمويل المصغر بالجزائر 58

المطلب الثاني: معوقات وتحديات التمويل المصغر 59

المطلب الثالث: النماذج المؤسسية لتطوير التمويل المصغر في الجزائر 62

الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ..... 66

المبحث الأول: نظرة عامة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ..... 67

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... 67

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... 68

المطلب الثالث: هياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتنظيم داخل الوكالة..... 71

المبحث الثاني: صيغ التمويل والإعانات والإمتيازات الممنوحة في إطار جهاز الوكالة..... 74

المطلب الأول: صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطية لدعم تشغيل الشباب..... 74

المطلب الثاني: الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 77

المطلب الثالث: مسار إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.. 78

المبحث الثالث: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وآليات تطويرها 81

المطلب الأول: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 81

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 86

المطلب الثالث: آليات تطوير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 88

خاتمة..... 91

فهرس المصادر والمراجع 95

فهرس الجداول والأشكال 102

فهرس المحتويات..... 104

الملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع وآفاق التمويل المصغر في الجزائر؛ من خلال التطرق لمفهوم التمويل المصغر، والتركيز على إطاره القانوني والتنظيمي، ثم عرض تحدياته وآليات تطويره على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

بينت النتائج أن التمويل المصغر رغم حداثته أثبت فعاليته من خلال تجاربه؛ حيث قدم حلولا فعالة لمكافحة الفقر والبطالة. وقد تم تدعيمه بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي تعتبر إحدى الآليات التي انتهجتها الجزائر لتمويل المشاريع وتنمية القطاع الفلاحي والصناعي، وإعطاء فرصة للمرأة في تدعيم الاقتصاد. لذلك وجب وضع آليات مستحدثة كإقامة بنوك خاصة بالتمويل المصغر لتمويل الأعمال الحرة والحرفية، والاستفادة من تجارب الدول في التمويل المصغر.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، التمويل المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

Abstract

This study aims to clarify the reality and prospects of microfinance in Algeria;by addressing the concept of microfinance, focusing on its legal and regulatory framework, and presenting its challenges and mechanisms for developing it in the National Agency for Youth Employment Support**.**

The results showed that microfinance, despite its novelty, has proven its effectiveness through its experiences;as it provided effective solutions to combat poverty and unemployment. It issupportedby creating the National Agency for Youth Employment Support, which is one of the mechanisms that Algeria has adopted to fund projects and develop the agricultural and industrial sector, and give women an opportunity to strengthen the economy. Therefore, new mechanisms must be put in place, such as setting up private banks in microfinance to finance free and professional businesses, and to benefit from the experiences of countries in microfinance.

Keywords: Algeria, Microfinance, the National Agency for Youth Employment Support.